www.kassioun.org

1283

الاثنين 22 حزيران 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

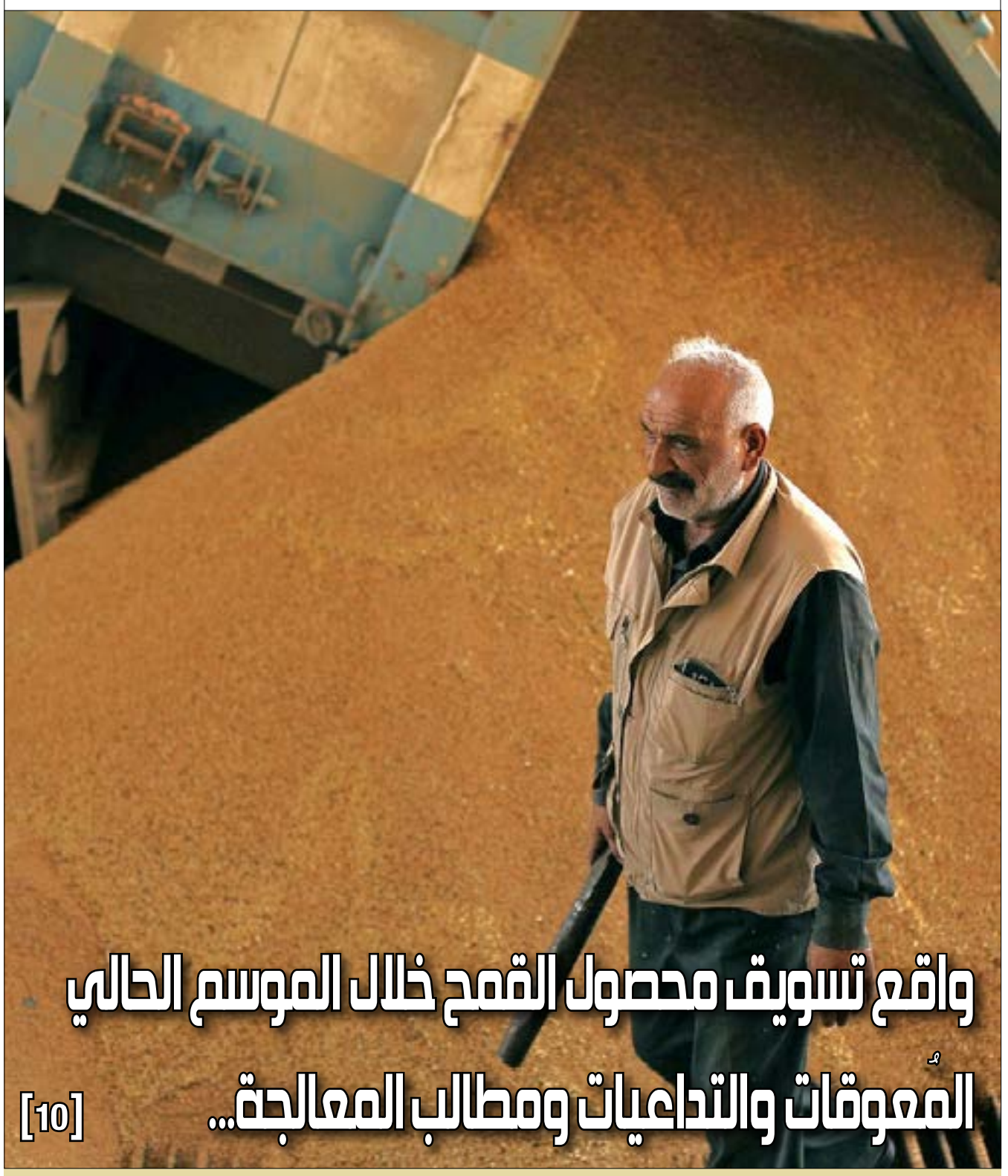

واقع تسويق محصول القمح خلال الموسم الحالي المُعوقات والتداعيات ومطالب المعالجة..

[10]

الافتتاحية

الضغوط ترتفع والانعطاف لا مفر منه!

تشهد البلاد حالة استعصاء متواصلة على الصعد كافة، وخاصة الاقتصادي-الاجتماعي المعيشي، بالتوازي مع عمليات توتير أمني واجتماعي مصطنعة تهدد السلم الأهلي بشكل متصاعد. ويجري كل ذلك في ظل تحولات كبرى بموازين القوى على المستوى الإقليمي المباشر، وعلى المستوى الدولي أيضاً.

توصيف الأمور بأنها حالة استعصاء، لا ينبغي أن يُفهم منه أن الأمور ساكنة وستستمر على حالها فترة طويلة، وإنما العكس تماماً؛ فالأزمات تتراكم بسرعة وفي كل المناحي، وتنذر بانفجارات قريبة، ما لم يتم تحويل المسار جذرياً، وعلى الصعد كافة.

لوضع الأمور في سياقها، لا بد من عرض بعض النقاط الأساسية ضمن اللوحة التي تعيشها البلاد، وهي كالتالي:

أولاً: مع الخسارة الواضحة التي تلقتها الولايات المتحدة، ومعها الكيان «الإسرائيلي» في حرب إيران، تجري محاولات معلنة لإقحام سورية والسوريين كوقود للحرق ضد مصالحهم، ويواصل الأمريكان ضغطهم الوقح الذي تضمن تكرار ترامب للمرة الثانية مقولته بأنه «هو من وضع الشرع في منصبه»، وهي إهانة لسورية والسوريين، بغض النظر عن موقفهم من الشرع.

ثانياً: ضمن الضغوط الجارية، نرى تبخر وعود الاستثمار الخليجية بشكل علني؛ قسم منها «الإمارات خاصة»، هو جزء مباشر من الضغط «الإسرائيلي»، وقسم آخر هو نتيجة موضوعية لتراجع إمكانات الدول الخليجية بعد الحرب من جهة، ولوضع سورية غير المستقر وغير المشجع على الاستثمار، من جهة أخرى. ولا يمكن بطبيعة الحال، استبعاد الاختلافات السياسية التي تلعب دوراً في حجب الاستثمارات.

ثالثاً: يؤدي استمرار السلطات في تطبيق وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، أي اللبرلة المتوحشة، إلى تدهور إضافي في الإنتاج الصناعي والزراعي، وإلى مزيد من الإفقار والتهميش، وإلى تعميق الحركة الاحتجاجية المطلبية وتوسيعها على النطاق السوري العام.

رابعاً: بالتوازي مع هذه الاحتجاجات، ومع الضغوط الخارجية، يجري اختلاق أزمات تتعلق بالسلم الأهلي، من طراز «الحملات ضد الشبيحة»، التي تلاحق صغار المجرمين خارج القانون، وتحمل سمات طائفية تهدد السلم الأهلي، وتترك كبار الفاسدين والحرامية والمجرمين بعيداً عن أهدافها... السؤال الكبير الذي يطرح نفسه هو: **لماذا الآن؟** وجزء واضح من الجواب، هو أنه كلما اتجه السوريون لتوحيد صفوفهم على أسس اقتصادية اجتماعية ووطنية، تجري محاولات لحرف أنظارهم عن وحدة مصالحهم وهمومهم ومشكلاتهم، باتجاه ضربهم ببعضهم البعض، وتحديداً ضرب أبناء الـ90% المفقرين المنهوبين المنتمين لكل القوميات والأديان والطوائف... وصاحب المصلحة المباشرة بضرب السوريين ببعضهم هو الصهيوني أولاً، وثانياً، الحرامية الكبار السابقون، وشركاؤهم من الفاسدين الجدد على حد سواء.

هذه الضغوط والأزمات بمجموعها، تعني أننا على عتبة تحوّل جديد في الوضع السوري، يمكنه أن يكون إيجابياً ولصالح سورية ووحدتها ولصالح السوريين، ويمكنه أن يكون عكس ذلك تماماً... كل ذلك يتوقف على ما سنقوم به كسوريين، مجتمعاً وقوى سياسية مختلفة، وسلطات.

المخرج الآمن يتمثل بالاتجاهات التالية:

أولاً: قطع أي أمال أو أوهام بالتحالف مع الأمريكي، أو بإمكانية تجنب أذى الصهيوني عبر «مسايرته» في أي ملف من الملفات، وإعادة النظر بمجمل العلاقات الخارجية لسورية، بما يتناسب مع التوازن الدولي والإقليمي الجديد، وبالتعاون مع تركيا والسعودية ومصر بالدرجة الأولى.

ثانياً: القطع مع سياسات الليبرالية الاقتصادية المتوحشة، وبناء نموذج اقتصادي جديد، إنتاجي حقيقي، يلعب فيه جهاز الدولة دوراً مهماً، ويعتمد بالدرجة الأولى على الموارد الداخلية، وعلى رأسها أموال الفاسدين الكبار.

ثالثاً: وضع الأساس السياسي والاجتماعي للنموذج الاقتصادي الجديد، عبر حكومة وحدة وطنية حقيقية تضم التيارات السياسية والاجتماعية الأساسية في سورية، وتكون مهمتها الأولى هي المؤتمر الوطني العام، والسلم الأهلي وإنهاء أي أسس للاتجاهات الطائفية المدمرة أياً يكن شكلها ومصدرها، والتي لا تخدم في نهاية المطاف إلا أعداء الخارج وحرامية الداخل.

النافذة الزمنية المتاحة للانعطاف الإيجابي المطلوب، هي نافذة ضيقة، وأساسها هو التعاون بين الوطنيين السوريين في كل المواقع والتيارات، وبالاستناد إلى الحركة الشعبية التي ترفع من درجة تنظيمها وتضامنها وتعاونها يوماً وراء الآخر...

شؤون عمالية

عمال النفط والغاز في حقول رميلان

02

ملف «سورية 2026»

صوت الشارع السوري

06

شؤون اقتصادية

برنامج «الإفصاح الطّوعي»: تمديد المهلة لِمن ذهبوا أعمار السوريين

08

شؤون عربية ودولية

توقيع ترامب على مذكرة التفاهم مع ايران

19

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

الدروس المستفادة من حراك عمال زنوبيا المستمر وإضرابهم الناجح

أعلن عمال شركة زنوبيا نجاح إضرابهم الذي حقق معظم المطالب التي خرج العمال لأجلها، كما أجمعت القوى المجتمعية والنقابية ومعظم المراقبين والمهتمين. وأما من تابع وراقب وانخرط بالحراك العمالي منذ بدايته حتى فك الإضراب والوصول إلى نتائجه المعروفة، فله وجهة نظر أعمق تتجاوز فكرة النجاح وتحقيق المطالب، واستطاع تكوين رأي أكثر جوهرية تمثل بشكل أساسي بدرجة التنظيم الواعي المتقدم الذي عبَّر عنه الحراك والإضراب ضمناً، وهما ليسا الشيء نفسه، فالإضراب كان طوراً من أطوار الحراك وأحد أشكاله وأدواته ومفاعيله. وهذا الحراك لم يتوقف منذ 2014 أصلاً، بل مر بمراحل من السكون والنشاط وفق الواقع المتغير الذي تشهده الشركة وظروف العمال أيضاً. واللافت أن الإضراب الخاص كجزء من الحراك العام جاء ليوضح مستوى التنظيم العالي للحراك العمالي، فقد أظهر منذ اللحظة الأولى للتلويح به مروراً بانطلاقه وثباته وانتهاءً بالتفاوض والاتفاق أن العمال قاموا بعمل مبهر على المستوى التنظيمي. ونحن هنا لا نتحدث عن عشرات أو مئات العمال، بل عن آلاف العمال الذين شكلوا لجنتهم القيادية وقاموا بتفويضها خطياً عبر قوائم اسمية شبه كاملة. وقد أظهر أداء اللجنة المفوضة حسن اختيار الآلاف من العمال لمن يمثلهم ويتحدث باسمهم ويفاوض عنهم، متفوقين بدرجة كبيرة على أكثر المنظمات والتجمعات تنظيماً. وهذا أجاب على السؤال المطروح لحظة انطلاق الإضراب: كيف يمكن اجتماع الكلمة الواحدة والموقف الواحد في تجمع عمالي بهذا العدد والحجم؟

لقد أثبت الإضراب الأخير لعمال زنوبيا ونتائجه المثمرة أن أفضل ما تم تحقيقه هو إبراز أهمية التنظيم والشرعية العمالية والقيادة الحقيقية الصلبة والنزيهة، والتي ستصبح مع مرور الوقت دستوراً عمالياً واجتماعياً أيضاً يُحتذى به. وإنّ ضمان أي نجاح لأي تحرك لا يكمن بالواقع الموضوعي المناسب فقط، بل بتوفر هذه العناصر الثلاثة بالذات. وهذا الدرس الأول. وأما الثاني فهو أهمية الاستمرارية والنفس الطويل، والتعامل مع الحراك والنشاط العمالي كظاهرة مستمرة لا تنتهي إلا بانتهاء المظالم والتناقضات، وليست موجة عابرة أو حدثاً طارئاً، لأن ذلك كفيل بالحفاظ على التنظيم العالي ووحدة التجمع العمالي وتماسكه، والحفاظ على البيئة القادرة على إنتاج القيادات العمالية الشرعية الجديدة. وعليه، فإن من واجب جميع القوى المعنية بالطبقة العاملة، وعلى رأسها المنظمة النقابية، أن تدعم وتساند هذا النموذج وتحميه وتتعلم منه وتشير إليه، كما على جميع التجمعات العمالية في القطاع العام والخاص تَبصُرَ هذا النموذج ووعيَه لتستفيد منه إذا ما أرادت للخلاص سبيلاً.

عمال النفط والغاز في حقول رميلان والجبسة:

مطالب مكررة واعتصام جديد

يعتبر عمال حقول النفط ومعامل الغاز في رميلان والسويدية والجبسة من أهم التجمعات العمالية في عملية إنتاج النفط والغاز. وعلى الرغم من الدور الحيوي الذي يؤدونه في الحفاظ على استمرارية الإنتاج وتشغيل المنشآت النفطية، وطبيعة عملهم والظروف المحيطة بهم، فإنهم يتعرضون لإهمال قد يصل إلى حد اللامبالاة، مما يزيد من وطأة التحديات المعيشية والمهنية المتراكمة أصلاً، الأمر الذي دفعهم لتكرار مطالبهم بحقوقهم المطلبية والعمالية والإنسانية من بوابة جريدة قاسيون.

■ مراسل قاسيون – الجزيرة

ومن أبرز القضايا المطلبية المحقة التي يطرحها العاملون في القطاع النفطي اليوم مسألة تأخر الرواتب، حيث نقل عدد من عمال ومهندسي البترول في حقول رميلان لمراسل قاسيون شكواهم لعدم حصولهم على مستحقاتهم المالية العائدة للعام 2025. وأكد العمال أنهم حصلوا على رواتب عدة أشهر عائدة للعام الحالي، إلا أن بعض مستحقات العام الفائت بقيت في ذمة شركة البترول مع استمرار تأخر بعض رواتب العام الحالي أيضاً. ويؤكد العمال أن استمرار هذا الوضع ينعكس بشكل مباشر على أوضاعهم المعيشية في ظل غياب قدرتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية، بسبب الارتفاع المستمر لتكاليف المعيشة وتراجع القدرة الشرائية، فكيف سيكون الحال مع تأخر الرواتب لعدة أشهر إضافية؟

كما طالب عمال الحقول النفطية في الرميلان وموظفو التمريض في معمل غاز السويدية عبر جريدة قاسيون، بإعادة النظر في سلم الرواتب والتعويضات بما يتناسب مع طبيعة العمل الشاقة والخطرة التي يقومون بها يومياً. فالعمل في الحقول النفطية يتطلب جهداً كبيراً، ويتعرض العمال لمخاطر مهنية وبيئية متعددة، الأمر الذي يستوجب منحهم تعويضات عادلة وحوافز مناسبة تضمن لهم حياة كريمة وتحفظ استقرارهم الوظيفي. بالإضافة إلى ضرورة زيادة رواتب العمال التي تبلغ حالياً نحو مليون ونصف.

سَلْب مستحقات سابقة بدلاً من تعزيزها وزيادتها

ويشير العاملون إلى أن هناك العديد من المكاسب العمالية التي كانت متاحة لهم في السابق وتم تجريدهم منها خلال السنوات الأخيرة، ومن أبرزها السلة الغذائية الأسبوعية التي كانت تشكل دعماً مهماً للأسر العاملة. ويرى العمال أن إعادة هذه الامتيازات وغيرها من الحقوق المكتسبة من شأنها أن تخفف الأعباء الاقتصادية عنهم وتشعرهم بشيء من الإنصاف والتقدير.

إن تحسين أوضاع عمال حقول النفط والغاز لا يعد مطلباً فئوياً فحسب، بل هو استثمار في استقرار قطاع حيوي يعتمد عليه الاقتصاد الوطني بشكل كبير. فالعامل الذي يشعر بالأمان الوظيفي ويحصل على حقوقه كاملة يكون أكثر قدرة على العطاء والإنتاج وتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقه.

لذلك، فإن الاستجابة لمطالب العمال المتعلقة بصرف الرواتب المتأخرة، وزيادة الأجور، وإعادة المكاسب العمالية المسلوبة، وتطبيق القوانين التي تكفل حقوقهم، تمثل خطوات ضرورية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الاستقرار في قطاع النفط والغاز. كما أن الحوار الجاد بين الجهات المعنية وممثلي العمال بشكل مستمر طريقة جيدة للوصول إلى حلول عملية تضمن حقوق العامل وتحافظ في الوقت نفسه على استمرارية الإنتاج وخدمة المصلحة العامة.

اعتصام عمال معمل غاز الجبسة

من ناحية أخرى، اعتصم عشرات العمال أمام معمل غاز الجبسة احتجاجاً على سياسة التوظيف الحالية التي استبعدت العمال الماهرين من قوائم التوظيف الصادرة حديثاً، وطالبوا بالإبقاء على العمال الذين عملوا في المعمل لسنوات عديدة. وهي المرة الثانية التي يتحرك فيها عمال معمل غاز الجبسة من أجل مطالبهم المحقة المتمثلة بإدراج أسمائهم ضمن قوائم الموظفين، احتجاجاً على عدم ورود أسمائهم ضمن تلك القوائم، رغم عملهم في المعمل لسنوات طويلة، وممارستهم مهامهم بشكل مستمر خلال الفترة الماضية. وأكد العمال المعتصمون أن مطلبهم الأساسي يتمثل في الاعتراف بحقوقهم الوظيفية وتثبيت أسمائهم ضمن القوائم الرسمية للعاملين في المعمل، معتبرين أن استبعادهم يشكل إجحافاً بحقهم بعد سنوات من الالتزام والعمل في ظروف صعبة.

نقابات العمال بين التمثيل الحقيقي والوظيفة الشكلية

تُعد النقابات العمالية واحدة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي نشأت مع تطور المجتمع الصناعي الحديث، حيث ارتبط ظهورها بالحاجة إلى تنظيم العمال والدفاع عن مصالحهم في مواجهة اختلال موازين القوة بينهم وبين أصحاب العمل. فمنذ بدايات الثورة الصناعية، أدرك العمال أنّ قدرتهم الفردية على المطالبة بحقوقهم محدودة، وأن تحسين ظروف العمل والأجور والحماية الاجتماعية يتطلب عملاً جماعياً منظماً. ومن هنا نشأت النقابات بوصفها إطاراً ديمقراطياً يمثل العمال ويعبر عن مطالبهم ويدافع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والمهنية.

■ ميلاد شوقي

لم تكن التجربة التاريخية للنقابات واحدةً في جميع البلدان والظروف، ففي حين نجحت بعض النقابات في أن تكون ممثلاً حقيقياً للطبقة العاملة وقوةً ضاغطةً قادرةً على انتزاع الحقوق وتحقيق المكاسب، تحولت نقابات أخرى إلى مؤسسات شكلية تفتقر إلى الاستقلالية والفاعلية، وأصبحت عاجزة عن تمثيل العمال أو الدفاع عنهم بصورة جدية. ومن هنا يبرز التساؤل حول الفرق بين النقابة التي تؤدي دورها الحقيقي، والنقابة التي تقتصر وظيفتها على الوجود الشكلي دون تأثير فعلي.

يقوم التمثيل الحقيقي للعمال على مجموعة من المبادئ الأساسية، أول هذه المبادئ هو استقلالية النقابة عن أصحاب العمل وعن أي جهة تسعى إلى التأثير على قراراتها بما يتعارض مع مصالح العمال. فالنقابة التي لا تمتلك حرية اتخاذ القرار لا تستطيع أن تدافع عن حقوق أعضائها أو أن تمارس دورها التفاوضي بفعالية. كما أن الاستقلالية لا تعني العداء للدولة أو للمؤسسات الاقتصادية، بل تعني امتلاك القدرة على التعبير الحر عن مطالب العمال واتخاذ المواقف التي تخدم مصالحهم دون ضغوط أو إملاءات.

كيان طبقي أم جهاز إداري؟

أما المبدأ الثاني فهو الديمقراطية الداخلية، فالنقابة الحقيقية هي التي يختار أعضاؤها ممثليهم بحرية، ويملكون القدرة على محاسبتهم وتجديد الثقة بهم أو استبدالهم عند الضرورة. إن غياب الديمقراطية داخل النقابات يؤدي إلى تحول القيادات النقابية إلى طبقة بيروقراطية منفصلة عن القاعدة العمالية، وهو ما يضعف الثقة بالنقابة ويقلل من قدرتها على التعبئة والتنظيم.

ويتجلى التمثيل الحقيقي أيضاً في قدرة النقابة على التواصل المستمر مع العمال والاستماع إلى مشكلاتهم اليومية، فالنقابة ليست مجرد مكتب إداري أو مؤسسة تصدر البيانات، بل هي تنظيم حي يرتبط بأعضائه بشكل مباشر ويشاركهم همومهم وتطلعاتهم. وعندما يشعر العامل بأن نقابته حاضرة في مكان العمل وتتابع قضاياه وتدافع عنه عند الحاجة، فإنها تكتسب شرعيتها الحقيقية بوصفها ممثلاً لمصالحه.

في المقابل، تظهر الوظيفة الشكلية للنقابات عندما تصبح هذه المؤسسات منفصلة عن العمال وقضاياهم. ففي بعض الحالات تقتصر الأنشطة النقابية على الاجتماعات الرسمية والمناسبات الاحتفالية وإصدار البيانات العامة، بينما تغيب المبادرات الفعلية لمعالجة المشكلات الحقيقية التي تواجه العمال. وقد تحتفظ النقابة ببنيتها التنظيمية ومكاتبها وانتخاباتها الدورية، لكنها تفقد مضمونها الاجتماعي والنضالي، فتتحول إلى جهاز إداري أكثر منها تنظيماً جماهيرياً.

الحقوق العمالية لا تُمنَح بل تُنتزَع

ومن أبرز مظاهر الشكلية النقابية ضعف المشاركة العمالية في الحياة النقابية، فعندما لا يشعر العمال بأن النقابة قادرة على الدفاع عن مصالحهم، تتراجع مشاركتهم في انتخاباتها وأنشطتها، وتصبح العلاقة بينها وبين قواعدها علاقة شكلية تقوم على العضوية الاسمية أكثر مما تقوم على التفاعل الحقيقي. وفي هذه الحالة تفقد النقابة مصدر قوتها الأساسي، وهو الدعم الجماهيري والتنظيمي للعمال أنفسهم.

إن الدور الأساسي للنقابات يتمثل في تحسين شروط العمل والأجور، والدفاع عن السلامة المهنية، وتأمين الحماية الاجتماعية للعمال، كما تلعب دوراً مهماً في الحد من الاستغلال وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية داخل المجتمع. وقد أثبتت التجارب التاريخية أن العديد من الحقوق التي تُعد اليوم أموراً بديهية، مثل تحديد ساعات العمل والإجازات السنوية والتأمينات الاجتماعية والتعويضات المختلفة، لم تكن لتتحقق لولا نضال النقابات والحركات العمالية.

تعكس التباين بين التمثيل الحقيقي الحضور في مواقع العمل والنضال والوظيفة الشكلية المقرات واللوائح دون تأثير

الإضراب الواعي الأداة الأقوى

ويُعد حق الإضراب من أهم الأدوات التي تمتلكها النقابات للدفاع عن مصالح العمال. فالعامل الفرد لا يملك سوى قوة عمله كمصدر للعيش، وعندما تتعرض حقوقه للانتهاك تصبح قدرته على التفاوض محدودة أمام قوة رأس المال. ولذلك يشكل الإضراب المنظم وسيلة ضغط مشروعة تهدف إلى إعادة التوازن بين طرفي العلاقة الإنتاجية. غير أن ممارسة هذا الحق تتطلب وجود نقابات قوية وقادرة على التنظيم والحشد والتفاوض، وهو ما يميز النقابات الحقيقية عن النقابات الشكلية.

ومن المهم التأكيد على أن الدفاع عن حقوق العمال لا يتعارض مع حماية القطاعات الإنتاجية أو الحفاظ على الاقتصاد الوطني، فالطبقة العاملة هي القوة الأساسية التي تشغل المصانع وتزرع الأراضي وتدير مختلف الأنشطة الاقتصادية. ومن مصلحة المجتمع وأصحاب العمل والدولة أن يتمتع العمال بظروف عمل عادلة وأجور مناسبة واستقرار اجتماعي، فالعامل الذي يشعر بالأمان والعدالة يكون أكثر إنتاجية وقدرة على الإبداع والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

كما أن النقابات الفاعلة لا تقتصر مهمتها على المطالب الاقتصادية المباشرة، بل تساهم في نشر الوعي القانوني والثقافي والاجتماعي بين العمال، فهي مدرسة للمشاركة الديمقراطية والعمل الجماعي، وتساعد في تعزيز التضامن بين مختلف فئات العاملين. ولذلك فإن قوة النقابات لا تنعكس فقط على أوضاع العمال، بل تمتد آثارها إلى المجتمع بأكمله من خلال تعزيز قيم العدالة والمواطنة والمشاركة.

البنية والدور الحقيقي متلازمتا العمل النقابي

ومع التحولات الاقتصادية المعاصرة، تواجه النقابات تحديات جديدة تتمثل في انتشار العمل المؤقت والعمل غير المنظم، وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا والمنصات الرقمية، وتراجع الاستقرار الوظيفي في العديد من القطاعات. وهذه التحديات تفرض على النقابات تطوير أساليب عملها وتجديد أدواتها التنظيمية حتى تتمكن من تمثيل العمال في الظروف الجديدة. فالحفاظ على الأشكال التقليدية وحدها لم يعد كافياً لضمان استمرار الدور النقابي.

وفي الختام، يمكن القول إن الفرق بين النقابة الحقيقية والنقابة الشكلية لا يكمن في وجود المقرات أو الهياكل التنظيمية أو اللوائح الداخلية، بل في قدرتها الفعلية على تمثيل العمال والدفاع عن مصالحهم. فالنقابة الحقيقية هي التي تستمد قوتها من قواعدها العمالية، وتمارس دورها باستقلالية وديمقراطية، وتبقى حاضرة في مواقع العمل والنضال الاجتماعي. أما النقابة الشكلية فهي التي تكتفي بالمظاهر التنظيمية دون أن تمتلك تأثيراً حقيقياً في حياة العمال. ومن هنا فإن تعزيز دور النقابات وتجديد حيويتها يمثل شرطاً أساسياً لحماية حقوق العاملين وتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء اقتصاد أكثر استقراراً وتوازناً.

لماذا امتد اضراب عمال زنوبيا لمعامل أخرى ولماذا تعاطف الشعب السوري معه؟

ما إنْ أعلن عمال معامل شركة زنوبيا عن إضرابهم الأخير حتى بدأ النشاط العمالي في القطاع الخاص يرتفع تدريجياً، مع اختلاف أشكال هذا النشاط. فبعضها اتخذ شكل مطالبات شفهية أو خطية للإدارات تتضمن حزمة من المطالب، وعلى رأسها زيادة الأجور والتعويض المعيشي والإجراءات الصحية. وبعضها الآخر اتخذ شكلاً آخر تمثل بتشكيل لجنة من العمال مهمتها مقابلة الإدارة ووضعها في صورة الظروف المعيشية والمهنية للعمال، ومحاولة دفع الإدارة لإقرار زيادة الأجور أو التعويض المعيشي للتخفيف من الضغط المعيشي الراهن.

■ إلياس زيتون

في حين اكتفت بعض التجمعات بالحديث المبطّن عن رجولة إضراب زنوبيا وتنظيمه العالي، وإطلاق الأمنيات بنجاحه، وكان هذا كفيلاً بدفع الإدارة للقيام ببعض الإجراءات السريعة والمباشرة المالية أو العينية الداعمة، لاستشعارها المبكر لهذا النشاط الذي لا بد له من أخذ أشكال أخرى في حال لم تتجاوب معه. أما في معمل مدار للمنظفات مثلاً، فقد سار النشاط باتجاه الإضراب في اليوم التالي دون تأخير، ويرجع سبب ذلك أن المطالبات كانت قد بدأت فعلاً قبل عدة أشهر دون نتائج ملموسة، وكانت نوايا الإضراب موجودة أصلاً، ولكن انطلاق إضراب عمال زنوبيا سرّع العملية وشجّع المنظمين على قرار الإضراب، وهذا ما حصل. وبعيداً عن تفاصيل الإضرابات والتحركات السابقة واللاحقة ونتائجها، والتي تناولناها في مواد إعلامية عديدة، يقفز السؤال الأول إلى الواجهة: لماذا كان لإضراب عمال زنوبيا هذا التأثير المباشر في تجمعات عمالية كبيرة ومتوسطة أخرى، بعضها وصل إلى الإعلام وأكثرها لم يصل؟ ولماذا تعاطفت أغلبية السوريين معه؟ للإجابة عن السؤال، لا بد من تثبيت بعض الأفكار: أولها أن الظروف القاهرة التي يعيشها عمال شركة زنوبيا هي نفسها التي يمر بها سائر عمال القطاع الخاص إلا القلة القليلة التي لا تكاد تذكر، أي أن واقع عمال القطاع الخاص من حيث الحقوق العامة الغائبة ومستوى الأجور المجحفة واحد، وأي تباين ظاهر فيما بينهم ليس جوهرياً بل شكلي. ثانياً: إن الواقع الاقتصادي الاجتماعي العام والنموذج الاقتصادي السائد في البلاد المحابي للأقلية الناهبة واحد وعام، لا يمكن لأي عامل وقاية نفسه منه أو مواجهة نتائجه الكارثية منفرداً. ثالثاً: إن وجود الآلاف من العمال في شركة واحدة ليس حكراً على شركة زنوبيا، بل هناك العديد من الشركات والمعامل التي يبلغ ملاكها العددي عدة آلاف، ومنها معمل مدار نفسه. رابعاً: إن الأضرار الكبرى التي لحقت بالقطاع الصناعي الإنتاجي الوطني الناتجة عن السياسات الاقتصادية المضرة بالمنتج المحلي أصابت جميع القطاعات الصناعية المنتجة. وبالتالي، فإن تأثير التحرك العمالي لعمال زنوبيا على مجمل عمال القطاع الخاص بشكل مباشر وغير مباشر جاء نتيجة عامل ذاتي مطلق امتلكه عمال زنوبيا دوناً عن غيرهم من العمال، يتمثل بالتجربة المتراكمة والتنظيم الرفيع. فإذا عدنا إلى عام 2014 الذي شهد التحرك العمالي المنظَّم الأول لهم، وما تلاه من تحركات وإضرابات عبر كل تلك السنين «متوفرة في أرشيف موقع جريدة قاسيون»، نستطيع فهم دور التنظيم. وهذا ما أدركه عمال زنوبيا قبل الجميع، فتمسكوا به وحافظوا عليه وطوّروه أيضاً. وهذا ما بدا واضحاً للعيان مع بدء الإضراب، فأعطاه زخماً كبيراً واستقطب الاهتمام الاجتماعي والإعلامي الواسع، فالتقط عمال الشركات الأخرى كل ذلك وأسرعوا لتنظيم أنفسهم وتأطير مطالبهم وتوحيد كلمتهم، وبدأ نشاطهم بأشكال مختلفة ليبنوا تجربتهم الخاصة انطلاقاً من نموذج ناجح يصلح لذلك.

تأثير التحرك العمالي لعمال زنوبيا على مجمل عمال القطاع الخاص بشكل مباشر وغير مباشر جاء نتيجة عامل ذاتي مطلق امتلكه عمال زنوبيا دوناً عن غيرهم من العمال

عمال طليعيون ونواب حقيقيون

حاز إضراب شركة زنوبيا على تعاطف الشعب السوري ودعمه على امتداد البلاد، وتجلّى ذلك على أرض الواقع قبل أن يتجلى على مواقع التواصل الاجتماعي والوسائل الإعلامية الأخرى، وكأنهم كانوا نوابا حقيقيين عن الأغلبية الطبقية المنهوبة لا عمالا فقط، وطليعة نضالية واعية شجاعة في زمن قلت به الطلائع. فمطالبهم بالعيش الكريم ورفع المذلة لا تعنيهم وحدهم، ودفاعهم عن لقمة أولادهم حقوقهم الاجتماعية والصحية كافة اختزل مطالب الشعب السوري المحروم من أبسط مقومات العيش الكريم. فكل ما نادى به الإضراب وسعى إليه ليس سوى جزء أساسي من مطالب الشعب، وهؤلاء العمال يمثلون طبقة اجتماعية تعيش تحت خط الفقر منذ عقود، فأصبحوا بشكل طبيعي ممثلين عن عمال القطاع العام الذين يعانون الأمرّين، وعن المتقاعدين الباحثين عن ثمن الدواء، وعن فلاحين خسروا محاصيلهم أو أبخسوا ثمن قمحهم، وعن حرفيين باحثَين عن ورشة جديدة يقتاتون من أجرتها، وعن جيش من الباحثين عن عمل، وعن العاجزين عن دفع فواتير الكهرباء وشراء جرة الغاز ونفقات المواصلات والطبابة. أي أنهم أصبحوا في أيام قليلة نوابا حقيقيين عن الشعب السوري، وداعما كبيرا لكل المطالب المعيشية والخدمية، فرأى هؤلاء السوريون أنفسهم بهم، فتعاطفوا مع أنفسهم قبل التعاطف مع عمال نظموا أنفسهم وأضربوا من أجل بعض الحقوق، واعتبروا أن نجاحهم ضروري لأجل الجميع. وهذا ما رأيناه أيضا في قضية أسعار القمح، فالتفاف الغالبية الطبقية المنهوبة حول هذه النماذج ما هو إلا بداية مسار لوعي جمعي وإرادة مشتركة للتغيير المنشود الذي يصون كرامة الوطن والمواطن.

إشكاليات هيكلية في قطاع النقل البري والتبادل التجاري... وخسائر!

تقف برادات نقل الخضار والفواكه السورية اليوم رهينة عند معبر نصيب الحدودي، تترقب دورها لمناقلة حمولاتها، في رحلة تحول المنتجات الطازجة إلى بضاعة تالفة، وتحول حلم المزارع في تعويض خسارته إلى كابوس جديد أمام قرارات تصدر بمعزل عن تداعياتها!

■ رشا عيد

ففي 2026/2/6، جاء القرار رقم «31»، الذي قلب الموازين ليمنع دخول الشاحنات غير السورية، وإلزامها «بالمناقلة» داخل الساحات الجمركية الحدودية، رغم «إيجابية» الهدف منه لحماية الأسطول الوطني وإنصاف سائقي الشاحنات الذين وجدوا أنفسهم خارج المنافسة، لكنه كشف عن هشاشة البنية اللوجستية، فتحولت المعابر الحدودية إلى نقاط اختناق لعدم تجهيزها لاستيعاب عمليات المناقلة الواسعة، ما أدى إلى تكدس الشاحنات لأيام وخلق بيئة خصبة للفساد والسمسرة، والأخطر أن القرار أضاف حلقات جديدة لسلسلة التوريد «تفريغ، مناقلة، انتظار، رسوم»، ما ضاعف كلفة النقل.

وفي 2026/3/12، صدر قرار آخر لتنظيم عبور الشاحنات السورية والأردنية بين البلدين «دون مناقلة» وفق مبدأ «التعامل بالمثل» لكن هذه التعديلات المتتالية كشفت عن غياب الرؤية الاستراتيجية، فكل قرار يصدر لعلاج جزء من المشكلة، ويفتح بابا لتحديات جديدة. فاليوم، تعلو صرخات الاستغاثة مجددا معلنة وقوع أضرار لا تطال المصدّرين والسائقين وحدهم بل تمتد إلى المزارعين وعمال التوضيب والنقل والتسويق وسلسلة الإنتاج الزراعي بأكملها!

فجوهر الأزمة في آلية «المناقلة»، حيث تنقل الحمولة من براد سوري إلى أردني في معبر «جابر»، ثم إلى براد سعودي في معبر «الحديثة»، وذلك لعدم السماح للبرادات السورية بدخول الأراضي السعودية.

هذه العملية، تستغرق مدة لا تقل عن أسبوع إلى حين وصول البراد إلى مقصده، وكان من الممكن أن يصل يوميا ما لا يقل عن 100 براد لولا هذا التأخير، أمام 50 برادا فقط حاليا حسب تصريح عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه «محمد العقاد» لصحيفة «الوطن» بتاريخ 2026/6/16.

والنتيجة، تلف الخضار والفواكه بسبب التأخير وفروقات درجات الحرارة لتعدد عمليات التفريغ وإعادة التحميل والتفتيش، ما يتسبب في تراجع جودتها، وأحيانا تصل إلى مرحلة العطب، ناهيك عن استغلال أصحاب البرادات الأردنية بفرض أجور نقل فلكية قد تتجاوز ثمن البضاعة أحيانا، ليتفاقم الوضع سوءا بتزامن الموسم الزراعي الأردني والسوري مما يدفع الأردن بالشكل الطبيعي إلى إعطاء الأولوية لتسويق ونقل منتجاته إلى دول الخليج، ما يخلق صعوبات أمام المنتجات السورية في إيجاد وسائل نقل مناسبة، لتتضاعف الخسائر وسط غياب البدائل، خاصة مع استمرار عدم منح الشاحنات السورية تأشيرات دخول إلى السعودية، مما يحرم سورية من الاستفادة الطبيعية من موسمها الزراعي ويؤدي إلى تكدس الشاحنات عند المعابر الحدودية.

تزداد الصورة قتامة مع عدم الاعتراف برخص القيادة السورية في بعض دول الجوار، التي تطالب ببطاقات ليزرية بدلا من الوثائق الورقية المصدّقة المتداولة، مع استمرار توقف منح أو تجديد الرخص رسميا.

وعليه، مهما بدت القرارات «تنظيمية» و«داعمة» للوهلة الأولى إلا أنها كشفت عن إشكاليات هيكلية لقطاع متعثر، أساسها تقادم أسطول الشاحنات وارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة، حيث أوضح مدير تنظيم البضائع في وزارة النقل في تصريح «لسانا» بتاريخ 7 حزيران، أن نحو 75% من الشاحنات العاملة بحاجة إلى استبدال أو تجديد، فيما يصل عمر بعضها إلى أكثر من 30 عاما، وهذا الواقع يجعل من الصعب تلبية الاشتراطات الفنية لدول الجوار.

أما الضرر الأكبر في هذه المنظومة المعطلة يطال الحلقة الأضعف «المزارع» الذي يجد في التصدير «فرصة» لتعويض خسارة موسمه المسوَّق محليا، ليفقد حتى هذه الفرصة أو يضطر لبيع منتجاته بأسعار «بخسة» للمصدّر نتيجة الخسائر التي تكبدها الآخر، وقد تدفعه إلى تقليل نسبة صادراته.

الواقع ينذر بكارثة والمطلوب اليوم تغيير جذري لا حلول ترقيعية، يتطلب تكاتفا حقيقيا للجهود بين اتحاد المصدرين، ووزارات النقل والزراعة والاقتصاد والصناعة، وهيئة المنافذ، وحتى وزارة الخارجية، فالحلول المستدامة تبدأ بتحديث هذا الأسطول العجوز، وليس بقرارات حماية مؤقتة، إلى التفاوض الجاد لإزالة عقبات «الفيز» السعودية للانتهاء من تأخير المناقلة وتكاليفها المرتفعة، مع تأهيل البنية التحتية في المنافذ لاستيعاب حركة التبادل التجاري بسلاسة.

فإما أن تتحرك الدولة بسرعة لإنقاذ هذا القطاع الحيوي، أو تستمر سلسلة الخسائر، وإهدار عوائد التصدير التي هي اليوم أكثر من مجرد أرقام، إنها قوت آلاف العائلات ومستقبل اقتصاد وطني ينهض من تحت الرماد.

ارتفاع سعر الفروج... هل تنجح «النشرة التأشيرية» في كسر الاحتكار؟

عادت أسعار الدواجن لتسجل ارتفاعاً في الأسواق بنحو 10% بعد أيام من قرار اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير بإيقاف استيراد الفروج الحي؛ حيث يتحول كل قرار وضغط لحماية المنتج المحلّي إلى ذريعة لموجة غلاء جديدة يدفع فاتورتها المواطن.

■ سارة جمال

«ارتفاع مؤقت وبسيط...» هكذا وصف رئيس لجنة تربية الدواجن في اتحاد غرف الزراعة، نزار سعد الدين، ما جرى، مؤكدا في تصريح «للوطن» في 13 حزيران، أن السبب هو توقف بعض المربين عن العمل خلال الفترة الماضية.

وقد حمّل سعد الدين مسؤولية الارتفاع لمستوردي الفروج، الذين بدأوا يعملون على تجييش الشارع والترويج بأن الأسعار في ارتفاع، بهدف التأثير على قرار اللجنة والعودة إلى الاستيراد.

أي إن السوق ليس محكوما بمعادلة العرض والطلب فقط، والتي ساقتها السلطة لتبرير الاستيراد، وتحول إلى ساحة صراع بين مصالح المنتج المحلي والمستورد، يلعب التاجر فيها دورا رئيسيا في توجيه السوق لمصالحه.

في المقابل، أكد أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة، أنه «لا مبرر لارتفاع الأسعار سوى جشع التجار واستغلالهم للقرار». خاصة أن لجنة الدواجن نفسها أكدت وجود إنتاج محلي يغطي الحاجة ويزيد عنها.

النشرة التأشيرية

وسط هذا التضارب، ومطالبات محقة بضبط السوق ومراقبة الأسعار، برزت آلية جديدة أعلن عنها سعد الدين «للوطن» في 18 حزيران، تمثلت في الاتفاق خلال اجتماع مع معاون وزارة الزراعة ومدير حماية المستهلك وسلامة الغذاء في وزارة الاقتصاد، على إصدار نشرة تأشيرية أسبوعية للفروج، على ألا يتجاوز سعر مبيع الطن الواحد من أرض المدجنة 2000 دولار، وسعر صوص الفروج 60 سنتا.

وستقوم مديرية حماية المستهلك بإلزام المسالخ ومحال بيع الفروج ومطاعم الوجبات السريعة بالبيع بتسعيرة محددة، على أن يُعقد اجتماع ثان خلال الأسبوع القادم لمتابعة ملف تنظيم السوق.

لكن تواجه هذه الآلية عقبات عدّة، قد تجعلها مجرد أداة شكلية من دون تأثير حقيقي. فالتجارب السابقة مع النشرات التأشيرية، كانت استرشادية وليست إلزامية، أثبتت عدم التزام السوق بها، واتساع الفجوة بين الأسعار الرسمية وأسعار البيع.

كما أن الإشارة إلى إلزامية النشرة، يطرح تساؤلاً حول قدرة الأجهزة الرقابية على فرضها على كامل سلسلة التوزيع، من المزرعة إلى المسلخ إلى المطعم، في سوق يفتقر إلى المتابعة، وتحديد كلفة إنتاج حقيقية في ظل ارتفاع المحروقات والأعلاف، وضبط هوامش الربح في المطاعم التي تتجاوز أسعارها أضعاف تكلفة المادة الخام.

هل تنفع النشرة؟

تبقى فرص نجاح النشرة مرهونة بثلاثة عوامل رئيسة...

– العودة الفورية للمربين إلى العمل لسد أي نقص في المعروض، ما يعتمد على توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار معقولة، وثقتهم بأن القرار لن يتم التراجع عنه تحت ضغط المستوردين.

– فعالية الرقابة وقدرة الجهات المعنية على تطبيق التسعيرة الملزمة على كل حلقات السلسلة، وفرض عقوبات رادعة، وهو التحدي الذي فشلت النشرات السابقة في تجاوزه.

– القدرة على الصمود في وجه الضغوط، وعدم التراجع عن القرار تحت ذريعة ارتفاع الأسعار الذي قد يكون مفتعلاً، وإلا تحول القرار إلى نكسة جديدة تكرس سيطرة كبار التجار على السوق.

فهل ستكون الآليات الجديدة مختلفة، أم إنها ستضاف إلى سلسلة طويلة من القرارات التي تموت في دهاليز السوق؟ لأن المؤكد الوحيد أن المستهلك، الذي ينتظر في طابور طويل من الغلاء، لم يعد يحتمل الحلول النظرية.

بلسان مراكز الأبحاث والصحافة العبرية:

يتغنى المتصهينون من العرب وغير العرب، بأنّ «إسرائيل دولة ديمقراطية». ورغم أن هذه المقولة لا تصمد أمام أي نقد موضوعي، ولكنّ فيها جانباً واحداً صحيحاً نسبياً، هو المساحة الواسعة التي تغطيها مراكز الأبحاث والصحافة العبرية في جانب الدراسات المستقبلية بالتحديد، «لأن الجانب المتعلق بالإقرار بالخسائر العسكرية خاصة، يخضع لرقابة تفوق رقابة كل الأنظمة الديكتاتورية عبر التاريخ».

■ مركز دراسات قاسيون

في هذه المادة، نستعرض بشكل موثق، ومع تثبيت المصادر وتاريخها، أربعة محاور كبرى، تتضمن 11 نقطة، توضح عدداً من جوانب الأزمة العميقة والبنيوية، وحتى الوجودية التي تعيشها «إسرائيل»، ليس على لسان خصومها وأعدائها، بل على لسان مراكز أبحاثها وصحفييها ومحلليها وسياسييها، وذلك ضمن النصف الأول من هذا العام. وسنبدأ أولاً بعرض المحاور والنقاط التي تتضمنها، ثم نعالجها واحداً وراء الآخر.

أربعة محاور:

أولاً: المستوى الجيوسياسي والدبلوماسي

«حليف لا يمكن التنبؤ به»: العلاقة مع واشنطن.

اتفاقات «أبراهام» وتبدد أوهام الحلف الإقليمي.

«انكسار الطوق الاستراتيجي» وانتهاء عزلة إيران.

العزلة في القارة العجوز وتأثير المثال الإسباني.

ثانياً: جبهات الاستنزاف والتهديدات الميدانية

الصدام المباشر، إيران تكسر الخطوط الحمراء.

شبح جبهة الشمال.

الحصار الجنوبي.

«جمر تحت الرماد»: التهديد الغزي.

ثالثاً: الأزمة الاقتصادية والنزيف المالي

«الموازنة المثقوبة».

انهيار «دولة الشركات الناشئة».

رابعاً: الشرخ الاجتماعي والأزمة السياسية

الحريديم و«عبء الدم المتفاوت».

المحور الأول: المستوى الجيوسياسي والدبلوماسي

تشهد «إسرائيل» عزلة غير مسبوقة على المستوى الدولي مما بعد 7 أكتوبر والإبادة الجماعية والتطهير العرقي اللذان كانت وما زالت ترتكبهما في غزة. وقد تعمقت هذه العزلة مع الجرائم التي ترتكبها في الضفة والداخل الفلسطيني وفي لبنان ومن ثم في حرب إيران.

بالتوازي، تزداد النقمة على «إسرائيل» في الداخل الأمريكي وحتى في أوروبا، وتتعزز محاور مقابلة مضادة للكيان على المستويات الإقليمية والدولية، وتنهار اتفاقات «أبراهام» وأوهام «الناتو العربي» وغيرها مما تم الترويج له في أعوام 2019 حتى 2023.

تراجع الدعم الأمريكي واتفاقات أبراهام الواهية وإنجاز إيران لكسر العزلة يهدد الوجود الاستراتيجي للكيان

«حليف لا يمكن التنبؤ به»: العلاقة مع واشنطن

المعهد «الإسرائيلي» للديمقراطية «IDI»: تقرير صدر في 9 حزيران 2026، بعنوان «انخفاض حاد في نسبة الإسرائيليين الذين يعتقدون أن أمن إسرائيل يمثل اعتبارا أساسيا للرئيس ترامب».

يوثق التقرير أرقاما صادمة تعكس تراجع تفاؤل الشارع «الإسرائيلي» ومحلليه بشكل كبير. انخفضت نسبة «الإسرائيليين» اليهود الذين يعتقدون أن «أمن إسرائيل يمثل اعتبارا مركزيا للرئيس ترامب» من 64% في آذار الماضي إلى 41% فقط هذا الشهر «وهي أدنى نسبة تُسجل منذ تولي ترامب الرئاسة». الصحافة ناقشت هذا التقرير بوصفه دليلاً على خيبة الأمل «الإسرائيلية» من التفاهمات الأمريكية الإيرانية التي تمت دون تلبية مطالب تل أبيب.

معهد دراسات الأمن القومي «INSS»: مادة بعنوان «إسرائيل تخسر الشباب الأمريكي»، في 13 نيسان 2026. تقدم المادة بيانات موثقة لصانع القرار «الإسرائيلي»، حيث تشير الإحصائيات الدقيقة بين فئة الشباب الأمريكي – 18–29 سنة – إلى أن 75% منهم يملكون نظرة سلبية أو سلبية جدا تجاه «إسرائيل». «الكارثة الكبرى» التي تناقشها الدراسة هي أن هذه النسبة بلغت 64% حتى بين الشباب المؤيدين للحزب الجمهوري، مما يعني أن المظلة الأمريكية التاريخية القائمة على الدعم من الحزبين تتآكل بشكل هيكلي سريع يهدد مستقبل «إسرائيل» الاستراتيجي في واشنطن.

المعهد «الإسرائيلي» للديمقراطية «IDI»: تقرير يشير إلى استطلاع تقدير الموقف الاستراتيجي تجاه جبهة الشمال، صدر في 13 نيسان 2026. يبرز في التقرير التشاؤم من الموقف الأمريكي عبر مؤشر لافت: 80% من «الإسرائيليين» اليهود يطالبون بمواصلة الحرب في لبنان ضد حزب الله، حتى لو أدى ذلك إلى صدام مباشر وخلاف حاد مع الإدارة الأمريكية. هذا يعكس وصول النخبة والشارع «الإسرائيلي» إلى قناعة بأن الضغوط الأمريكية الدبلوماسية أصبحت تشكل «عائقاً» أمام تحقيق الأمن «الإسرائيلي».

وحول سؤال: «ما مدى احتمالية أن يراعي الاتفاق– الذي قد يتم التوصل إليه بين الولايات المتحدة وإيران– أمن إسرائيل بالقدر المناسب؟»، تبين أن 72% من المشاركين اليهود في الاستطلاع ينظرون إلى الأمر بتشاؤم.

نشرت صحيفة «إسرائيل هيوم» يوم 18 حزيران 2026، مقالة نالت انتشارا واسعا بعنوان «كان من الممكن أن تكون أعظم رئيس، لكنك فشلت»، للكاتب داني زاكين، والتي هاجم فيها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشكل حاد، على خلفية مذكرة التفاهم مع إيران التي اعتبرها خيانة لـ«إسرائيل». وما أعطى المقالة وزنا إضافيا، ليس الهجوم الحاد على ترامب، وهو بحد ذاته أمر قليل التكرار في الصحافة العبرية، بل تحديدا أن مالكة «إسرائيل هيوم» هي الملياردير الصهيونية ميريام أديلسون، التي كانت الداعم الرئيسي للحملة الانتخابية لترامب بمبلغ 250 مليون دولار، الأمر الذي قرأه البعض على أنه نقطة انعطاف ليس في علاقة ترامب والولايات المتحدة بـ«إسرائيل» فحسب، بل وبوصفه كشفا عن صراع داخلي ضمن النخبة الأمريكية نفسها، بين الصهاينة من جهة، والأطراف الأخرى من جهة ثانية.

اتفاقات «أبراهام» وتبدد أوهام الحلف الإقليمي

صحيفة «جيروزاليم بوست»، نشرت مقالة في 25 أيار الماضي، بعنوان «اتفاقات أبراهام يجب أن تنتقل من التطبيع إلى التحالف

4 محاور و11 نقطة لأزمة شاملة في «إسرائيل»

الاستراتيجي». بينما تبدو المقالة ظاهريا متفائلة أو إيجابية تجاه الاتفاقات، إلى أنها في العمق تعترف بالقلق من مصير الاتفاقات، وبشكل غير مباشر– وقد يكون مباشرا– تعترف أن الاتفاقات غير كافية لضمان ما أرادته «إسرائيل» من الاتفاقات، وأن تحالفا رسميا على عدة مستويات– أمنية وسياسية واقتصادية وعسكرية– بات ضروريا لتحقيق أهدافها.

وكالة الأنباء اليهودية – وكالة أمريكية تغطي المواضيع والأخبار المتعلقة باليهود و«إسرائيل». نشرت مقالة في بداية شهر شباط الماضي، بعنوان «تغير الديناميكيات الإقليمية يعرقل التطبيع السعودي– الإسرائيلي». نظرت المقالة في التطورات الإقليمية منذ التطبيع مع الإمارات قبل عدة سنوات، بما في ذلك تطور العلاقات، وعلى مستويات مختلفة، ومن خلال اتفاقيات ترسخ التزامات ضخمة مع دول، مثل: قطر وتركيا وباكستان، وتغير الخطاب السعودي تجاه إيران. ويخلص الكاتب إلى أن «احتمالية التطبيع باتت الآن في طي النسيان».

«انكسار الطوق الاستراتيجي» وانتهاء عزلة إيران:

صحيفة «يديعوت أحرنوت»، مقالة في 18 حزيران الجاري، بعنوان «إيران هي الرابح الأكبر: مسؤولون إسرائيليون يخشون أن تضعف المذكرة الأمريكية الإيرانية الردع». تنظر المقالة في تداعيات المذكرة بين طهران وواشنطن، بما في ذلك توفير مليارات الدولارات لإيران من خلال الإعفاءات التي ستصدرها وزارة الخزانة الأمريكية، والإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة، حيث أن ذلك «يمنح طهران متنفسا ماليا» بعد أن كان الاقتصاد الإيراني تحت ضغط شديد.

صحيفة «تايمز أوف إسرائيل»، مقالة في 18 حزيران الجاري، بعنوان «لم تتعرض إسرائيل للخيانة، بل أعيد تسعيرها». تنظر هذه المادة في تداعيات المذكرة بين إيران وأمريكا على تموضع «إسرائيل» ودورها في المنطقة، حيث إنها كانت تعتبر أنها خط الدفاع الأول في المنطقة الذي يمثل ويحمي كل من له مصالح فيها، وبالتحديد أمريكا وأوروبا. تطرقت المقالة إلى أن دول المنطقة وأوروبا وقفوا متفرجين، بينما تمت هذه الصفقة، ولكن ضمنا، ذلك يعني الموافقة على الحد من دعم «إسرائيل»، لا سيما سياسيا وعسكريا، وتطرح السؤال: «ماذا يتبقى بعد زوال الألفة؟» وبشكل غير مباشر، هناك اعتراف وتسليم بأن التغير لم يعد من الممكن عكسه، بل إن هناك اعترافا بأن المواقف ذاهبة باتجاه التخلي عن «إسرائيل» فحسب، والذي يعني ضمنا انتهاء إيران، عدوها الأساسي، وتطرح المقالة السؤال: «ماذا يتبقى عندما تتخذ دول الخليج موقفا حذرا، وتتخذ أوروبا موقفا أخلاقيا، وتنجو إيران، وتوسع تركيا نفوذها الإقليمي تحت غطاء لغة التحالف؟» هذا السؤال، لا يحتاج إجابة، فهو يصف ما حدث بالفعل.

العزلة في القارة العجوز وتأثير المثال الإسباني:

صحيفة «بالتيمور اليهودية»، وهي صحيفة أسبوعية موجهة إلى الجالية اليهودية في مدينة بالتيمور في أمريكا، نشرت في 26 آذار الماضي، مقالة حول الموقف الإسباني تجاه «إسرائيل»، عندما سحبت إسبانيا آنذاك سفيرها في تل أبيب، بعد سلسلة من المواقف التي أثارت الغضب لدى الكيان منذ بدء العدوان على غزة. وترى المقالة أن القرار ليس «مجرد بادرة دبلوماسية» ولا يتعلق فقط بالعلاقة بين إسبانيا والكيان، بل إنه «قطيعة استراتيجية وثقافية ذات تداعيات قد تتجاوز بكثير الوضع السياسي الراهن. وما يحدث ينذر بخطر الإضرار بالعلاقات الثنائية، وإضعاف العلاقات الإسرائيلية مع الاتحاد الأوروبي». وتشير المقالة إلى أن «إسبانيا ليست لاعبا هامشيا في الاتحاد الأوروبي. إنها واحدة من أكبر الدول الأعضاء في التكتل، وحليف رئيس في حلف الناتو، ولها صوت مسموع في بروكسل وعبر منطقة البحر الأبيض المتوسط... فعندما تقلل دولة بحجم إسبانيا ونفوذها من شأن علاقاتها مع إسرائيل، يمتد أثر ذلك سلبا على مجمل علاقات إسرائيل مع أوروبا».

صحيفة «جيروزاليم بوست»، نشرت في 13 نيسان الماضي، مقالة تتحدث عن تصاعد توتر العلاقات بين أوروبا / الاتحاد الأوروبي و«إسرائيل»، والذي بدأ منذ العدوان على غزة في 2023، وازداد وضوحا خلال الحرب على إيران. وتشير المقالة إلى دور إسبانيا القيادي في المعارضة الأوروبية للكيان، حيث «صعّدت انتقاداتها للعمليات العسكرية الإسرائيلية، وقيدت التعاون المتعلق بالصراع، ورفضت دعم العمليات المرتبطة بإيران». كما أشارت المقالة إلى خطوات اتخذتها فرنسا في الاتجاه ذاته، بما في ذلك «منع الطائرات الإسرائيلية من استخدام المجال الجوي الفرنسي للمساعدة في محاربة إيران، والحفاظ على القيود المفروضة على المشاركة الإسرائيلية في معارض الدفاع الكبرى». وترى المقالة: أن العلاقات بين «إسرائيل» وعدد من الدول الأوروبية تتدهور في الوقت الراهن، وذلك بسبب «الحربين في غزة وإيران». وعلى الرغم من استمرار الانقسام الأوروبي في الموقف، إلا أن المقالة تعترف بأن «أعداء إسرائيل كثر وأصدقاءها قليلون».

المحور الثاني: جبهات الاستنزاف والتهديدات الميدانية

الصدام المباشر، إيران تكسر الخطوط الحمراء:

نشر «معهد أورشليم للإستراتيجية والأمن»، في بداية شهر نيسان الماضي، مقالة بعنوان «الإكراه من خلال الاستنزاف: كيف تسعى إيران إلى هزيمة إسرائيل والولايات المتحدة دون تحقيق نصر عسكري». تتحدث المقالة عن النهج الذي اتبعته إيران للضغط المستمر من خلال الاستنزاف عبر دعمها للجبهات المختلفة في المنطقة، وكيف تغير النهج في الحرب الأخيرة، إلى الضغط بشكل مباشر من خلال أربعة مجالات: الاقتصادية، والدبلوماسية، والنفوذ، والعسكرية. تصف المقالة مقاربة إيران، على أنها تستخدم «مجموعة واسعة من أدوات الضغط الاقتصادية والدبلوماسية والمعرفية والعسكرية في محاولة لإنهاء الحرب بشروط تخدم مصالحها. وتتماشى جهودها الحالية بشكل وثيق مع استراتيجية الإكراه والاستنزاف، ساعية إلى التأثير على عملية صنع القرار الإسرائيلية والأمريكية من خلال تكثيف الضغط في مجالات متعددة في آن واحد».

شبح جبهة الشمال:

ينشر مركز «ألما للأبحاث والتعليم» إحصاءات دورية حول هجمات المقاومة في لبنان على «إسرائيل». وفق إحصاءات المركز، خلال الأسبوع 1–7 حزيران، «نفذ حزب الله 198 موجة هجومية ضد إسرائيل وقوات الجيش الإسرائيلي العاملة في لبنان»، وخلال الفترة ما بين 17 نيسان و7 حزيران، «تم رصد 975 موجة هجوم لحزب الله». معظم الهجمات– 76,4%– كانت على أهداف «إسرائيلية» في لبنان، و23,6% في شمال «إسرائيل». وكما يظهر الخط البيان التالي، فالهجمات بازدياد: في مقابلة جرت مؤخرا على القناة 12 «الإسرائيلية»، ونالت انتشارا واسعا، عبر وزير الحرب «الإسرائيلي» السابق بيني

استنزاف بجبهات لبنان واليمن وغزة وإيران يكسر الردع ويجبر الجيش على حرب متعددة الجبهات بلا حل

غانتس، بشكل حاد عن الموقف في جنوب لبنان، وعن وضع الكيان تجاهه. وضمن ما قاله ما يلي: «ألا تفهمون أنه في لبنان يتم قتل جنود مستوطنين ومن الكيبوتسات ومن كل مكان «في إسرائيل»، وأنتم ما زلتم تناقشون هل نقف مع نتنياهو أم ضده؟! ألا تفهمون ما يجري أمام أعينكم، ألا ترون أن الدولة تنهار؟»

الحصار الجنوبي:

نشرت صحيفة «إسرائيل هيوم» مقالة في 10 حزيران الجاري بعنوان «إيران جرّت إسرائيل إلى حرب استنزاف». تشير المقالة، بين أشياء أخرى، إلى الضغط من قبل الحوثيين، من خلال «إغلاق مضيق باب المندب أمام السفن المتجهة إلى إسرائيل»، وتعتبر المقالة، أن ذلك كان «نتيجة مباشرة للفشل العالمي، بقيادة الولايات المتحدة، في التعامل مع أزمة مضيق هرمز». وفق المقالة، كان إغلاق مضيق هرمز قد شجع الحوثيين على القيام بالشيء ذاته، وهذا قد يدفع «إسرائيل إلى استخدام القوة العسكرية لكبح جماح الحوثيين». وتخلص المقالة، إلى أن هذه الجولات المتكررة والجبهات المتعددة، في المحصلة تُضعف «الردع الإسرائيلي».

«جمر تحت الرماد»: التهديد الغزي:

نشر «مركز القدس للأمن والشؤون الخارجية» في 25 كانون الثاني الماضي، تقريرا بعنوان «تحديات إسرائيل في عام 2026: بين الحرب والسلم». ينوه التقرير إلى أن أحد العوامل التي تشكّل تحديا للكيان، في ظل الجبهات المختلفة التي تخوض «إسرائيل» حربا عليها، ومنها غزة، هو عدم القدرة حتى الآن على نزع سلاح حماس وتجريد غزة من السلاح، «وإقامة حكم مستقر» فيها. وعلى الرغم من الهدوء الهش على هذه الجبهة، إلا أن «إسرائيل» ترى أنها تشكل خطرا وتهديدا يمكن أن ينفجر في أي لحظة، إذا لم تكن هي الجهة التي تحسم الأمر فيها، والتوجه الأمريكي لإعطاء دور لتركيا في إدارة قطاع غزة، يثير «قلقا حقيقيا في إسرائيل»، والتي تريد أن تدفع ترامب باتجاه استنتاج «أنه لا بديل عن الجيش الإسرائيلي»، ولكن ذلك لا يمكن أن يحصل دون «الخطوة الضرورية لإسقاط النظام الإيراني».

نشر معهد «أميت لأبحاث الإرهاب والاستخبارات»، في 20 كانون الثاني الماضي، تقريرا حول غزة. يقول التقرير: إنه على الرغم من الإعلان عن المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، إلا أن العديد من التهديدات ما زالت مستمرة في غزة على الأمن والاستقرار، ومنها استمرار احتفاظ حماس بقدراتها العسكرية واستمرار المواجهات المسلحة، ومنها منصات إطلاق صواريخ موجهة نحو الأراضي «الإسرائيلية». كما ينوه التقرير إلى وجود بنية تحتية للأسلحة، بما فيها أنفاق تحت الأرض، قاذفات صواريخ، ومرافق إنتاج الأسلحة.

المحور الثالث: الأزمة الاقتصادية والنزيف المالي

يواجه الاقتصاد «الإسرائيلي» ضغوطا مالية حادة وخسائر بمليارات الدولارات، نتيجة الصراعات العسكرية على جبهات متعددة، بما في ذلك الحرب على غزة، والعمليات في لبنان، والمواجهات المباشرة مع إيران. وفي الوقت ذاته، ونتيجة كل ذلك، ازدادت خلال السنوات الماضية، الهجرة العكسية من الكيان، هربا من الحرب التي وصلت إلى بقع مختلفة في الكيان لأول مرة بمستويات غير مسبوقة، وكذلك خروج عدد متزايد من شركات التكنولوجيا والعاملين فيها، والتي تعدُّ مصدرا أساسيا في الاقتصاد «الإسرائيلي».

«الموازنة المثقوبة»

نشر موقع «Globes» في 16 آذار الماضي مقالة حول تكلفة الحرب. آنذاك، كلف «كل يوم من القتال ما يقدر بنحو 1,5 مليار شيكل إسرائيلي في الإنفاق العسكري «0,51 مليار دولار أمريكي»، حتى قبل أخذ التكاليف المدنية المباشرة وغير المباشرة في الاعتبار». ووفق المقالة، في كانون الأول 2025، «حددت الحكومة ميزانية الدفاع بمبلغ 112 مليار شيكل. ومنذ ذلك الحين، ارتفعت إلى 144 مليار شيكل، ويبدو أن هذا ليس الرقم النهائي. فقد أفادت مصادر لصحيفة «غلوبس» أن المؤسسة الدفاعية، خلال مناقشات مغلقة مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، رفعت مطالبها إلى 177 مليار شيكل «60 مليار دولار»، تحسبا لاحتمال إطالة أمد الحرب مع إيران وتصاعد حدة القتال في لبنان».

نزيف مالي يتجاوز 135 مليار دولار وهجرة الشركات الناشئة وصراع الحريديم يقوض التماسك الداخلي والاقتصاد

ووفق منشور في 29 نيسان الماضي، نشر حاكم بنك «إسرائيل» بيانات حول التداعيات الاقتصادية للحرب، حيث أظهرت البيانات أن تكلفة الحرب تجاوزت 400 مليار شيكل «135 مليار دولار» منذ أكتوبر 2023. وقفز الدين من 60% إلى 70% من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تآكل المكاسب المالية التي حققها الاحتلال على مر السنين. كما زاد الإنفاق الدفاعي بنسبة 130% ليصل إلى 143 مليار شيكل. وتعاني «إسرائيل» من اقتصاد منهك نتيجة استمرار هذه التداعيات.

انهيار «دولة الشركات الناشئة»:

نشرت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل»، في 31 أيار الماضي، مقالة حول الشركات الناشئة في الكيان، والذي كان يعتبر من أبرز الأماكن في المنطقة لهذا النوع من الشركات. وفق المقالة، فإن «هيئة الابتكار الإسرائيلية»، حذرت في تقريرها السنوي «من أن الشركات الناشئة المحلية تتجه بشكل متزايد إلى نقل عملياتها إلى خارج البلاد... وأن هذا التوجه يُبرز مخاوف أعمق بشأن المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي». ويأتي القلق حول هذا التوجه من أن قطاع التكنولوجيا المتقدمة، يشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي، وله المساهمة الأكبر في اقتصاد الكيان.

وتطرقت مقالة أخرى نشرها موقع «كالكاليست» في اليوم نفسه إلى تقرير «هيئة الابتكار الإسرائيلية». بحسب مسح أجرته الهيئة، «35% من شركات التكنولوجيا أفادت بزيادة طلبات موظفيها للانتقال إلى الخارج بنهاية عام 2025، بينما أفادت 19% منها بزيادة في عدد الموظفين الذين تم إرسالهم فعليا إلى الخارج».

المحور الرابع: الشرخ الاجتماعي والأزمة السياسية

دفعت الانقسامات الاجتماعية العميقة والأزمة السياسية الحادة في «إسرائيل» البلاد إلى فترة من عدم الاستقرار التاريخي. وتشير الدراسات إلى أن الاستقطاب في الكيان، على المستويين المجتمعي والسياسي، قد بلغ مرحلة متقدمة تشكل تهديدا وجوديا. وشهدت «إسرائيل» تحولا من كيان تجمّع سكانه الآتين من كافة أنحاء العالم حول فكرة خلق دولة يهودية، إلى تجمّع لمجموعات مقسمة على أسس تمنع «قيمها» المتنافسة والمتناقضة تحقيق توازن اجتماعي طويل الأمد؛ فهناك الانقسام بين المتشددين دينيا والعلمانيين، والانقسام الإيديولوجي السياسي، والانقسام بين المجموعات اليهودية على أساس أصولهم – الآتين من أوروبا والآتين من أفريقيا ودول «عالم ثالث» أخرى، والعرب اليهود.

الحريديم و«عبء الدم المتفاوت»:

نشرت صحيفة «جيروزاليم بوست»، في 17 حزيران الجاري، مقالة بعنوان «أصبح الانقسام الحريديمي في إسرائيل اختبارا للوحدة الوطنية». تتحدث المقالة عن انعزال الحريديم وتشبثهم بالتقاليد، واستمرار اتساع الفجوة بينهم وبين المجتمع الأوسع في الكيان. وتكمن المشكلة في المطالبة «بالإعفاء من المسؤوليات المشتركة للمجتمع، بينما تتوقع في الوقت نفسه أن يتم دعمها من قبل المجتمع»، وهذا يؤدي إلى شرخ نفسي واجتماعي عميق، وخلق كراهية تجاه الآخر. على الرغم من أن المقالة تركز على الجانب الاجتماعي والتماسك المجتمعي، إلا أنه من الواضح أن المشكلة تكمن في ازدياد تراجع الوضع الاقتصادي والعسكري والسياسي في الكيان، ووجود مجموعة كهذه لا تساهم بأي من هذه الجوانب، وتتوقع الاستفادة منها. وقد يكون التحدي الأكبر للكيان، في ظل استمرار وتعمق أزمته الوجودية، هو أن العدد الأكبر من الذين يهاجرون وبأعداد متزايدة، هم من الفئات التي تساهم في تغذية الاقتصاد، وفي الوقت ذاته من الذين يخدمون في جيشه، مقارنة بالحريديم الذين لا يعملون في القطاعات التي تساهم بالشق الأكبر في الاقتصاد، ولا يخدمون في الجيش، ويتكاثرون بنسب مضاعفة مقارنة بالمجتمعات الأخرى.

صوت الشارع السوري في أسبوع: «من وين الواحد ياكل؟».

بعض من الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات الشعبية السورية التي رصدتها قاسيون في فترة أسبوع بين الإثنين 15 حزيران وحتى الأحد 21 حزيران 2026.

رصدت قاسيون خلال هذا الأسبوع 21 تجمّعاً ووقفة احتجاجية في 17 نقطة شملت بمعظمها منطقة الجزيرة، بالإضافة إلى السويداء وحلب وريف دمشق، وتنوعت مواضيعها بين اعتراضات ومطالبات اقتصادية، ومعيشية، وحقوقية.

الإثنين 15 حزيران

السويداء: وقفة احتجاجية لبعض أهالي المدينة ضمن حملة «من حقنا نتعلم» مطالبين بإجراء دورات امتحانية لطلاب التعليم الأساسي والثانوي داخل المحافظة.
القامشلي: وقفة احتجاجية لعدد من الأهالي قرب دوار سوني، للمطالبة بالكشف عن مصير أبنائهم المعتقلين والإفراج عندهم.

الثلاثاء 16 حزيران

الحسكة: وقفة احتجاجية لمزارعي ريف تل تمر واليعربية شمالي الحسكة، احتجاجاً على آلية التسجيل الجديدة عبر المنصة الالكترونية الخاصة باستلام محصول القمح لموسم 2026 لما سببته في إرباك بعملية التسليم وتأخير مواعيدها.
الحسكة: وقفة احتجاجية لبعض الأهالي في ريف الحسكة احتجاجاً على ارتفاع أسعار المحروقات والمياه وسوء الأوضاع المعيشية.
السويداء: وقفة احتجاجية لبعض أهالي المدينة ضمن حملة «من حقنا نتعلم» مطالبين بإجراء دورات امتحانية لطلاب التعليم الأساسي والثانوي داخل المحافظة.

الأربعاء 17 حزيران

الحسكة: وقفة احتجاجية لبعض أهالي قرى دعيبيل والبريج وبلدة عجاجة كلّ على حدة في ريف الحسكة الجنوبي، مع قطع للطرقات احتجاجاً على تردي الأوضاع المعيشية والخدمية، وتأمين احتياجات السكان.
الحسكة: وقفة احتجاجية لبعض الأهالي في مدينة عامودا بريف الحسكة مطالبين بالإفراج الفوري عن جميع أبنائهم المعتقلين والمغيبين.

الخميس 18 حزيران

الحسكة: لليوم الثاني، وقفة احتجاجية لبعض الأهالي في ريف الحسكة الجنوبي مع قطع للطرقات احتجاجاً على تردي الأوضاع المعيشية والخدمية، وتأمين احتياجات السكان.
الحسكة: وقفة احتجاجية للعشرات من أهالي مدينة عفرين في مدينة المالكية بريف الحسكة، مطالبين بحقهم في العودة إلى منازلهم، ومعربين عن استيائهم من التأخير بإصدار تصريحات العودة.
ريف دمشق: وقفة احتجاجية لموظفي مشفى القلمون احتجاجاً على قرار الزيادة النوعية على الرواتب باعتباره غير عادل، ومطالبين بإنهاء التمييز المالي.

الجمعة 19 حزيران

حلب: وقفة احتجاجية لعشرات الأهالي من قرية دابق في ريف حلب الشمالي احتجاجاً على استمرار وجود قاعدة عسكرية تركية على أراض تعود ملكياتها لهم، مطالبين بتعويضات عادلة وخروج القوات من المنطقة.
الحسكة: وقفة احتجاجية لعشرات الأهالي في منطقة تل حميس بريف الحسكة، رفضاً للفساد والتهميش وللمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية.
القنيطرة: تجمّع لأهالي نحو 47 معتقلاً في سجون الاحتلال الصهيوني أمام مقر الأندوف، مطالبين بكشف مصير أبنائهم والإفراج عنهم.

السبت 20 حزيران

القامشلي: وقفة احتجاجية لعشرات المتقاعدين أمام فرع التأمينات الاجتماعية مطالبين بتسريع إجراءات صرف رواتبهم الشهرية، وإنهاء حالة التأخير والمماطلة تجاه مستحقاتهم.
الرقة: وقفة احتجاجية لعشرات الموظفين والعاملين في مدينة الطبقة احتجاجاً على تأخر صرف رواتبهم ومستحقاتهم المالية، ومطالبين بتحسين الظروف المعيشية

الأحد 21 حزيران

الحسكة: عمال بلدية منطقة الشدادي يعلنون بدئهم إضراباً مفتوحاً عن العمل احتجاجاً على تأخر صرف رواتبهم ومستحقاتهم المالية منذ نحو 6 أشهر.
الرقة: لليوم الثاني، وقفة احتجاجية لعشرات الموظفين والعاملين في مدينة الطبقة احتجاجاً على تأخر صرف رواتبهم ومستحقاتهم المالية، ومطالبين بتحسين الظروف المعيشية.

من الكلمات التي قالها المحتجون:

كل يوم الخبز غليان، الكهربا غليانة، كل شي غليان، من وين الواحد ياكل؟
العنده مرضان العنده أجار بيت، من وين؟ أعطيني، وخود مني، بس مو بدون ما تعطيني [...] شلون تريد مني أدفع كهربا وما تعطيني راتب، هي وين صارت؟ بأي مكان؟
أقل مقومات الحياة ما عمنلاقيها، مية شرب تا نشرب ما عمنلاقي، تجينا الكهربا ساعة أو ساعتين بالنهار يا دوب يشتغل عنا مي مرّ، نشرب مي مرّ.
نطالب من العشاير لازم تسوّي مجالس، كل منطقة، تل حميس، تل مرقة، اليعربية، الهول، لازم يكون في مجلس يراقب الدولة، موظف حرامي ما يلزمني [...] لسع كل ما تحكي مع واحد يقلك خيو دولة مبنية جديد، ولك يا أخي ابني الدولة على أساس كويس، لا تبنيها بتربة زراعية وبكرا تنهدّ، ابنيها بأساس كويس وباطون، مو حاطينلي إدارات كلها حرامية.

واقع تسويق محصول القمح خلال الموسم الحالي

يُعد القمح المحصول الاستراتيجي الأهم في سورية، والركيزة الأساسية للأمن الغذائي الوطني، نظراً لارتباطه المباشر بإنتاج الخبز وتأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية للمواطنين. كما يشكل هذا المحصول مصدر الدخل الرئيسي لعشرات آلاف الأسر الفلاحية التي تعتمد عليه لتأمين متطلبات معيشتها، وتمويل مواسمها الزراعية اللاحقة.

وفي ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، وتحديات تأمين الاحتياجات الغذائية، كان من المتوقع أن تحظى عملية حصاد وتسويق القمح بأقصى درجات الدعم والمرونة، لضمان استلام كامل الإنتاج المحلي بأسرع وقت ممكن. إلا أن الموسم الحالي شهد مجموعة من المشكلات والمعوقات التي واجهت الفلاحين خلال مراحل الحصاد والتسويق والتسليم، وأدت إلى زيادة الأعباء والتكاليف عليهم، كما أثرت على حجم الكميات التي وصلت إلى المؤسسة العامة للحبوب.

وتكمن خطورة هذه المشكلات في أنها لا تنعكس على الفلاحين وحدهم، بل تمتد آثارها إلى الأمن الغذائي الوطني، وإلى مستقبل زراعة القمح في سورية، خاصة في ظل الحاجة المتزايدة للحفاظ على كل طن منتج محلياً، وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

مشكلات شهادة المنشأ وسقوف التسليم

واجه العديد من الفلاحين صعوبات مرتبطة بالحصول على شهادة المنشأ واستكمال الإجراءات الإدارية اللازمة لتسويق المحصول. كما ظهرت إشكاليات تتعلق بربط الكميات المقبولة للتسليم بالتقديرات المسبقة للإنتاج الواردة في شهادة المنشأ، والمخطط الزراعي.

ورغم أن هذه التقديرات وضعت لأغراض تنظيمية، فإنها لم تعكس دائماً الإنتاج الفعلي المتحقق على أرض الواقع. ففي العديد من الحالات تمكن المزارعون من تحقيق إنتاجية أعلى من التقديرات المعتمدة نتيجة تحسن الظروف الزراعية، أو جودة الخدمة الزراعية المقدمة للمحصول، إلا أنهم واجهوا صعوبات في تسويق الكميات الزائدة، أو تعرضوا لرفض استلامها بذريعة تجاوز الكميات المحددة مسبقاً.

وقد أدى ذلك إلى شعور واسع لدى المزارعين بأن الجهود المبذولة لزيادة الإنتاج لم تجد انعكاساً مناسباً في آليات التسويق المعتمدة، كما دفع بعضهم إلى البحث عن قنوات بديلة لتصريف الكميات التي تعذر تسليمها ضمن السقوف المحددة.

المنصة الإلكترونية وتأخر مواعيد التسليم

اعتمدت الجهات المعنية خلال الموسم الحالي منصة إلكترونية لتنظيم عمليات تسليم القمح، وتحديد المواعيد الخاصة بالمزارعين. ومن حيث المبدأ، فإن استخدام التقنيات الحديثة والتحول الرقمي يفترض أن يؤدي إلى تبسيط الإجراءات، وتسريع العمل وتحسين إدارة مراكز الاستلام.

إلا أن التطبيق العملي أظهر نتائج مختلفة عن الأهداف المعلنة. فقد حصل عدد كبير من الفلاحين على مواعيد تسليم متأخرة، وصلت في بعض الحالات إلى شهر أيلول، رغم أن عمليات الحصاد تنجز عادة خلال أشهر الصيف.

ويؤكد الفلاحون: أن المواسم السابقة، بما فيها المواسم الوفيرة، كانت تنتهي فيها عمليات التسويق عادة قبل نهاية شهر تموز، دون الحاجة إلى هذا الشكل من التنظيم الإلكتروني.

ويرون أن الهدف من استخدام التكنولوجيا يجب أن يكون تسهيل الإجراءات وتسريعها، لا إطالة أمد التسليم، أو خلق تعقيدات إضافية.

ورغم صدور تعليمات تسمح لمراكز الاستلام باستقبال القمح خارج المواعيد المحددة وفق الإمكانات المتاحة، إلا أن المشكلة استمرت في العديد من المواقع بسبب استمرار الاعتماد الصارم على بيانات المنصة، وصعوبة تعديلها، أو الحاجة إلى موافقات إدارية إضافية.

كل حبة قمح ثمينة للأمن الغذائي لكن التأخير والتكاليف تحوّل الفلاح من منتج إلى متضرر

أزمة التخزين والأعباء الإضافية على الفلاحين

فرض تأخر مواعيد التسليم على عدد كبير من الفلاحين الاحتفاظ بمحاصيلهم لفترات أطول من المعتاد بانتظار دورهم في التسليم.

ونظرا لعدم توفر مستودعات وصوامع مناسبة لدى جميع المنتجين، جرى تخزين كميات كبيرة من القمح في أماكن مؤقتة أو في العراء، ما أدى إلى زيادة المخاطر المرتبطة بتراجع جودة الحبوب، والتعرض للرطوبة والحرارة والإصابات الحشرية والفطرية.

كما تعرض الفلاحون لأعباء مالية إضافية نتيجة الحاجة إلى الحراسة والنقل المتكرر والمتابعة اليومية للمحصول خلال فترة الانتظار.

ولم تتوقف التكاليف عند هذا الحد، إذ اضطر عدد كبير من المزارعين إلى شراء أكياس إضافية لتعبئة القمح والمحافظة عليه قدر الإمكان أثناء التخزين المؤقت. وتمثل هذه الأكياس وما يرافقها من عمليات تعبئة وتحميل ونقل تكلفة إضافية كان من الممكن تجنبها لو تمت عمليات الاستلام بالسرعة المطلوبة.

وبذلك لم تقتصر خسائر الفلاحين على تأخر التسويق فحسب، بل شملت أيضا تكاليف إضافية فرضتها ظروف التخزين التي أوجدها التأخير.

الإجراءات الحكومية لمعالجة الاختناقات ومحدودية نتائجها

في إطار معالجة الضغط المتزايد على مراكز الاستلام وتسهيل عمليات تسويق القمح، اتخذت المؤسسة السورية للحبوب مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى توسيع الطاقة الاستيعابية المتاحة أمام الفلاحين، ومن أبرزها: إتاحة المجال أمام مزارعي محافظة الحسكة لشحن وتسليم محصولهم إلى عدد من مراكز الاستلام التابعة للمؤسسة في محافظات أخرى، ولا سيما في محافظتي حمص ودمشق.

كما أعلنت المؤسسة تكفلها بأجور نقل المحصول بين المحافظات، وفق التعرفة الرسمية المعتمدة، واحتساب هذه الأجور ضمن فواتير شراء القمح الخاصة بالمزارعين، وذلك بهدف تخفيف الأعباء اللوجستية والمادية المترتبة على المنتجين، وتمكينهم من تسويق محاصيلهم، رغم الضغط الكبير الذي شهدته مراكز الاستلام في مناطق الإنتاج.

إلا أن عدداً كبيراً من الفلاحين يرى أن هذه الإجراءات لن تنجح في إنهاء المشكلة بالشكل المطلوب، نظراً لاستمرار ارتباط الاستفادة منها بإجراءات المنصة الإلكترونية والحصول على الموافقات الإدارية اللازمة، إضافة إلى بقاء جزء كبير من الأعباء والمخاطر الفعلية على عاتق المنتجين أنفسهم.

فعلى الرغم من تحمل المؤسسة لأجور النقل وفق التعرفة الرسمية، فإن عملية النقل تبقى عملياً مسؤولية الفلاح من حيث تأمين وسائط النقل والتنسيق مع الناقلين، وتحمل المخاطر المرتبطة بالشحن لمسافات طويلة، بما في

المُعوقات والتداعيات ومطالب المعالجة...

ذلك احتمالات التأخير أو الأعطال أو الفاقد أو الأضرار التي قد تلحق بالمحصول أثناء عملية النقل.

كما يؤكد المزارعون: أن التعرفة الرسمية المعتمدة لا تعكس في كثير من الأحيان التكلفة الفعلية للنقل في السوق، خاصة في ظل ارتفاع أسعار المحروقات وأجور النقل والخدمات اللوجستية. وبالتالي سيضطر الفلاح في كثير من الحالات إلى دفع فروقات مالية من جيبه الخاص، بين التعرفة الرسمية والتكلفة الحقيقية للنقل، الأمر الذي يحوله من مستفيد من الإجراء إلى متحمل لجزء إضافي من التكاليف.

ويعني ذلك: أن نقل المحصول إلى محافظات بعيدة لم يكن حلاً مجانياً بالنسبة للفلاحين، بل أضاف أعباءً جديدة إلى سلسلة التكاليف التي تحملوها خلال الموسم الحالي، والتي شملت تكاليف الحصاد والتخزين والحراسة وشراء الأكياس والخسائر الناتجة عن تأخر التسليم، وتراجع القيمة الحقيقية لسعر القمح، نتيجة تغيرات سعر الصرف.

كما يرى الفلاحون: أن الحل الأكثر فعالية لا يتمثل في نقل المحصول لمسافات طويلة بين المحافظات، وإنما في توفير القدرة الكافية على استلام القمح داخل مناطق الإنتاج نفسها، وتوسيع الطاقة الاستيعابية للمراكز القريبة من الحقول، بما يقلل تكاليف النقل والمخاطر اللوجستية، ويحافظ على جودة المحصول، ويضمن وصوله إلى المؤسسة العامة للحبوب بأسرع وقت ممكن.

الحرائق ومخاطر فقدان المحصول

شهد الموسم الحالي وقوع الكثير من الحرائق التي طالت مساحات واسعة من الأراضي المزروعة بالقمح في عدة مناطق، وأدت إلى احتراق آلاف الدونمات وخسارة كميات كبيرة من المحصول.

وقد شكلت هذه الحرائق عاملاً إضافياً للقلق لدى المزارعين، خاصة مع تأخر عمليات الحصاد والتسليم. فكلما طالت فترة بقاء المحصول في الحقول، أو في مواقع التخزين المؤقتة، ازدادت احتمالات تعرضه لمخاطر الحرائق التي يمكن أن تؤدي خلال ساعات قليلة إلى ضياع جهد موسم كامل.

ويرى الفلاحون: أن هذه المخاوف مشروعة، لأنها تستند إلى وقائع حدثت بالفعل خلال الموسم الحالي، وليست مجرد احتمالات نظرية. ولذلك فإن أي تأخير في الحصاد، أو التسليم، يعني عملياً زيادة فترة تعرض المحصول للمخاطر الطبيعية والبشرية، وفي مقدمتها الحرائق.

ومن هذا المنطلق، فإن تسريع عمليات الحصاد والتسويق والاستلام لا يهدف فقط إلى تقليل الأعباء المالية، بل يشكل أيضاً إجراءً ضرورياً لحماية المحصول الوطني من الفاقد والتلف.

تأثير المنصة على عمل الحصادات وارتفاع تكاليف الحصاد

تعمل الحصادات عادة وفق برامج ميدانية منظمة، يتم الاتفاق عليها بين المزارعين ضمن منطقة جغرافية محددة، بحيث تنتقل الحصادة بين الحقول المتجاورة بصورة متسلسلة تحقق أعلى كفاءة تشغيلية وأقل تكلفة ممكنة.

إلا أن ارتباط المزارعين بمواعيد تسليم مختلفة ومتباعدة زمنياً، أدى إلى إرباك هذا النمط التقليدي من العمل. فأصبح من الصعب تنظيم عمليات الحصاد بصورة جماعية على مستوى منطقة كاملة، كما كان يحدث سابقاً، واضطرت الحصادات إلى التنقل بين مناطق متفرقة وحقول متباعدة تبعاً لظروف كل مزارع.

وقد نتج عن ذلك ارتفاع استهلاك الوقود، وزيادة أجور الحصاد، وهدر جزء كبير من الوقت المتاح خلال الموسم، إضافة إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية للحصادات.

كما نشأ انطباع بوجود نقص في عدد الحصادات المتاحة، رغم أن المشكلة الحقيقية كانت مرتبطة بتراجع كفاءة استخدامها نتيجة التشتت وصعوبة التنسيق. ويؤكد الفلاحون: أن عدد الحصادات المتوفر كان بالكاد يكفي لحصاد كامل المساحات المزروعة، وبالتالي فإن أي تراجع في كفاءة تشغيلها يؤدي مباشرة إلى اختناقات إضافية وتأخير أكبر في عمليات الحصاد.

استفادة الوسطاء والتجار من الأزمة

أدت المشكلات السابقة مجتمعة إلى خلق ظروف مواتية لاستفادة الوسطاء والتجار من حاجة الفلاحين الملحة إلى تصريف إنتاجهم.

فالفلاح الذي أنهى حصاد محصوله، أو أصبح محصوله جاهزاً للحصاد، ووجد نفسه أمام مواعيد تسليم بعيدة، وتكاليف تخزين إضافية ومخاطر متزايدة، أصبح في موقع تفاوضي ضعيف.

واستغل بعض التجار هذه الظروف لشراء المحصول بأسعار متدنية وصلت، بحسب شكاوى الفلاحين، إلى حدود 250 دولاراً للطن.

ورغم أن هذه الأسعار لا تعكس القيمة الحقيقية للمحصول، ولا تغطي التكاليف المتزايدة للإنتاج، اضطر عدد من المزارعين إلى قبولها لتجنب خسائر أكبر، قد تنجم عن استمرار الانتظار أو التخزين.

ولا تقتصر آثار هذه الظاهرة على خسارة الفلاح فقط، بل تمتد إلى المؤسسة العامة للحبوب، التي تخسر جزءاً من الكميات التي كان يفترض أن تدخل ضمن منظومة الشراء الحكومية، ما يؤثر على المخزون الاستراتيجي، وعلى الأمن الغذائي الوطني.

خسائر الفلاحين الناتجة عن تراجع القيمة الحقيقية لسعر القمح إلى جانب المشكلات التنظيمية والإدارية، برزت مشكلة اقتصادية مهمة تتمثل في تراجع القيمة الحقيقية لسعر شراء القمح نتيجة تغيرات سعر الصرف.

فقد تم تحديد سعر شراء الطن من القمح القاسي الجيد بمبلغ 55 ألف ليرة سورية جديدة للطن، متضمناً المكافأة التشجيعية المضافة على السعر الأساسي، وذلك عندما كان سعر صرف الدولار في السوق الموازية يقارب 13600 ليرة قديمة للدولار.

وعند احتساب القيمة الفعلية للسعر وفق سعر الصرف السائد عند صدوره، كانت قيمة الطن تعادل نحو 404 دولارات أمريكية.

أما مع ارتفاع سعر الصرف لاحقاً إلى حدود 14600 ليرة قديمة للدولار، فقد انخفضت القيمة الفعلية للسعر نفسه إلى نحو 377 دولاراً للطن.

وبذلك يكون الفلاح قد خسر حتى الآن ما يقارب 27 دولاراً عن كل طن من القمح نتيجة تغير سعر الصرف فقط، أي ما يعادل نحو 6,7% من القيمة الحقيقية للمحصول.

وتزداد خطورة هذه المشكلة بسبب استمرار عمليات التسليم وتأخر صرف المستحقات المالية، إذ إن أي ارتفاع إضافي في سعر الصرف خلال الفترة القادمة سيؤدي إلى مزيد من التراجع في القيمة الحقيقية للعائدات التي سيحصل عليها المنتجون.

ويؤكد الفلاحون أن معظم مستلزمات الإنتاج الزراعي والخدمات المرتبطة بها تتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بسعر الصرف، ما يجعل أي انخفاض في القيمة الحقيقية لسعر الشراء ينعكس مباشرة على ربحية الموسم وقدرة المنتجين على تمويل الموسم القادم.

التناقض بين متطلبات الأمن الغذائي وواقع التسويق

في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، يُفترض أن تكون الأولوية الوطنية موجهة نحو استلام كامل محصول القمح المنتج محلياً، وعدم السماح بخروج أي جزء منه من دائرة التسويق الحكومية.

تأخر التسليم يضاعف الأعباء ويدفع الفلاح لبيع محصوله بثمن بخس ويهدد الأمن الغذائي الوطني

فالواقع الحالي لا يمنح ترف التفريط بأي حبة قمح، نظراً لأهمية هذا المحصول في تأمين الخبز وتعزيز الأمن الغذائي.

إلا أن الواقع العملي خلال الموسم الحالي أظهر نتائج معاكسة لهذا الهدف. فقد خرجت كميات من القمح من دائرة التسويق الحكومية لأسباب متعددة، من بينها:

رفض استلام بعض الكميات التي تجاوزت السقوف المحددة، وتأخر عمليات التسليم، والضغوط المالية التي دفعت بعض المنتجين إلى البيع للتجار والوسطاء.

وبذلك انتقلت كميات من المحصول الوطني إلى قنوات تسويقية أخرى، كان من الممكن أن تؤول مباشرة إلى المؤسسة العامة للحبوب، لو توافرت مرونة أكبر وسرعة أعلى في الاستلام.

وهنا لا تتعلق المسألة بخسارة الفلاح فقط، بل بخسارة جزء من القمح الذي يفترض أن يدعم المخزون الوطني، ويعزز قدرة الدولة على تأمين احتياجات المواطنين من الخبز.

التداعيات الحالية والمستقبلية

أدت هذه المشكلات مجتمعة إلى زيادة تكاليف الحصاد والنقل والتخزين، وإلى خسائر مرتبطة بتراجع جودة المحصول وتقلبات سعر الصرف، كما ساهمت في توسع دور الوسطاء والتجار وانخفاض الكميات التي تصل إلى المؤسسة العامة للحبوب.

أما على المدى البعيد، فإن استمرار هذه المشكلات قد يؤدي إلى تراجع الجدوى الاقتصادية لزراعة القمح، وتقليص المساحات المزروعة، وعزوف بعض المنتجين عن الاستمرار في زراعته، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على حجم الإنتاج الوطني ويزيد الحاجة إلى الاستيراد.

كما أن تكرار هذه التجارب دون معالجة قد يؤدي إلى تراجع ثقة المزارعين بآليات التسويق الحكومية، ويضعف الحوافز اللازمة للاستثمار في هذا المحصول الاستراتيجي مستقبلاً.

مطالب الفلاحين

في ضوء ما سبق، يطالب المزارعون باتخاذ إجراءات عاجلة تشمل:

إعادة النظر بآلية عمل المنصة الإلكترونية، أو اعتماد إجراءات أكثر مرونة تسمح بتسريع عمليات التسليم.

منح مراكز الاستلام صلاحيات أوسع لمعالجة الحالات الميدانية وفق الواقع الفعلي.

استلام كامل الكميات المنتجة فعلياً، وعدم ربط التسويق بسقوف تقديرية لا تعكس الإنتاج الحقيقي.

معالجة المشكلات المرتبطة بشهادة المنشأ والإجراءات الإدارية.

إعادة النظر بسعر شراء القمح، أو اعتماد آلية تحافظ على القيمة الحقيقية للسعر في ظل تغيرات سعر الصرف.

الإسراع في صرف مستحقات الفلاحين بعد التسليم.

مراعاة متطلبات عمل الحصادات عند وضع أي آلية تنظيمية جديدة.

تخفيف الأعباء الإضافية التي تحملها الفلاحون نتيجة التأخير، بما في ذلك تكاليف التخزين والأكياس والحراسة والنقل.

الحد من استغلال الوسطاء والتجار، وضمان وصول أكبر كمية ممكنة من القمح إلى المؤسسة العامة للحبوب.

تقديم دعم حقيقي ومستدام لمستلزمات الإنتاج الزراعي.

الموسم الكاشف

تكشف تجربة موسم القمح الحالي عن وجود فجوة واضحة بين الأهداف التنظيمية المعلنة لبعض الإجراءات، وبين النتائج التي تحققت على أرض الواقع. فبينما كان الهدف من المنصة الإلكترونية والإجراءات التنظيمية الجديدة تسهيل وتسريع عمليات التسويق، أظهرت التجربة العملية أنها أدت في العديد من الحالات إلى زيادة الأعباء والتعقيدات وتأخير وصول المحصول إلى مراكز الاستلام.

إن أخطر ما أفرزته تجربة الموسم الحالي، هو التناقض بين الحاجة الوطنية المتزايدة لكل طن من القمح المنتج محلياً، وبين بعض الآليات التي أدت عملياً إلى تأخير التسويق، أو خروج جزء من المحصول من دائرة الاستلام الحكومية. ولذلك فإن معالجة هذه المشكلات لا تمثل استجابة لمطالب الفلاحين فحسب، بل تشكل ضرورة اقتصادية ووطنية ترتبط بالحفاظ على الإنتاج المحلي، وتعزيز الأمن الغذائي، وضمان استمرار زراعة القمح بوصفه أحد أهم المحاصيل الاستراتيجية في سورية.

القامشلي تُصبح مدينة مسمومة

أظهر تقرير حديث نسبياً، أن القامشلي؛ كبرى مدن محافظة الحسكة، باتت في السنوات الأخيرة «مدينة مسمومة» بعد وصول تلوث هوائها إلى نسب مخيفة، بسبب مولدات الكهرباء غير النظامية، وأدخنة عوادم السيارات المهترئة، وخاصة تلك التي تعمل على الديزل «المازوت»، بالإضافة إلى حراقات النفط البدائية في ريف المدينة في وقت تكاد تنعدم فيه مساحات التشجير عن معظم المنطقة لأسباب أهلية ورسمية.

■ قاسيون- مراسل القامشلي «خاص»

وتحت عنوان «القامشلي المدينة المسمومة»، أكد التقرير المصور، الذي جاء على شكل تحقيق صحافي نشرته صحيفة «الجمهورية» على موقعها الإلكتروني، أن «التلوث في القامشلي لم يعد التلوث خطراً خفياً بل واقعاً يومياً يرى ويسمع».

مولدات الكهرباء «الأمبيرات»

أظهر التقرير، ومدته نحو 20 دقيقة، عدم استجابة مجلس بلدية القامشلي لمطالبات الأهالي بإبعاد مولدات الكهرباء- المرتبط أصحابها بمسؤولين نافذين في «الإدارة الذاتية»- عن منازلهم والأحياء السكنية.

ومع غياب تدريجي ثم كامل للكهرباء في القامشلي وعموم الحسكة منذ السنة الأولى للحرب السورية، تحول عشرات الأشخاص- من الذين تمكنوا من الحصول على امتياز تشغيل مولدات كبيرة لتغذية الأحياء والمناطق الصناعية والتجارية بالكهرباء بنظام الأمبير- من مجرد عمال غير محترفين إلى أصحاب الثروات، بسبب احتكارهم للخدمة، وبيعها بأسعار مبالغ فيها وبجودة فنية سيئة، رغم تذمر الأهالي وشكاواهم المستمرة التي كانت تدفع الإدارة الذاتية إلى إصدار تعاميم لضبط الأسعار دون أن يتم التقيد بها.

القامشلي مدينة السيارات

ربما تكون القامشلي أكثر مدينة سورية تضم سيارات وشاحنات مقارنة بعدد سكانها، والغالبية العظمى لتلك السيارات أدخلتها الإدارة الذاتية في بداية سيطرتها على محافظة الحسكة، ومعظمها تعمل على الديزل «المازوت» وأول ما يجريه صاحب السيارة هو إلغاء «حساس البيئة» نتيجة إنذاره الدائم بسبب المحروقات الرديئة التي توفرها الإدارة الذاتية عبر حراقاتها البدائية في الريف.

وقال مصدر لـ «قاسيون»: «لا تزال الإدارة الذاتية مستمرة في إدخال السيارات من المعابر التي تسيطر عليها وتفرض آلاف الدولارات.. المهم هو جني الأموال، ولا عزاء للبيئة أو الناس».

حراقات النفط البدائية

تضم القامشلي وريفها معظم الحراقات البدائية في منطقة الجزيرة، وهي عبارة عن مصافي تكرير عشوائية لاستخراج المازوت والبنزين وبعض مشتقات النفط الأخرى لبيعها في السوق المحلية، وأحياناً لتهريبها إلى مناطق خارج سيطرة الإدارة الذاتية.

وتمكن عشرات الأشخاص من المحسوبين على بطانة الإدارة الذاتية والنافذين فيها من استثمار آبار النفط، وعمليات التكرير البدائية التي تسببت بكوارث بيئية طالت القرى والصحارى، التي تجرى فيها عمليات استخراج النفط وتكريره في عموم منطقة الجزيرة، كما انعكست آثارها على العاملين في هذا القطاع، الذين تقدر أعدادهم بالآلاف، في وقت يقدر فيه حجم هذا القطاع بمئات ملايين الدولارات سنوياً.

وأكدت مصادر «قاسيون» أن معظم سكان قرية الحاصودية النائية في ريف بلدة رميلان النفطية «68 كلم شرق القامشلي» مصابون بأمراض سرطانية وبدرجات مختلفة، وأن جميع سكان القرية الفقراء يعملون في مجال استخراج النفط وتكريره.

المدينة التي أصبحت كتلة خرسانية

أضحت مدينة القامشلي، خلال سنوات الحرب السورية، عبارة عن كتلة خرسانية بسبب عشوائية بناء آلاف العمارات المخالفة، التي لا تستند إلى نظام البناء، وعدم تخصيص مساحات للوجائب وإهمال التشجير.

وقال مصدر لـ «قاسيون»: إن المهم لدى بلديات الإدارة الذاتية هو دفع آلاف الدولارات لقاء رخص البناء، ولا يهمهم إذا كانت تلك العمارات مخالفة، أو تقيدت بنظام البناء من وجائب ومساحات تشجير، أو حتى مخالفات على أملاك الدولة، أو حتى الجيران في بعض الحالات، المهم لديها تحصيل آلاف الدولارات من كل مخالفة.

أظهر التقرير، أن عدم الاهتمام بالتشجير وإهماله هو أحد أسباب تلوث هواء القامشلي وريفها.

كما أظهر لقطات وصور مرعبة للتربة والمزروعات والأنهار في المناطق التي تضم حراقات النفط البدائية، وأكد الأهالي انتشار حالات سرطانية عديدة في مناطقهم ووصفوا تلك الحالات الكثيرة بـ «الموت البطيء».

غازات سامة

استخدم معدو التقرير جهاز بوشن المحمول «BOSEAN» وهو عبارة عن نظام إنذار مبكر للحماية من التلوث الخفي والغازات الخطيرة والسامة المنتشرة في الهواء مثل: غازات «CO، H2S، CH4 ،O2»، أو أول أكسيد الكربون بالإضافة إلى قياسه لجودة الهواء الداخلي الذي يضم ثاني أكسيد الكربون، والجسيمات الدقيقة «PM2,5»، والفورمالدهيد «HCHO»، والمركبات العضوية المتطايرة «TVOC».

وخلص التقرير إلى ارتفاع معدلات أول أوكسيد الكربون في حي الكورنيش جنوب غرب القامشلي، إلى نحو ثمانية أضعاف من الحد المسموح به، حيث سجلت بين 9 إلى 35 جزيء في كل مليون جزيء من الهواء، بينما المعدل المسموح هو بين 4,4 جزيء فقط. أما ملوثات الجزيئات الدقيقة التي يقل حجمها عن 2,5 ميكرون «PM2,5»، فقد سجلت أكثر من 12 ضعف المعدل المسموح، حيث بلغت 149 ميكرو غرام في كل متر مكعب من الهواء، في حين أن الحد الأمن هو 12 ميكرو غرام فقط. وفيما يخص الجزيئات التي يقل قطرها عن 10 ميكرون «PM10»، فقد رصدت مستويات تتجاوز خمسة أضعاف المعدل المسموح به، مسجلاً 304 ميكرو غرام في كل متر مكعب من الهواء، مقابل معدل مسموح لا يتجاوز 54 ميكرو غرام، وهذه النتائج تكررت بنتائج متفاوتة داخل المدينة.

الاستغلال في السوق العقاري... الإيجارات تبدد ما في جيوب السوريين

تشهد سوق الإيجارات ارتفاعاً غير مسبوق، يكاد يكون استفزازياً في سرعته ووتيرته. فوفقاً لرصد مكاتب عقارية، تجاوزت نسبة الزيادة السنوية 100% خلال العام الجاري، مقارنة بالعام الماضي، ما يعكس انفصالاً تاماً بين حركة الأسعار وقدرة المواطن الشرائية.

■ فرح شرف

ففي مناطق «راقية» مثل المزة والمالكي وغيرها، تتراوح الإيجارات السنوية للشقق بين 7 آلاف و12 ألف دولار. أما في ركن الدين فوصلت الإيجارات إلى عتبة 700 دولار، وفي ريف دمشق مثل جرمانا ودوما، بلغ إيجار الغرفة الواحدة 100 دولار شهرياً، فيما بالكاد تتجاوز الرواتب هذه العتبة؛ أي إن الموظف قد يضطر لدفع كامل راتبه لقاء سقف لا يتجاوز عشرين متراً مربعاً!

وقد أكد العديد من المواطنين أنهم ينفقون أكثر من نصف راتبهم الشهري على الإيجار، ما يضطرهم إلى الاقتراض أو العمل في وظيفتين- إن أمكن- لتغطية بقية الاحتياجات الأساسية من غذاء وعلاج وتعليم.

آليات الاستغلال

ليس ارتفاع الأسعار فقط ما يميز أزمة الإيجارات، بل انعدام الضوابط التي تحكم هذه الارتفاعات. فنتيجة غياب أي تشريع يحدد سقفاً للزيادات، يمارس السماسرة سلطة مطلقة على السوق، فيرفعون الإيجار بنسبة 50% سنوياً، بحسب ما أفاد به بعض أصحاب المكاتب العقارية، من دون مبرر سوى الرغبة في تحقيق أرباح خيالية، مستغلين الحاجة الماسة للسكن والغياب الكامل للرقابة.

ولعلّ أخطر الممارسات هي ظاهرة «الإخلاء القسري» التي أصبحت أداة ضاغطة على المستأجرين، بحجة الرغبة في البيع، فقط ليُعاد تأجير العقار نفسه بأسعار مضاعفة. بالإضافة إلى استمرار التلاعب بقيمة العقود الرسمية، فتُسجل الإيجارات بعقود تقل عن القيمة الحقيقية المدفوعة، بهدف التهرب من الضرائب ورسوم البلدية.

وهنا يتحمل المستأجر العبء المزدوج؛ يدفع الإيجار المرتفع فعلياً، ثم يتحمل تكاليف الفواتير والعمولات، وفي النهاية يكون عرضة لرفع الإيجار في أي لحظة أو الإخلاء مع نهاية مدة العقد، ليبقى مهدداً بين الاستقرار والتكلفة.

تناقض العرض والطلب

لا يمكن تفسير أزمة الإيجارات بالعرض والطلب؛ فالعرض الحقيقي لا يقاس بعدد الوحدات السكنية الفارغة، بل بعدد الوحدات المعروضة فعلياً للإيجار أو البيع بأسعار معقولة.

والواقع أن آلاف الشقق تبقى خالية لسنوات، بينما تعاني الأسر من انعدام السكن، لأن هذه الوحدات مُحتكرة للاستثمار. فالسمسار يفضل ترك الشقة فارغة لأشهر، ريثما يجد مستأجراً يدفع، حتى لو كان ذلك على حساب مصلحة المالك نفسه، الذي قد يكون بعيداً عن السوق وغير ملم بحركته.

الحلول ليست مستحيلة

تبدو الحلول الجذرية لأزمة السكن بعيدة، إلا أنها قد تبدأ بإصدار تشريعات عادلة تحدد سقفاً للإيجارات بكل منطقة، وتلزم المالكين بنسب زيادة محددة ومنظمة، وتضع آليات رقابية صارمة لمحاسبة المتلاعبين والمحتكرين، وتحد من استمرار كثرة الشقق الشاغرة.

والأهم ضرورة إعادة إطلاق مشاريع الإسكان الاجتماعي، بالتقسيط وبنسب فوائد مدعومة، لتوفير بدائل سكنية شعبية بمواصفة جيدة وسعر اقتصادي، للفئات الأكثر احتياجاً، وكسر الاحتكار، بما يعيد تصويب النظرة للسكن باعتباره حقاً أساسياً، وليس سلعة تخضع لمزاج السوق وأطماع السماسرة.

جداول الزيادة النوعية المعدلة.. العدالة الموعودة وتكريس الفجوة الوظيفية

عندما صدرت جداول الزيادة النوعية الأولى للعاملين في القطاع الصحي، فجرت موجة واسعة من الاعتراضات والاعتصامات بسبب ما اعتبره العاملون استبعاداً غير مبرر لشرائح وظيفية واسعة من أي تحسين حقيقي في أوضاعها المعيشية. وقد كان من المفترض أن تأتي الجداول المعدلة الصادرة بتاريخ 11 حزيران بالتنسيق بين وزارة المالية، ووزارة الصحة، استجابة لهذه الاعتراضات، وأن تعالج مواطن الخلل التي كشفتها النسخة الأولى، وأن تؤسس لسياسة أجرية أكثر عدالة وإنصافاً. إلا أن ما صدر عملياً لم يكن تصحيحاً جوهرياً للاختلالات بقدر ما كان إعادة إنتاج لها بصيغة جديدة، مع تكريس فجوات مالية ووظيفية غير مسبوقة داخل المؤسسة الواحدة.

فالجداول المعدلة وسعت مكاسب بعض الفئات والمواقع الوظيفية، لكنها أبقت آلاف العاملين خارج نطاق الزيادة النوعية بالكامل. وشمل ذلك شرائح واسعة من الإداريين، والفنيين، والعاملين المساندين، وموظفي الخدمات، إضافة إلى عدد كبير من حملة الشهادات الجامعية من الفئة الأولى العاملين في المديريات الإدارية والفنية التابعة لوزارة الصحة.

والمفارقة الأبرز، أن وزارة الصحة بصفتها إدارة مركزية، تقوم في جزء كبير من عملها على كوادر إدارية وفنية متخصصة، تعمل في مديريات الموارد البشرية والتنمية الإدارية والتخطيط والإحصاء والمعلوماتية والشؤون القانونية والمالية والديوان العام وغيرها من المديريات التي تشكل العمود الفقري للعمل المؤسسي. ومع ذلك، فإن معظم العاملين في هذه المديريات لم تشملهم الزيادة النوعية، رغم أنهم يشكلون الحلقة التنفيذية الأساسية التي تقوم عليها الإدارة الصحية.

ففي الوقت الذي استفاد فيه بعض المديرين ورؤساء الدوائر والأقسام من الزيادات الجديدة، بقي الموظفون العاملون تحت إشرافهم خارج أي تحسين مماثل. وبذلك نشأت حالة يصعب تبريرها من منظور العدالة الوظيفية: رئيس الدائرة مشمول، أما موظفو الدائرة فمستبعدون. مدير المديرية مستفيد، أما الكادر الإداري والفني الذي يدير العمل اليومي فلا يحصل إلا على الزيادة العامة المحدودة.

ولعل المثال الأكثر وضوحاً على حجم التفاوت الذي أفرزته هذه الجداول يتمثل في المقارنة بين موظفين من الفئة الأولى يعملان في المؤسسة نفسها، ويحملان مؤهلات علمية متقاربة. فالموظف الحاصل على إجازة في الحقوق أو الاقتصاد أو التجارة أو الإدارة ويعمل في الموارد البشرية، أو الشؤون القانونية أو المالية أو التخطيط أو التنمية الإدارية، لم يحصل سوى على الزيادة العامة البالغة 50% من الأجر المقطوع. ونتيجة لذلك أصبح إجمالي أجره الشهري بحدود 1,4 مليون ليرة تقريباً، مع تعويضات محدودة قد لا تتجاوز 3% في بعض الحالات.

في المقابل، أصبح أجر رئيس دائرة، أو رئيس قسم مركزي من الفئة الأولى والمشمول بالزيادة النوعية، مع التعويضات، بحدود 8,4 ملايين ليرة شهرياً.

أي أن الفارق بين الطرفين يصل إلى نحو 7 ملايين ليرة شهرياً، رغم أن كليهما ينتمي إلى الفئة الوظيفية نفسها، ويحمل مؤهلات جامعية متقاربة، ويعمل ضمن المؤسسة ذاتها.

الجداول المعدلة وسعت مكاسب الرؤساء وكرست الفجوة فأبقت الموظف الجامعي الإداري عند 1,4 مليون مقابل 8,4 للرئيس واستبعدت الفنيين والمساعدين

وبعبارة أخرى، فإن رئيس الدائرة أو القسم أصبح يتقاضى ما يقارب ستة أضعاف ما يتقاضاه الموظف الجامعي العامل تحت إدارته. هذه الأرقام تكشف أن المسألة لم تعد مرتبطة بمنح بدل مسؤولية أعلى للمواقع القيادية، وهو أمر طبيعي وموجود في جميع أنظمة الخدمة العامة، بل باتت تعكس وجود فجوة مالية ضخمة داخل الفئة الوظيفية الواحدة. وهي فجوة لا يمكن تفسيرها فقط باختلاف المسؤوليات، بل ترتبط مباشرة بمعيار الشمول والاستبعاد الذي اعتمدته الجداول.

الأكثر إثارة للجدل، أن الفئات غير المشمولة بالزيادة النوعية لم تحصل سوى على زيادة عامة بنسبة 50% من الأجر المقطوع النافذ بتاريخ 2025/12/31. وهنا برزت إشكالية إضافية، تمثلت في أن هذه الزيادة جاءت على أساس الأجر القائم في نهاية عام 2025، ما أثار تساؤلات مشروعة حول مصير الترفيع الدوري («9%») المستحق اعتباراً من 2026/1/1. فبالنسبة لكثير من العاملين، بدا الأمر وكأن جزءاً من الزيادة التي كان يفترض أن تتحقق بحكم الترفيع السنوي قد جرى استيعابه ضمن نسبة الـ50% المعلنة، بدلاً من أن يشكل حقاً مستقلاً يضاف إليها.

ولا تتوقف المشكلة عند هذا الحد، فالأرقام المعلنة لا تعكس حقيقة ما يصل إلى العامل فعلياً. إذ إن الأجر المقطوع بعد رفعه يخضع لضريبة الدخل، وللاقتطاعات التأمينية، وللتأمين الصحي، وللصناديق النقابية والمهنية المختلفة. كما أن ارتفاع الأجر المقطوع يؤدي إلى ارتفاع قيمة الاقتطاعات نفسها، ما يعني أن الزيادة الصافية الفعلية تكون أقل بكثير من الزيادة الاسمية المعلنة.

أما الممرضون الذين شملتهم الزيادة النوعية، فرغم استفادتهم منها، بقيت الفجوة بينهم وبين فئات أخرى كبيرة، وهو ما أبقى جزءاً مهماً من أسباب الاعتراض قائماً. فالمطلوب كان بناء منظومة أجور أكثر توازناً وعدالة، لا مجرد إعادة توزيع الامتيازات بين فئات محددة.

إن أخطر ما أفرزته الجداول المعدلة هو تكريس ما يمكن وصفه بـ«النخب الوظيفية» داخل القطاع الصحي. فبدلاً من توسيع دائرة المستفيدين وتحقيق قدر أكبر من العدالة بين العاملين، جرى تركيز الجزء الأكبر من المكاسب في مواقع وظيفية وإدارية محددة، بينما بقيت شرائح واسعة من العاملين تعتمد على زيادة عامة محدودة التأثير ومثقلة بالاقتطاعات المختلفة.

لقد خرج العاملون للاعتراض على النسخة الأولى لأنهم طالبوا بالعدالة، لا لأنهم رفضوا تحسين أجور فئات معينة. وكان المنتظر من النسخة المعدلة أن تعالج هذا الخلل وتعيد الثقة بالسياسة الأجرية الجديدة. لكن ما حدث عملياً هو أن الفجوة التي فجرت الاعتراضات لم تغلق، بل أصبحت أكثر وضوحاً بالأرقام.

وعندما يصبح موظف جامعي من الفئة الأولى يتقاضى نحو 1,4 مليون ليرة شهرياً، بينما يتقاضى رئيس قسم أو دائرة من الفئة نفسها نحو 8,4 ملايين ليرة شهرياً، فإن السؤال لم يعد متعلقاً بقيمة الزيادة فحسب، بل بمفهوم العدالة نفسه. فهل كان الهدف من الجداول المعدلة معالجة الاختلالات القائمة، أم إعادة رسم خريطة الامتيازات داخل المؤسسة بطريقة أكثر وضوحاً وعمقاً؟

ذلك هو السؤال الذي ما زالت الجداول المعدلة عاجزة عن تقديم إجابة مقنعة عنه.

رغيف يتقلص ودعم يتبخر.. حين تتحول الوفورات إلى جوع مُقنن!

لم تكن سياسة الخبز خلال الفترة الأخيرة مجرد تعديل إداري في الوزن، أو إعادة ضبط فني للمواصفة، بل مساراً متدرجاً من تقليص الدعم الفعلي عبر تقليص الكمية، مع الإبقاء على السعر الاسمي نفسه، بما يجعل الخسارة غير مرئية في فاتورة الشراء، لكنها حاضرة يومياً على المائدة.

خلال العام الحالي وحده، انتقل وزن ربطة الخبز من 1200 غرام إلى 1000 غرام، عبر سلسلة تخفيضات متتابعة. وبذلك لم يكن التغيير دفعة واحدة، بل تقليصا تدريجيا يذيب الدعم خطوة بعد أخرى.

ماذا يعني ذلك للأسرة عملياً؟

أسرة تستهلك ربطتي خبز يوميا تواجه الآن واقعا مختلفا تماما!

بداية العام «1200 غرام للربطة»: تحصل الأسرة على 2,4 كغ يوميا أي 72 كغ شهريا.

اليوم «1000 غرام للربطة»: تحصل الأسرة على 2 كغ يوميا أي 60 كغ شهريا.

الخسارة الشهرية: 12 كغ خبز شهريا، أي ما يعادل 12 ربطة كاملة شهريا، وبسعر 4000 ليرة للربطة، فإن خسارة الأسرة خلال هذا العام وحده تعادل 48,000 ليرة سورية شهريا.

هذه ليست زيادة سعر معلنة، لكنها عمليا «ضريبة مخفية» على الغذاء الأساسي.

الخسارة التراكمية منذ نهاية 2024

عند العودة إلى نهاية 2024، كانت ربطة الخبز بوزن يقارب 1500 غرام.

وبالمقارنة مع الوضع الحالي «1000 غرام»، فإن الأسرة نفسها اليوم تواجه فجوة أكبر!

نهاية 2024: 3 كغ يوميا تعادل 90 كغ شهريا.

اليوم: 2 كغ يوميا تعادل 60 كغ شهريا.

الخسارة الشهرية التراكمية: 30 كغ خبز شهريا، أي ما يعادل 30 ربطة شهريا، وبالسعر الحالي: 120,000 ليرة سورية شهريا خسارة فعلية.

بمعنى آخر: الأسرة لا تدفع أكثر رسميا، لكنها خسرت ثلث كمية الخبز تقريبا، وتضطر لتعويضه من ميزانيتها المحدودة أو تقليص استهلاكها.

على مستوى الدولة— ما الذي تم «توفيره»؟

بحسب الإنتاج المعلن «نحو 4,4 ملايين ربطة يوميا» بحسب التصريحات الرسمية.

التخفيض خلال العام الحالي فقط، من 1200 إلى 1000 غرام: 880 طن خبز يوميا، أي 26,400 طن شهريا، و170,720 طن سنويا.

ما يعادل كمية قمح: 748 طن يوميا، أي 22,440 طن شهريا، و145,112 طن سنويا.

وبسعر رسمي للقمح 46 ألف ليرة جديدة للطن في الموسم الحالي، يكون المبلغ 34,4 مليون ليرة جديدة يوميا، أي 1,03 مليار شهريا، و6,68 مليارات سنويا، وهو يعادل 59 مليون دولار سنويا تقريبا، وفق السعر الرسمي للدولار المحسوب بالموازنة البالغ 11300 ليرة.

أما التخفيض التراكمي منذ نهاية 2024 وحتى الآن، من 1500 الى 1000 غرام: 2,200 طن خبز يوميا، أي 66,000 طن شهريا، وأكثر من 800,000 طن سنويا.

ما يعادل كمية قمح: 1,870 طن يوميا، أي 56,100 طن شهريا، و682,550 طن سنويا.

وبالقيمة: 86 مليون ليرة جديدة يوميا، أي 2,58 مليار شهريا، و31,4 مليار سنويا، ما يعادل نحو 280 مليون دولار سنويا.

بين نهجين.. أم نهج واحد؟

المفارقة، أن ما يجري لا يبدو كتحول في السياسات بقدر ما هو استمرار لمسار طويل بدأ سابقا يقوم على فكرة واحدة: خفض الدعم لا عبر إصلاح منظومة الإنتاج، بل عبر تقليص ما يصل إلى المواطن مباشرة.

فالسلطة الساقطة اتبعت هذا النهج تحت عنوان «تقليص العجز»، والسلطة الحالية لم تكسره، بل أعادت إنتاجه بوتيرة أسرع وأكثر حدة، وبأثر اجتماعي أعمق، عبر الاستمرار في المساس بالمادة الأكثر حساسية: الخبز.

الوفر الذي لا يُرى

في نهاية العام، قد تُسجل هذه الإجراءات في دفاتر المالية العامة كـ «وفورات بالدولار»، وقد تُعرض الأرقام كإنجاز في إدارة الدعم.

لكن في المقابل، الحساب الحقيقي يظهر في مكان آخر: 48 ألف ليرة شهريا خسارة مباشرة للأسرة خلال هذا العام، 120 ألف ليرة شهريا خسارة تراكمية منذ 2024، وثلث كمية الخبز اختفت من حياة الناس دون أن يُرفع السعر رسميا!

فالخبز لم يصبح أغلى على الورق.. لكنه أصبح أقل في الواقع.

وهكذا تتحول «الوفورات» في الموازنة إلى حقيقة بسيطة في الشارع: ربطة أقل ورغيف أصغر.. وجوع أكبر.

من تقليص الدعم إلى تقليص الصبر الشعبي

الأخطر في هذه السياسة، ليس حجم الوفر المالي الذي تحققه، بل الثمن الاجتماعي والإنساني الذي يدفع مقابلها. فعندما يتحول رغيف الخبز، وهو آخر خطوط الدفاع عن الأمن الغذائي لملايين السوريين، إلى الهدف الأسهل لسياسات التقشف وخفض الإنفاق، فإن الدولة لا تعالج الأزمة بقدر ما تنقل كلفتها إلى الفئات الأكثر فقرا، والأقل قدرة على الاحتمال.

فالسلطة التي تبحث عن التوازن المالي في رغيف الفقير، لا توفر الأموال بقدر ما تستنزف ما تبقى من قدرة المجتمع على الصمود.

والأخطر من ذلك، أن الاستمرار في هذا النهج لن يؤدي فقط إلى مزيد من التدهور المعيشي، بل إلى تراكم الغضب والاحتقان الشعبي أيضا، لأن المواطنين قد يتحملون الكثير من الصعوبات، لكنهم نادرا ما يتسامحون مع المساس بلقمة عيشهم الأساسية. وقد تنجح الحكومات في تسجيل وفورات على الورق، وفي جداول الموازنة، لكنها تخاطر في المقابل بتوسيع الفجوة بينها وبين المجتمع، لأن كل رغيف ينتزع من موائد الفقراء يتحول في النهاية إلى سبب إضافي للسخط وفقدان الثقة، وإلى عبء سياسي واجتماعي قد تكون كلفته أكبر بكثير من أي وفر مالي تم تحقيقه.

إغلاق مستوصف عين شقاق... صحة الناس وميزان الحسابات الجافة

أثار قرار إغلاق مستوصف ناحية عين شقاق بريف جبلة استياء أكثر من 25 ألف نسمة موزعين على عشرين قرية وتجمعاً سكنياً. وبينما ترى مديرية الصحة في اللاذقية أن المركز لم يعد يفي بالمعايير التشغيلية، يصر الأهالي على أنه الشريان الأخير الذي يمدهم بأبسط حقوقهم الصحية.

■ سلمى صلاح

وقد خرج بيان احتجاجي من الأهالي موجها إلى المديرية، طالب فيه بالإبقاء على المستوصف لكونه المرفق الصحي الوحيد الذي يغطي الاحتياجات الطبية الأولية.

وأكد البيان أن الناحية تفتقر لأي مركز بديل قادر على استيعاب أعداد المراجعين، محذرا من أن الإغلاق سيؤدي إلى «حرمان آلاف المواطنين من التلقيح، والإسعافات الأولية، ومتابعة الأمراض المزمنة».

ذرائع المديرية

أوضحت المديرية في تصريح «لعنب بلدي» في 12 حزيران، أن القرار جاء بعد دراسة «واقع الخدمات»، مشيرة إلى أن عدد الخدمات الشهرية المقدمة في المركز «منخفض جدا» مقارنة بمراكز أخرى لا تبعد سوى 7 إلى 8 كيلومترات.

ولكن ذريعة «انخفاض الخدمات الشهرية» تطرح سؤالا مهما: هل تراجعت الحاجة فعلا، أم إن المركز يعاني أصلا من نقص حاد في الكوادر والمستلزمات والدعم، ما أدى إلى تراجع إقبال المواطنين؟

وبالتالي فإن تراجع الأرقام الإحصائية ليس مبررا للإغلاق، بل دليل على فشل إداري متراكم كان يجب معالجته بالتطوير لا بالشطب.

وهنا تكمن خطورة أكبر؛ فإذا كانت مديرية صحة اللاذقية، وغدا غيرها، تغلق المراكز التي تتراجع خدماتها بدلا من تدعيمها، فإن هذا المنطق قد يصبح سابقة تعمم لاحقا على مراكز أخرى تعاني الظروف ذاتها، ما يعني تفكيكا ممنهجا للرعاية الأولية بحجة «إعادة التنظيم».

التكلفة الخفية

إن حساب التوفير الناتج عن إغلاق المستوصف هو حساب قاصر، إذ يتجاهل التكاليف غير المباشرة التي ستقع على كاهل السكان. فمع ارتفاع أسعار المحروقات، يصبح التنقل إلى مركز يبعد 8 كيلومترات يعني نفقات إضافية ترهق ميزانية الأسر.

بالإضافة إلى أن القرار يهدد بتفكيك كوادر بشرية أمضت سنوات في خدمة المنطقة، واكتسبت خبرة بطبيعة الأمراض الموسمية والتركيبة السكانية، وسيخلف نقل هؤلاء الموظفين أو إبعادهم فراغا سيفقد المنطقة رأس مال بشري كان يمكن الاستفادة منه في أي «خطة تطويرية».

والسؤال المطروح اليوم: هل النظام الصحي لخدمة المواطن، أم العكس؟

فقرار الإغلاق، بمبرراته الحالية، يبدو حلا لأزمة إدارية على حساب حياة الناس، يمكن استبداله بخطة تشاركية حقيقية، تستمع لمبادرة الأهالي الذين عرضوا توفير مبنى بديل، وتعتمد على زيادة التمويل والكوادر، بدلا من التخلي عن استثمار اقتصادي واجتماعي طويل الأمد، يشكل خط الدفاع الأول عن صحة 25 ألف نسمة.

المياه تتحول إلى امتياز يُشترى ويقاس بالقدرة على الدفع...!

في مشهد يعيد إلى الأذهان ما جرى في قطاع الكهرباء قبل أشهر، أعلنت المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي ممثلة عن وزارة الطاقة السورية في 14 حزيران، عن توقيع اتفاقية مع شركة العدادات السعودية «SMC» لتوريد وتركيب خمسة ملايين عداد مياه ذكي «مسبق الدفع».

■ رهف ونوس

وصفت هذه الخطوة «بالاستراتيجية» نحو تحديث القطاع، كما تهدف تحت عناوين برّاقة إلى «تقليل الفاقد، تحسين الفوترة والتحصيل، تعزيز مراقبة الشبكات واكتشاف الأعطال ومعالجتها»، لكن خلف هذا الاحتفاء الرسمي، تترفّع أسئلة ثقيلة، هل يعقل أن تنشغل الدولة بتركيب عدادات ذكية بينما تعاني البلاد من شح المياه أصلاً لتحول مياه الشرب من حق أساسي إلى سلعة تُباع وتُشترى «بالدفع المسبق»؟

من خدمة عامة إلى سلعة نقدية

ما يجري في قطاع المياه ليس «إصلاحا» كما يسوّق له، بل هو تحول صريح يعيد تعريف المياه من خدمة عامة إلى «سلعة» تُمنح لمن يستطيع الدفع فقط، فالعداد «مسبق الدفع» لا يمثل مجرد «تحديث تقني»، بل يعكس فلسفة كاملة في التعامل مع المواطن «ادفع أولاً، ثم استهلك»، وعندما ينتهي الرصيد، تموت عطشاً!، بهذه البساطة التي لا تترك أي هامش للظروف أو للأزمات، وبلا أي بعد اجتماعي.

وهذا يطرح سؤالا مصيريا، ماذا عن المفقرين الذين يشكلون الغالبية الساحقة من الشعب السوري، فكيف لها أن تدفع لشحن رصيدها بالمياه؟!

وكما عبّر أحد المواطنين «الراتب حق فاتورة كهرباء، كيف بدنا ندفع حق مي؟، وإذا قطعوها كيف بدنا نشرب؟!».

تسليع المياه في زمن الفقر المدقع

في بلد يعيش 95% من سكانه تحت خط الفقر، يأتي هذا المشروع ليضرب آخر خطوط الدعم الحكومي المتبقية، فاليوم المياه والبارحة الكهرباء والصحة و...، فماذا بقي في الغد من دعم لضمان الأمان الاجتماعي للمواطن؟

هذا النهج يتزامن مع تراجع واضح في الدور الرعائي للدولة، حيث تتقدّم لغة الاستثمار والجدوى الاقتصادية على حساب فكرة الخدمة العامة.

فالدولة، في معناها الأساسي، ليست شركة، ودورها المفترض أن يكون رعائيا، يقوم على ضمان الحد الأدنى من العدالة وتوفير الخدمات الأساسية بغض النظر عن القدرة المالية، لكن ما نشهده يوحي بالتخلي «المتعمد» عن هذا الدور، حيث يجري نقل العبء تدريجيا إلى المواطن.

صفقة نهب على حساب المواطن

وثمة سؤال آخر لا يمكن تجاوزه، من سيدفع ثمن هذه العدادات؟!

التقارير تشير إلى أن سعر عداد المياه الذكي يبلغ أكثر من 200 دولارا، وهذا المبلغ وغيره من الكلف من جيوب المفقرين، ليتربح المورّد في صفقة جديدة للنهب على حساب المواطن وسلبه الحد الأدنى من العيش بكرامة.

ففي وقت تواجه فيه العديد من المدن السورية تحديات متزايدة في تأمين مياه الشرب نتيجة الجفاف وشح مصادر المياه إلى تراجع البنية التحتية لمحطات الضخ والمعالجة، كان الأولى بالدولة أن تنفق المال العام «حق الشعب» على إصلاح الشبكات المتضررة وتأهيل المحطات قبل الاستثمار في العدادات الذكية...!

ماذا بعد؟

إن هذه الصفقة، كما يطرح اليوم، ليست أكثر من أداة لتكريس «التمييز الطبقي»، حيث يعاد تقسيم المجتمع إلى من يستطيع ومن لا يستطيع، العاجز.

فالتطوير والتحديث ضرورة، ولكن ليس بتحويل مياه الشرب إلى «امتياز يشترى» وجعله عبئاً جديداً على شعب منهك، فالإصلاح الحقيقي يبدأ بإصلاح البنية التحتية أولاً، وضمان وصول المياه إلى الجميع، ثم التفكير في تطوير أنظمة القياس، أما أن نبدأ بالعدادات «مسبقة الدفع» في بلد يعاني أزمة مياه وأوضاع معيشية واقتصادية خانقة، فهذا «ليس إصلاحا» باستخدامه كأداة لرفع المسؤولية وترك المجال لقوى السوق لتحدد من يحصل على الخدمة ومن يُحرم منها، بل إعلان حرب على الفقراء.

بسيلا الزيتون تغزو إدلب... والفلاح يدفع الثمن

في مشهد مؤلم ينذر بكارثة حقيقية، تغزو حشرة «بسيلا الزيتون» بساتين إدلب، محولة أشجار الزيتون إلى شاهد على فشل سياسات المكافحة وتجاهل معاناة الفلاح الذي يدفع فاتورة التقصير والإهمال الرسمي كل موسم مع أحد أهم المحاصيل الاستراتيجية.

■ منية سليمان

الأرقام تتحدث

حسب ما ذكرته مديرية زراعة إدلب لوكالة «سانا» بتاريخ 2026/6/4، فقد بلغت المساحات المصابة نحو 2000 هكتار، أي ما يعادل 200 ألف شجرة موزعة في مناطق «حارم، سلقين، كفر تخاريم، وأرمناز»، نتيجة الظروف المناخية التي ساعدت على زيادة نشاط الآفة وانتشارها.

لكن الأرقام الرسمية «كالمعتاد» لا تعكس الحجم الحقيقي للكارثة، فقد كشف رئيس دائرة زراعة حارم، المهندس «صلاح حيدر»، عن نسب إصابة تراوحت بين 5 و100%، واصفاً مستوى الإصابة هذا الموسم «بالصادم»، ومؤكداً أن الضرر الأكبر كان في الأشجار ذات الحمل الجيد.

إنها أرقام مخيفة، لكن الأدهى أنها لم تكن مفاجئة، فالظروف المناخية الاستثنائية التي شهدتها المنطقة، من ارتفاع نسب الرطوبة واستمرار هطول الأمطار خلال فصل الربيع إلى انخفاض درجات الحرارة، كانت مؤشرات تنذر بكارثة وشيكة، فلماذا لم تكن هناك خطة استباقية لمديرية الزراعة؟ ليقتصر الدور الرسمي على مجرد جولات تفتيشية شكلية «متأخرة» للرصد والتقييم!

خطر على الحاضر والمستقبل

تتغذى الحشرة على الأزهار والبراعم، مفرزة مادة شمعية تعيق التلقيح وتؤدي إلى جفافها وتساقطها، مع انخفاض نسبة العقد والإثمار مما ينعكس مباشرة على كمية الإنتاج وجودته، وفي حالات الإصابة الشديدة قد تصل الخسائر إلى 30–60% من المحصول.

كما لا يقتصر الضرر على الموسم الحالي، بل يمتد إلى إضعاف الأشجار مستقبلاً، ما يهدد إنتاجية الأعوام القادمة.

والأخطر «حسب خبراء»، أن الحشرة تنتقل بوساطة التيارات الهوائية، مما يجعل إدلب مجرد نقطة انطلاق نحو مناطق أخرى وخاصة عند اشتداد الرياح، مهددة محصول الزيتون والاقتصاد الوطني ككل، خاصة أن الزيت منتج تصديري بامتياز.

المكافحة المتأخرة، وفوضى السوق السوداء

يكمن جوهر الأزمة حسب أحد المزارعين في ضعف المكافحة والتي لا تقتصر على جودة المبيدات، بل تشمل أيضاً غياب التنسيق الزمني وعدم توحيد مواعيد الرش بين المزارعين، مما يجعل الحقول غير المعالجة بؤراً لإعادة انتشار الحشرة.

أما الأزمة الحقيقية فتتمثل في الفوضى التي يشهدها سوق الأدوية الزراعية، حيث تعدد الشركات والأسماء التجارية أشعل منافسة حادة بين الصيدليات الزراعية وخاصة مع زيادة الطلب، ما دفع كثيراً من المزارعين إلى شراء أصناف رديئة لكنها أرخص سعراً، الأمر الذي أفقد عمليات الرش فاعليتها.

وهنا تبرز القصة الأكثر إيلاماً؛ الفلاح «الحلقة الأضعف»، يجد نفسه بين مطرقة ارتفاع تكاليف الإنتاج وسندان غياب الدعم الرسمي، ففي الوقت الذي يحتاج فيه إلى مبيدات موثوقة من شركات عالمية معتمدة، يضطر إلى اللجوء إلى السوق السوداء حيث تُستغل حاجته، ليجد بعد جهد ومال أن الآفة ما زالت تنخر في محصوله.

تهديد للموسم والاقتصاد

الخسارة ليست وليدة اللحظة؛ فالفلاح الذي راهن على موسمه، يرى محصوله يتآكل أمام عينيه، مهدداً مصدر رزقه الوحيد، مع مخاوف متزايدة من انتقال العدوى إلى مناطق جديدة، مما يعني كارثة مضاعفة للمزارع والمستهلك والاقتصاد الوطني.

إن بسيلا الزيتون ليست مجرد آفة موسمية، بل مرآة لفشل مؤسسي، وتذكير بأن الفلاح السوري، يُترك دوماً وحيداً في مواجهة تحديات الطبيعة والفوضى، بينما يتغيب الدور الرسمي في اللحظة الأشد احتياجاً.

أما آن الأوان للانتقال من ردود الفعل إلى الفعل الاستباقي؛ بتوفير مبيدات مدعومة، وتوحيد جهود المكافحة، وإطلاق حملات إرشادية مبكرة، وتعويض المتضررين والتحرك سريعاً لإنقاذ ما تبقى، أم ستبقى الآفات تنهش المحصول عاماً بعد عام، ويظل الفلاح ضحية الإهمال الرسمي، والاقتصاد الوطني يخسر تدريجياً أهم محاصيله الاستراتيجية أمام المرأى والمسمع الرسمي!

برنامج «الإفصاح الطوعي»: تمديد

لا يمكن قراءة قرار «لجنة الكسب غير المشروع» الذي صدر مؤخراً بتمديد مهلة ما يسمى «برنامج الإفصاح الطوعي» لثلاثة أشهر إضافية بوصفه مسألة تقنية تتعلق بمنح بعض رجال الأعمال المرتبطين بنظام الأسد وقتاً إضافياً لترتيب ملفاتهم المالية. الجديد هنا يتجاوز حدود التمديد ذاته إلى الرسالة السياسية والاقتصادية العميقة التي يحملها، حيث تمنح الدولة المشتبه بتضخيم ثرواتهم عبر القرب من منظومة النهب والحرب فرصة جديدة للتفاوض، بينما لا يحصل الفقراء والمهجرون وذوو الضحايا والمفقودون على أي فرصة لتحسين أوضاعهم وتحصيل حقوقهم. وتقول اللجنة إن المهلة «فرصة أخيرة» قبل الانتقال إلى التحقيقات والإحالات القضائية، لكن السؤال الأشد إلحاحاً هو لماذا يحتاج من راكم ثروة مشبوهة إلى فرصة أصلاً؟ ولماذا يصبح الإفصاح «طوعياً» عندما يتعلق الأمر بالأقوياء، بينما تكون الجباية والقهر إجبارية عندما يتعلق الأمر بالفقراء؟ يستند هذا البرنامج إلى فكرة منح أصحاب الثروات المشبوهة مساراً تفاوضياً خاصاً، وهو ما يثير المخاوف من تحويل فكرة العدالة إلى تسوية مالية لا يستطيع أحد من السوريين تتبع مساراتها بدقة.

■ أحمد الرز

قالت لجنة الكسب غير المشروع إن قرارها الجديد جاء بعد مراجعات وطلبات من أشخاص لم يستفيدوا من المهلة السابقة، مؤكدة أن انتهاء المهلة الجديدة سيقود إلى تفعيل أوسع للضبوط والتحقيقات والإحالات إلى القضاء. لكن التحليل يبدأ من هنا تحديداً: إذا كانت الدولة تمتلك شبهة جدية بوجود أموال وأصول مرتبطة بالكسب غير المشروع، فلماذا تعطي أصحابها باباً خلفياً للخروج الآمن؟ وإذا كان هؤلاء قد استفادوا من الحرب، ومن القرب من سلطة الأسد وأزلامه، ومن الاحتكار والتعفيش والمعابر والسمسرة على جوع السوريين، فلماذا يجري التعامل معهم كما لو أنهم مكلفون تأخروا عن تعبئة استمارة ضريبية؟ المشكلة هنا تتعدى حدود تمديد مهلة الإفصاح إلى الفلسفة ذاتها التي تقوم عليها اللجنة وبرنامجها، وهي فلسفة ترى في المال المنهوب مورداً ماليا سريعا للخزينة، لا حقا عاما يجب استرداده كاملاً، ولا دليلاً على شبكة جرائم اقتصادية واجتماعية وسياسية أطالت عمر المأساة السورية، ودفع ثمنها فقراء السوريين أولاً.

من «الإفصاح الطوعي» إلى العفو المقنع عن اقتصاد الحرب

الفقراء السوريون هم الذين دفعوا الثمن الأكبر في الحرب، لا لأنهم كانوا أفقر من غيرهم قبل الحرب فقط، بل لأنهم كانوا المادة الخام التي اشتغلت عليها آلة الحرب والفساد معا. بيوت الفقراء هدمت، ومدخراتهم تبخرت، وأولادهم هاجروا أو فقدوا أو قتلوا أو جندوا، وأحياؤهم تحولت إلى خراب، ولقمة عيشهم صارت موضوعا للمضاربة والاحتكار. في المقابل، نشأت على هامش هذه الدماء طبقة من تجار الحرب الذين تربحوا من درب الآلام الطويل للشعب السوري. وقد راكمت هذه الطبقة الأرباح من المعابر، ومن الاستيراد الاحتكاري، ومن تهريب السلع، ومن تدوير أنقاض المدن وتعفيش حديدها، ومن تمويل الميليشيات، ومن تحويل حاجات الناس الأساسية إلى فرص ربح فاحش.

لهذا تبدو عبارة «الإفصاح الطوعي» باردة ومهينة بحق الشعب السوري. فهي تفترض أن المشكلة الأساسية هي غياب المعلومات، وأن الحل هو أن «يتفضل» صاحب الثروة المشبوهة و«يتكرم علينا» بالكشف عن بعضها. لكن الحقيقة أن المشكلة تكمن في نقص الإرادة السياسية لمواجهة طبقة كاملة من الفاسدين الكبار، ولا سيما أن هؤلاء يملكون تاريخا من الارتباط العضوي بمنظومة النهب التابعة لسلطة الأسد. لذلك، فإن دعوتهم إلى الإفصاح الطوعي تشبه دعوة من سرق بيتا إلى أن يكتب قائمة اختيارية بما أخذه، ثم يسمح له بالاحتفاظ بما لم يذكره أو بما يستطيع تبريره عبر محامين ومحاسبين وشركات واجهة.

تدافع اللجنة عن تمديد المهلة بالقول إنها «فرصة أخيرة»، وكأن السوريين يجب أن يطمئنوا لأن الباب سيغلق بعد ثلاثة أشهر. لكن التجارب السياسية تقول إن «الفرصة الأخيرة» للأقوياء غالبا ما تليها فرص أخرى بأسماء جديدة. اليوم تسمى إفصاحا طوعيا، وغدا قد تسمى مصالحة اقتصادية، وبعد غد قد تسمى تشجيعا للاستثمار الوطني أو إعادة دمج لرؤوس الأموال. وهكذا تتحول الجريمة الاقتصادية الكبرى إلى ملف قابل للتدوير اللغوي. وكل تسمية جديدة تخفف من فظاعة الأصل: النهب.

وجود لجنة كهذه، بهذه الفلسفة، يطرح سؤالا جذريا حول طبيعة العدالة في المرحلة الجديدة. هل المطلوب بناء منظومة قضائية مستقلة تحاسب الجميع، أم بناء جهاز انتقائي يفتح باب التسوية لمن يمتلكون المال والمعلومات والعلاقات؟ إذا كانت اللجنة قادرة على معرفة المشتبه بهم، وعلى استقبال طلباتهم، وعلى دراسة ملفاتهم، فلماذا لا تكون الأولوية للتحقيق الإلزامي، والحجز الاحتياطي، وتتبع الأصول، ومنع تهريب الأموال، وفتح السجلات أمام رقابة عامة؟ لماذا يبدأ المسار من مقولة «تعالوا وأفصحوا»، لا من «هذه أموال شعبية منهوبة ويجب إثبات مشروعيتها أمام القضاء»؟

جوهر الاعتراض الشعبي على اللجنة وبرنامجها هو أن هذه الآلية بعيدة عن منطق العدالة وأقرب إلى منطق الصفقة. والصفقة بطبيعتها لا تساوي بين الغني والفقير، فالفقير لا يملك ما يفاوض به.

تمديد المهلة، بهذا المعنى، يوسع دائرة الشك. فهو يوحي بأن اللجنة لا تريد الصدام الحقيقي مع كبار المنتفعين، بل تريد استيعابهم. وهذا الاستيعاب خطير لأنه يزرع بذور نظام اقتصادي جديد يحمل في داخله أمراض النظام القديم. قد تتغير الشعارات، وقد تتغير أسماء المؤسسات، لكن إذا بقيت الثروة مركزة في أيدي من صنعوا الكارثة واستفادوا منها، فإن الفقراء لن يروا تغييرا حقيقيا. سيقال لهم إن البلاد تحتاج إلى رأس المال، وإن إعادة الإعمار تحتاج إلى رجال أعمال، لكن أي سوق هذا الذي يبدأ بالعفو عمن احتكروا الخبز والدواء والمحروقات وسرقوا حديد المنازل ونحاسها؟ وأي إعمار هذا الذي يموّل من ربح في الخراب؟

العدالة الاجتماعية شرط أساسي للاستقرار الاجتماعي والأمني. والمجتمع الذي يرى اللص الكبير يخرج بتسوية، بينما يعجز الفقير عن استعادة أبسط حقوقه، لن يثق بالدولة ولا بالقانون ولا بالمستقبل.

المجتمع الذي يرى اللص الكبير يخرج بتسوية بينما يعجز الفقير عن استعادة أبسط حقوقه لن يثق بالدولة ولا بالقانون ولا بالمستقبل

الفصل بين الجريمة الاقتصادية والجريمة الاجتماعية

من أخطر ما يروج في خطاب التسويات فكرة أن الفساد الاقتصادي ملف منفصل عن الجرائم الكبرى. كأن رجل الأعمال الذي استفاد من الحرب كان مجرد مستثمر

المهلة لمن نهبوا أعمار السوريين

سيئ الأخلاق، لا جزءاً من منظومة سلطة وعنف واحتكار. هذا الفصل غير علمي وغير بريء. ففي الحروب، لا يكون المال محايداً: المال يشتري السلاح، ويمول الولاءات، ويسيطر على الغذاء، ويفتح المعابر، ويقرر من يأكل ومن يجوع، ومن يمر ومن يحاصر، ومن يملك الدواء ومن يموت على أبواب المستشفيات. في سورية تحديداً، كان اقتصاد الحرب بما في ذلك نشاط كبار الفاسدين المحرك الأساسي لاستمرار المأساة.

حين تتحول المعابر إلى مصادر ربح، يصبح الحصار سوقاً. وحين يتحول الدمار إلى خردة وحديد ونحاس، يصبح البيت المهدوم منجماً لثروة جديدة. وحين تحتكر مجموعة ضيقة الاستيراد والتوزيع، يصبح الجوع سياسة ربحية. وهنا تحديداً، لا يعود ممكناً القول إننا أمام «كسب غير مشروع» بمعناه الضيق، بل أمام كسب نشأ من تدمير المجتمع نفسه. لذلك، فإن لجنة الكسب غير المشروع، إذا بقيت محصورة في منطق الإفصاح والتسوية، تكون مهمتها عملياً هي اختزال الجريمة وتشويه جوهرها، وانتزاع ملف النهب من سياقه التاريخي.

يعرف الفقراء السوريون هذه الحقيقة من تجربتهم اليومية. يعرفون أن الغلاء وفقدان المواد الأساسية والدمار كانت تجارة مربحة للبعض وكانت نتيجة شبكات مرتبطة بشدة بنظام الأسد. يعرفون أن بعض الأثرياء لم يصبحوا أثرياء لأنهم ابتكروا أو أنتجوا أو خلقوا عملاً كريماً، بل لأنهم امتلكوا مفاتيح القرب من سلطة الأسد. والذاكرة الاقتصادية للسوريين ليست هامشية، إنما هي جزء من الذاكرة الوطنية الأشمل، فمن فقد منزله ثم رأى أنقاض الحي تباع، ومن وقف في طابور الخبز بينما تباع المواد في السوق السوداء، ومن اضطر إلى بيع الذهب القليل أو أثاث البيت لشراء دواء، لا يستطيع أن يرى في أصحاب هذه الثروات مجرد «مخالفين». هؤلاء، في الوعي الشعبي، شركاء في الجريمة الاجتماعية الكبرى، جريمة تحويل البؤس إلى ربح.

الاسترداد الحقيقي لثروات هؤلاء يعني أن تعود الثروة إلى أصحابها الحقيقيين: إلى المدارس المهدمة، والمستشفيات العامة، والمساكن الشعبية، وأسر المفقودين، والجرحى، والعمال الذين فقدوا دخلهم، والفلاحين الذين دمرت أراضيهم. أما أن تدفع نخبة الحرب جزءاً من أموالها ثم تعود للاستثمار والنفوذ، فهذا إعادة تدوير للنهب داخل «شرعية» جديدة.

إن المشكلة الأعمق في لجنة الكسب غير المشروع أنها ليست مبنية على فلسفة عدالة انتقالية جذرية. حيث إن العدالة الانتقالية – في الجوهر – تعني تفكيك البنى التي جعلت الجريمة ممكنة. والبنية الاقتصادية للسلطة السابقة كانت إحدى هذه البنى، وإذا بقي رجال الأعمال المرتبطين بها قادرين على النجاة، فإن ضمان عدم تكرار سلوكهم سيكون مسألة في غاية الصعوبة. حيث لا يمكن منع عودة الاستبداد إذا بقيت أدوات تمويله وشبكاته الاجتماعية والإعلامية سليمة.

ثم إن السماح لأصحاب الثروات المشبوهة بتسوية أوضاعهم يخلق تمييزاً طبقياً فاضحاً في العدالة. الفقير الذي خالف قانوناً صغيراً لا يجد عادة لجاناً تمنحه مهلاً رقيقة. أما الكبير، فيدعى إلى الإفصاح، وتدرس طلباته ومراجعاته، وتمنح له فرصة إضافية. هذه الازدواجية مدمرة أخلاقياً، فهي تقول للمجتمع إن القانون قاس على الضعفاء، تفاوضي مع الأقوياء. وهذه الرسالة، إذا ترسخت، ستقوض أي حديث عن دولة القانون.

كذلك لا يمكن تجاهل الخطر السياسي لبقاء هذه الأموال في أيدي أصحابها. في بلد خارج من حرب، المال يستطيع موضوعياً أن يشتري وسائل إعلام وتيارات وولاءات محلية وشبكات زبائنية، وربما القرار العام نفسه.

لهذا كله، ينبغي القول إنه يجب أن تكون هناك هيئة قضائية مستقلة ذات صلاحيات واضحة، تعمل وفق قانون معلن، وتخضع لرقابة عامة، وتنشر معاييرها ونتائجها، وتتعامل مع الثروة المشبوهة باعتبارها موضع اشتباه جنائي واجتماعي لا ملفاً تفاوضياً. والأصل أن يتحول عبء الإثبات في حالات تضخم الثروة المرتبطة بسنوات الحرب والقرب من السلطة: من لا يستطيع إثبات مصدر مشروع ونظيف لثروته، يجب أن يخضع للحجز والمصادرة والمحاكمة، لا أن يحصل على دعوة لطيفة إلى الإفصاح.

> **الاستثمار الحقيقي لن يأتي إلى بلد يشرعن أموال الحرب كما أن المستثمر الذي يخاف من محاسبة الفاسدين فهو ليس مستثمراً تحتاجه سورية**

البديل الشعبي: مصادرة عادلة ورقابة عامة

بطبيعة الحال، لا يمكن أن يكون البديل عن برنامج الإفصاح الطوعي هو الفوضى والانتقام الفردي ولا الشعارات الغاضبة. البديل هو عدالة اقتصادية منظمة، صارمة، شفافة، ومنحازة بوضوح إلى فقراء الشعب السوري، لأن الفقراء هم الأغلبية التي حملت عبء الانهيار، ولأن أي اقتصاد جديد لا يبدأ من حقوقهم سيعيد إنتاج الكارثة. حيث لا يمكن بناء سورية جديدة بمال قديم ملطخ بالنهب. ولا يمكن مطالبة الناس بالصبر على الجوع والبطالة وانهيار الخدمات، بينما يمنح كبار الفاسدين فرصة لترتيب ملفاتهم وتبييض مواقعهم.

أول خطوة يجب أن المضي بها هي وقف برنامج الإفصاح الطوعي بوصفه مساراً تفاوضياً، واستبداله بمسار تقص إلزامي شامل. كل من تضخمت ثروته خلال سنوات الحرب أو عبر علاقات امتياز مع السلطة السابقة أو اقتصاد المعابر أو الاحتكار أو العقود العامة أو تجارة الأنقاض يجب أن يخضع لتحقيق مالي وقضائي، ولا ينبغي أن يكون التحقيق انتقائياً أو خاضعاً للتوازنات السياسية، كما لا ينبغي أن يتحول إلى أداة ابتزاز جديدة. لذلك يجب أن تبنى الآلية على استقلال قضائي حقيقي، ونشر معايير الاختيار، وإتاحة الطعن القانوني، وحماية المبلغين والشهود، ومنع استخدام الملفات لتصفية حسابات ضيقة.

ثاني خطوة هي الحجز الاحتياطي على الأصول المشتبه بها، داخل البلاد وخارجها حيثما أمكن، إلى أن يثبت أصحابها مشروعيتها. فمن غير المعقول أن يمنح المشتبه بهم أشهراً إضافية قد تكفي لتهريب الأموال أو نقل الملكيات أو إعادة تسجيل الشركات بأسماء أقارب وواجهات.

كما يجب منع أصحاب الثروات المشبوهة من السيطرة على إعادة الإعمار. وهذه نقطة مركزية، لأنه إذا تركت عملية إعادة الإعمار بيد هؤلاء اللصوص، ستتحول إلى عملية نهب ثانية تقوم على شراء أراض رخيصة الثمن من مهجرين مضطرين، وبناء مجمعات للأغنياء فوق أحياء الفقراء، واحتكار مواد البناء، والسيطرة على العقود العامة. لذلك يجب أن تكون إعادة الإعمار ذات طابع اجتماعي، تقودها مؤسسات عامة خاضعة للرقابة الشعبية.

سيقول المدافعون عن منطق «الإفصاح الطوعي» إن البلاد تحتاج إلى المال بسرعة، وإن المصادرة الشاملة قد تخيف المستثمرين، وإن الواقعية تفرض تسويات. لكن هذه الحجة تقلب معنى الاقتصاد رأساً على عقب. حيث إن الاستثمار الحقيقي والجدي لن يأتي إلى بلد يشرعن أموال الحرب. كما أن المستثمر الذي يخاف من محاسبة الفاسدين، فهو ليس مستثمراً تحتاجه سورية. ثم إن المال السريع الذي يأتي من التسويات قد تكون كلفته بعيدة المدى أعلى بكثير، قوامها عودة النخب الفاسدة نفسها وإضعاف القضاء وتثبيت انطباع أن الانتفاض ضد الظلم انتهى بمصالحة مع اللصوص الكبار.

افتتاح معمل مياه في زمن العطش

في 15 حزيران 2026 أعلنت وزارة الاقتصاد والصناعة افتتاح معمل لتعبئة المياه المعدنية في المدينة الصناعية بالشيخ نجار بحلب، بحضور نائب وزير الاقتصاد والصناعة المهندس باسل عبد الحنان، ورئيس غرفة صناعة حلب عماد طه القاسم، ومدير الصناعة في حلب عبد الجبار زيدان، ومدير المدينة الصناعية يوسف فتوح، وعدد من أعضاء مجلس إدارة غرفة صناعة حلب.

وبحسب الخبر الرسمي، اطّلع الوفد على سير العملية الإنتاجية ومراحل التصنيع المختلفة داخل المعمل، كما جرى بحث واقع العمل مع أصحاب المنشأة والاستماع إلى مقترحاتهم لتحسين بيئة الإنتاج. كما نقل الخبر مطالب الصناعيين المتعلقة بحماية الصناعة الوطنية وتشديد الرقابة على المنشآت الصناعية وضبط المعامل غير المرخصة.

لكن الخبر، رغم كل هذا الحضور الرسمي، أغفل أهم الأسئلة التي تهم المواطنين.

فلم يذكر اسم الشركة المالكة للمعمل، ولا حجم الاستثمار، ولا عدد فرص العمل التي يوفرها، ولا طاقته الإنتاجية، ولا حتى مصدر المياه التي سيعتمد عليها. وهي معلومات أساسية يفترض أن تكون أول ما يعلن عنه عندما يجري تقديم مشروع اقتصادي للرأي العام باعتباره إنجازاً يستحق هذا المستوى من الاهتمام الرسمي.

المشكلة ليست في افتتاح معمل جديد. فالاستثمار والإنتاج وتوفير فرص العمل أمور مطلوبة في أي اقتصاد يسعى إلى التعافي. لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: لماذا يحظى افتتاح معمل لتعبئة المياه بكل هذا الزخم الرسمي في الوقت الذي يعاني فيه ملايين المواطنين من صعوبات متزايدة في الحصول على مياه الشرب عبر الشبكات العامة؟

في بلد يواجه شحاً مائياً متفاقماً، لا يبدو النقاش الحقيقي متعلقاً بعبوات المياه الموجودة على رفوف الأسواق، بل بالمياه التي يفترض أن تصل إلى المنازل. فالمواطن لا يعيش أزمة نقص في العلامات التجارية للمياه المعبأة، بل أزمة وصول المياه إلى صنبوره لساعات كافية وبنوعية مقبولة.

ومن هنا تبرز مفارقة يصعب تجاهلها؛ بينما تتراجع كميات المياه المتاحة عبر الشبكات العامة في كثير من المناطق، يجري التوسع في منح تراخيص لمعامل تعبئة المياه الخاصة، وتحويل مورد حيوي ونادر إلى نشاط استثماري مفتوح على نطاق واسع.

ففي عام 2025 تم إنهاء الحصرية التي كانت قائمة لمصلحة منشآت القطاع العام في مجال تعبئة المياه، وفتح الباب أمام المستثمرين لإنشاء معامل جديدة. وخلال فترة قصيرة أعلن عن عشرات بل أكثر من مئة طلب ترخيص في هذا القطاع.

لكن أين هي الدراسات التي توضح أثر هذا التوسع على الموارد المائية؟

وكم ستبلغ كميات المياه التي ستُسحب سنوياً لصالح هذه المشاريع؟

وما هي الضمانات التي تمنع استنزاف المخزون الجوفي في بلد يعاني أصلاً من تراجع موارده المائية؟

وهل جرى تحديد أولوية واضحة بين حاجة المواطنين لمياه الشرب وحاجة المستثمرين إلى المياه كمادة أولية لمشاريعهم؟

هذه أسئلة لا يقدم الخبر الرسمي أي إجابة عنها.

الأمر لا يتوقف عند هذا الحد. فسورية تمتلك منذ عقود معامل عامة معروفة لتعبئة المياه مثل الدريكيش وبقين والفيجة، وهي منشآت قامت على ينابيع ومصادر مائية عامة واستثمرت فيها الدولة أموالاً وموارد كبيرة.

فما هو وضع هذه المعامل اليوم؟

هل تعمل بكامل طاقتها؟

هل تم تحديث خطوط إنتاجها؟

هل جرى تقييم إمكانية توسيع إنتاجها قبل فتح الباب أمام هذا الكم من المشاريع الخاصة؟

وهل تتجه الدولة تدريجياً إلى الانسحاب من هذا القطاع أم إلى منافسة المستثمرين فيه؟

لا توجد إجابات واضحة.

أما ما يزيد من علامات الاستفهام فهو موقع المشروع نفسه. فالمدينة الصناعية في الشيخ نجار ليست منطقة معروفة بوجود ينابيع معدنية شهيرة. لذلك يصبح السؤال عن مصدر المياه أكثر إلحاحاً من السؤال عن عدد العبوات التي سينتجها المعمل. فمن أين ستأتي هذه المياه؟ وما هو أثر سحبها على الموارد المحلية والإقليمية؟

إن أخطر ما في الموضوع ليس معمل الشيخ نجار بحد ذاته، بل الفلسفة التي تقف خلف هذا التوجه. فعندما تتحول المياه تدريجياً من خدمة عامة يفترض أن تكون متاحة للجميع إلى سلعة يجري التوسع في إنتاجها وبيعها بسبب تراجع كفاءة الشبكات العامة، فإننا نكون أمام تحول اقتصادي واجتماعي يستحق نقاشاً واسعاً.

المواطن لا يريد أن يشتري حقه في مياه الشرب على شكل عبوات بلاستيكية. المواطن يريد أن تصله المياه النظيفة إلى منزله عبر شبكة عامة فعالة وعادلة. وهذه هي المهمة الأساسية لأي سياسة مائية رشيدة.

لذلك فإن افتتاح معمل جديد للمياه لا ينبغي أن يكون مناسبة للاحتفال فقط، بل مناسبة لطرح أسئلة صعبة حول أولويات إدارة الموارد المائية، وحول مستقبل المياه العامة في بلد يزداد عطشاً عاماً بعد عام.

فالخبر الحقيقي ليس افتتاح معمل جديد.

الخبر الحقيقي هو: كيف ستدار المياه في سورية خلال السنوات القادمة؟ ومن ستكون له الأولوية في الحصول عليها: المواطن أم السوق؟

الاستثمار في الصناعات الدوائية... الفرص الاقتصادية والحاجة المحلية

تقف الصناعة الدوائية اليوم أمام مفترق طرق؛ فهي تمتلك من الإمكانيات والخبرات ما يؤهلها لأن تكون قطاعاً رائداً، لكنها في الوقت نفسه تواجه تحديات عدة.

■ نور الإبراهيم

فبينما منحت الحكومة 12 ترخيصاً جديداً، بالإضافة إلى وجود 82 معملاً، بحسب تصريحات سابقة لمدير الشؤون الصيدلانية في وزارة الصحة، الدكتور نزير العتقي، إلا أن السوق لا تزال تعاني من فجوات نوعية، خاصة في الأدوية النوعية كأدوية الأورام والأمراض المناعية، التي ما زالت تعتمد بشكل كبير على الاستيراد، ما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار.

معايير عالمية أم معايير المواطن؟

برز في معرض الصناعات الدوائية التي استضافته حلب في 11 حزيران، سؤال جوهري: هل تسير سورية نحو صناعة دواء وفق معايير عالمية تمكنها من المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية، أم إن الأولوية يجب أن تكون لتوفير دواء بأسعار معقولة للمواطن المفقر؟

ولم يغب هذا السؤال عن نقاشات الصيادلة، فقد رأى بعضهم وفق ما نقلته «الثورة السورية» في 12 حزيران، أن الانتعاش الحقيقي يتثمل في تعزيز قدرة الدواء الوطني على منافسة البدائل الأجنبية. ولا سيما أن بعض الأطباء ما زالوا يفضلون وصف أدوية مستوردة، لما يرونه من قصور في فاعلية بعض الأصناف المحلية.

غياب القطاع العام

في خضم «الزخم الاستثماري»، غاب الحديث عن أوجه الدعم المقدم للقطاع العام، الذي كان ولا يزال عموداً فقرياً في تأمين الدواء بأسعار معقولة للفئات الأكثر احتياجاً.

ويشير هذا الوضع، ولا سيما بعد توقف تاميكو «مؤقتاً» منذ آذار، إلى أن «التسهيلات» الحكومية تستهدف كبار المستثمرين فقط، ولا تشمل تعزيز قدرات المعامل الحكومية وتحديث خطوط إنتاجها، خاصة في مجالات الأدوية النوعية والسرطانية.

فالحديث عن دعم قطاع الصناعات الدوائية المحلية ليس مجرد خيار اقتصادي، بل ضرورة صحية ووطنية، لضمان سد الاحتياجات، واستمرار وصول الدواء الآمن والفعال للمواطنين بأقل كلفة ممكنة، خاصة الغالبية المفقرة، والتي تشمل أيضاً مرضى الأمراض المزمنة من كبار السن والمتقاعدين، الذين باتوا يشكلون شريحة واسعة تعاني من ضعف الدخل وتزايد الاحتياجات الصحية.

التحديات والإمكانات

رغم الإجراءات الحكومية التي هدفت إلى تسهيل الاستثمار وتخفيف القيود، تبقى تحديات عدة قائمة، وعلى رأسها تذبذب سعر الصرف الذي يلقي بظلاله على تكاليف الإنتاج، واستمرار بعض القيود على استيراد المواد الأولية، وارتفاع تكلفة المواد الخام، ما يعطل سلاسة العملية الإنتاجية ويزيد من الأعباء التشغيلية.

كما يبقى ملف تطوير التقنيات الحديثة محوراً أساسياً، إذ إن القدرة على منافسة الأسواق الخارجية يتطلب ضخاً مستمراً للجديد في مجال الأصناف المصنعة محلياً.

وبالتالي يبقى نجاح هذه المساعي مرهوناً بقدرتها على ترجمة الإجراءات إلى دواء متاح وبجودة عالية وسعر معقول، خاصة في ظل استمرار نقص الأدوية وارتفاع تكاليفها. فالصناعة الدوائية هي قضية صحية ووطنية قبل أن تكون اقتصادية، واستدامتها لا تقاس بعدد المعامل والمستثمرين أو الأرباح فحسب، بل بقدرتها على توفير دواء آمن وفعال ومتاح لكل المواطنين.

توقيع ترامب على مذكرة التفاهم مع إيران... لحظة فارقة في التاريخ!

أمضت الولايات المتحدة و«إسرائيل» حوالي 114 يوماً منذ أطلقا حرباً ضد إيران، ورغم الأهداف «الطموحة» وكل «الانتصارات» التي تحدثوا عنها، كان الرئيس الأمريكي مضطراً في نهاية المطاف للإقرار بالهزيمة؛ فمذكرة التفاهم التي جرى الإعلان عنها، والتي يفترض أن تقود لاتفاق نهائي، حتى إن انسحبت منها واشنطن، ستظل لحظة تاريخية فارقة، وما سيأتي بعدها لن يشبه أبداً ما كان قبلها!

■ علاء أبوفرّاج

إن تاريخ الولايات المتحدة و«إسرائيل» بنكث العهود معروف، وتحديداً مع إيران، وإن تثبيت هذه الفكرة بالتحديد من السطور الأولى مسألة ضرورية لجذب الأنظار إلى المسألة الأساسية التي تجري أمامنا، والابتعاد عن التكهنات حول فرص نجاح أو فشل الاتفاق، فالإقرار بأن هذه الوثيقة يمكن أن تنهار، أو تفشل المفاوضات التي بدأت صباح الأحد 21 حزيران الجاري، هي كلها احتمالات واردة، لكن ظهور الرئيس الأمريكي على هامش قمّة مجموعة السبع، وهو يوقع أمام الصحافة على وثيقة مذلة بالنسبة للولايات المتحدة، هو بحد ذاته ما ينبغي الوقوف عنده! ما الذي دفع الولايات المتحدة للقيام بهذا وأمام الجميع؟ والأهم، ما هي خيارات واشنطن حقاً؟

مذكّرة التفاهم وما جاء فيها

في 17 حزيران الجاري وقّع ترامب في قصر فيرساي على مذكرة التفاهم من 14 بنداً، حملت عنوان: «مذكرة تفاهم في إسلام آباد بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية» أقرّت واشنطن بموجبها بالغالبية العظمى من شروط إيران لإنهاء الحرب، ويُعد ما جاء فيها مكاسب استراتيجية واقتصادية وسياسية غير مسبوقة لإيران، تجاوزت كل التوقعات، حيث حصلت على وقف دائم وفوري لإطلاق النار دون تنازلات عسكرية، وانتزعت اعترافاً أمريكياً بسيادتها ووحدة أراضيها، مع التزام أمريكي برفع الحصار البحري خلال 30 يوماً، وسحب جميع القوات الأمريكية من محيط إيران خلال 30 يوماً من الاتفاق النهائي، مما ينهي الوجود العسكري المباشر على حدودها. وفيما يخص مضيق هرمز، منحت المذكرة إيران دوراً محورياً غير مسبوق، حيث تتحمل هي مسؤولية ضمان المرور الآمن للسفن التجارية لمدة 60 يوماً، دون فرض أي رسوم، كما تمنحها الحق في إجراء حوار مع سلطنة عُمان «بالتشاور مع دول الخليج فقط» لتحديد آليات الإدارة المستقبلية والخدمات البحرية في المضيق، مما يكرس عملياً نفوذها السيادي على هذا الممر الحيوي. بالإضافة إلى ذلك، حصلت إيران على التزام أمريكي بإنهاء جميع العقوبات الدولية والأمريكية الأحادية، والإفراج الفوري عن جميع أصولها المجمّدة وتحريرها بالكامل، والسماح بتصدير نفطها مع كامل الخدمات المصرفية والتأمينية، والأهم، خطة إعمار شاملة بقيمة لا تقل عن 300 مليار دولار بتسهيل أمريكي وبتمويل من شركائها الإقليميين، مع إبقاء برنامجها النووي في الوضع القائم، والاكتفاء بتعهد سياسي بعدم السعي للأسلحة النووية، وكل ذلك يُرفع إلى مجلس الأمن بقرار ملزم يُكرّس هذه المكاسب دولياً، مما يعني أن إيران خرجت من الحرب منتصرة على جميع المستويات.

الدور «الإسرائيلي» التخريبي

كان الموقف «الإسرائيلي» واضحاً منذ البداية في رفض اتفاق من هذا النمط، أو أي اتفاق آخر! بل عملت تل أبيب طوال المدة الماضية على استمرار هذه الحرب، كونها واحدة من أدواتها لتنفيذ مشروعها التدميري «إسرائيل العظمى»، إلا أن حسابات الولايات المتحدة والظروف القاسية التي نتجت عن الحرب، كانت تضع واشنطن أمام واحد من احتمالين: إما الخروج والقبول بالخسارة الحالية أو الانتظار لأكثر وتحمّل خسائر أضخم بكثير! أي إننا نراقب مشهداً جديداً من مشاهد التناقضات بين الولايات المتحدة و«إسرائيل». والخطير في المسألة، أن الحركة الصهيونية كانت دائماً تملك مفاصل مهمة من القرار الأمريكي، وهذا ما يؤدي إلى مستوى غير مسبوق من الصراع الداخلي، الصراع الذي يتمحور لا على الموقف من «إسرائيل» بل فعلياً على دور الولايات المتحدة على الساحة العالمية ومستقبلها.

المهاترات الحالية بين مسؤولين «إسرائيليين» وآخرين أمريكيين لن تتوقف قريباً وستتصاعد أكثر، ويمكن طبعاً أن تؤثر على سير الاتفاق والمفاوضات، وخصوصاً أن جيش الاحتلال لم يلتزم بالتهدئة في لبنان بشكل كامل، ويحاول من خلال استفزازه أن يُقوّض الاتفاق. وهو ما دفع نائب الرئيس الأمريكي جيه دي فانس لتوجيه انتقادات وتحذيرات لتل أبيب بنبرة حادة غير معهودة في الخطاب الرسمي الأمريكي، إذا أشار فانس إلى أن الخيار العسكري لم يعد حلًّا مستداماً للتهديدات التي تواجهها «إسرائيل»، وذكر حكومة نتنياهو أن ترامب هو «رئيس الدولة الوحيد في العالم المتعاطف مع [إسرائيل] في هذا الوقت» ولذلك يجب على تل أبيب من وجهة نظره أن تعيد حساباتها، وتحاول الحفاظ على آخر حليف لها! ولم يتردد فانس في التذكير، أن «ثلثي الأسلحة الدفاعية التي حمت [إسرائيل] بنيت بأيدٍ أمريكية، ودفع ثمنها دافعو الضرائب الأمريكيون».

في قصر فيرساي وقع ترامب وثيقة إذلال أمريكية معترفاً بانتصار إيران ومعلناً انتهاء عصر التفوق الصهيوني في المنطقة بأسرها

ما الذي دفع واشنطن للتوقيع؟

إن الاحتمالات مفتوحة، لكن الولايات المتحدة مستمرة حتى اللحظة، إذ بدأ نائب الرئيس جولة المفاوضات المقررة في سويسرا مع الجانب الإيراني وبرعاية باكستانية، ورغم كل المخاطر الأمنية وتحديداً الأنباء التي تتحدث عن مخططات «إسرائيلية» لاغتيال الوفد الإيراني، إلا أن الجولة بدأت بالفعل، لكن وفي أثناء انتظار نتائجها يظل السؤال الذي يطرح نفسه فعلاً هو:

ما الذي دفع واشنطن وترامب تحديداً للتوقيع على مذكرة التفاهم هذه؟

وصف يانيس فاروفاكيس السياسي والوزير اليوناني السابق، ما جرى بين إيران والولايات المتحدة بأنّه «معاهدة فيرساي معكوسة» ففي نهاية الحرب العالمية الأولى أجبر المنتصرون ألمانيا المهزومة أن تدفع تعويضات مالية باهظة، وأجبروها على تحمل مسؤولية الحرب كاملة، مما أدى إلى إذلالها وإضعافها اقتصادياً، ويرى فاروفاكيس: أن ما يجري الآن معاكس تماماً، إذ أجبر من يدعي الانتصار «أي واشنطن» على فك تجميده لأموال إيران، وتعهد بتسهيل إعادة الإعمار! والمشكلة هي أن كل ذلك جرى علناً أمام الجميع، ولذلك لم يعد من الممكن تجنب نتائجه حتى لو انهار الاتفاق نفسه!

إن مشكلة واشنطن تكمن في أنّها لم تنجح في تحقيق أهدافها عبر الحرب الخاطفة، وتلقت ضربات موجعة جداً، وخسائر فادحة تحديداً بالعتادً النوعي المنتشر في الخليج، من رادارات وأنظمة اتصالات وغيرها، ورغم كل الضغوط على إيران ظلت الأخيرة قادرة على تنفيذ ضربات نوعية لقطاعات حيوية للولايات المتحدة، من الخليج إلى «إسرائيل»، والمشكلة الأكبر أن طهران استطاعت السيطرة التامة على مضيق هرمز، ما جعلها قادرة على التحكم بـ 20% من تجارة الطاقة عالمياً، فضلاً عن غيرها من السلع الأساسية، والأخطر من ذلك، أن استمرار الضربات على الخليج كان يعني فعلياً تعطيل حلقة البترو- دولار، أي وقف جزء كبير من الأموال التي يفترض أن تتدفق إلى الاقتصاد الأمريكي، والتي تهدد بشكل أساسي قطاعات الذكاء الاصطناعي التي تحتاج إلى تمويل ضخم، كان يفترض أن يأتي بنسبة كبيرة من الخليج. هذا بالإضافة إلى أن تأثيرات الحرب على أسواق الطاقة كانت كبيرة جداً، ما دفع الولايات المتحدة لضخ كميات كبيرة من الاحتياطات النفطية، حتى وصلت إلى مستوى منخفض كثيراً بحوالي 350 مليون برميل، والتي تكفي الولايات المتحدة شهراً واحداً، وهو ما اعترف به ترامب علناً بوصفه أحد الأسباب التي دفعته للتوقيع! وهو ما يشير إلى حجم المأزق الذي اضطرت واشنطن لمواجهته.

من جهة أخرى، كان مستوى التخبط داخل دوائر صنع القرار غير مسبوق، وتحديداً داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية، ويبدو أن الرئيس الأمريكي بات على يقين أن البنية القائمة لم تعد قادرة على الصمود أمام هذا المستوى غير المسبوق من الضغوط، وعلى هذا الأساس كان ينبغي وقف هذا التصعد، حتى وإن بشكل مؤقت، فالإقالات التي جرت داخل المؤسسة الأمنية والعسكرية كانت واسعة جداً، وإن تغيرات بهذا الحجم لا يمكن أن تمر دون ردود فعل، هذا فضلاً عن وجود تقارير تحدثت عن أن قادة في القيادة المركزية الأمريكية «سنتكوم» كانوا يتصرفون أحياناً دون تفويض مباشر من الرئيس، مما جعل ترامب يشعر بضعف تأثيره على مجريات الحرب الميدانية.

إن عادت الحرب، أو توصل الجانبان بالفعل إلى اتفاق، ستكون إيران بذلك قد فرضت بغطاء روسي صيني واقعاً إقليمياً جديداً، واقعاً لم تعد فيه «إسرائيل» صاحبة السيادة، ولن يكون بالإمكان أن تعيد الولايات المتحدة ترميم ما جرى تهديمه، لا من العتاد والقواعد العسكرية فحسب، بل أيضاً من الثقة بقدراتها وهيمنتها التي تحطمت أمام الجميع.

الحرب الأوكرانية: إلى أين يتجه التصعيد؟

تستمر الحرب الروسية الأوكرانية كحرب استنزافٍ طويلة، لكن تحت سطح الجمود الظاهري تتراكم مؤشرات مهمة على المستويين العسكري والسياسي، تشير إلى أن الأشهر المقبلة قد تحمل تصعيداً أكبر من السابق.

■ يزن بوظو

بينما تواصل موسكو تقدمها البطيء على الجبهات، يبدو أن العواصم الأوروبية، ومعها أوكرانيا، تحاول دفع الصراع نحو مستوى أعلى من الضغط والمواجهة، في سباق واضح مع الزمن، قبل أن تفرض الوقائع العسكرية نفسها على أي تسوية مستقبلية.

تعويض الخسائر الميدانية باستهداف العمق الروسي

ميدانياً، لا تزال المعارك الأعنف تتركز في جبهة دونباس، حيث تواصل القوات الروسية الضغط على المحاور الرئيسية المؤدية إلى سلافيانسك وكراماتورسك، وهما المدينتان اللتان تمثلان آخر المراكز الكبرى المتبقية للقوات الأوكرانية في الجزء الأكبر من دونباس. وفي الوقت نفسه تستمر العمليات الروسية في محاور زاباروجيا وسومي وخاركوف، ضمن استراتيجية تعتمد الاستنزاف التدريجي للقوات الأوكرانية، وتفكيك قدراتها الدفاعية، بدلاً من البحث عن اختراقات سريعة ومكلفة.

في المقابل، تحاول كييف تعويض خسائرها على خطوط التماس من خلال توسيع نطاق الضربات داخل العمق الروسي. فخلال الأسابيع الأخيرة شهدت روسيا واحدة من أكبر موجات الهجمات بالطائرات المسيّرة منذ بداية الحرب، استهدفت منشآت نفطية ومطارات ومراكز لوجستية، وحتى مناطق قريبة من موسكو، وقد تحولت هذه الهجمات إلى عنصر أساسي في الاستراتيجية الأوكرانية الجديدة، التي تقوم على نقل جزء من كلفة الحرب إلى الداخل الروسي، وإظهار أن موسكو ليست بمنأى عن آثار الصراع في محاولات حثيثة لأعلى درجات من الاستفزاز. لكن هذه الضربات تحمل في الوقت نفسه بعداً سياسياً لا يقل أهمية عن بعدها العسكري. فالهجمات المتكررة على العمق الروسي، يُنظر إليها في موسكو باعتبارها استفزازاً متصاعداً يجري بدعم مباشر، أو غير مباشر من الدول الغربية، سواء عبر المعلومات الاستخباراتية أو التكنولوجيا أو الدعم اللوجستي، ولذلك فإن أثرها الفعلي لا يقاس فقط بحجم الأضرار التي تلحقها، بل أيضاً بحجم التوتر الذي تخلقه داخل المؤسسة الأمنية والعسكرية الروسية.

سياسياً: خلاف أوروبي وثبات روسي

على المستوى السياسي، تبدو أوروبا اليوم أقل وحدة مما تحاول إظهاره، فخلال الأيام الماضية برزت خلافات أوروبية واضحة حول ملف التفاوض مع روسيا، وحول الجهة التي تمتلك حق تمثيل القارة الأوروبية في أي عملية سياسية مستقبلية. فقد أثارت الاتصالات التي أجراها رئيس المجلس الأوروبي أنطونيو كوستا مع موسكو اعتراضات داخل عدد من العواصم الأوروبية، بعضها يرى أن على الدول الأوروبية الكبرى «بريطانيا– المانيا– فرنسا» القيام بهذا الدور، وأخرى ترى أن دفع مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلى الواجهة يعد خياراً أفضل، في حين طالبت بولندا بشكل صريح بأن يكون لها موقع أساسي على أي طاولة مفاوضات، حيث تعتبر نفسها دولة مواجهة مباشرة، وتقع عليها تداعيات الحرب أكثر من غيرها.

ليكشف هذا الجدل حقيقة أن الأوروبيون يدركون أكثر فأكثر أن الحرب دخلت مرحلة يصعب حسمها عسكرياً، وأن البحث عن مخارج سياسية أصبح ضرورة، لكنهم في الوقت نفسه عاجزون عن الاتفاق على شكل هذه المخارج، أو على الجهة التي تتولى إدارتها، ولهذا تظهر أوروبا اليوم ككتلة تعاني من تناقضات داخلية متزايدة، رغم استمرار خطابها العلني الموحد تجاه روسيا.

في المقابل، يبدو الموقف الروسي أكثر ثباتاً ووضوحاً، فالتصريحات الصادرة عن الرئيس فلاديمير بوتين ووزير الخارجية سيرغي لافروف، خلال الأشهر الأخيرة، تكرر الفكرة نفسها تقريباً: لا معنى لأي مفاوضات لا تعالج الأسباب الجذرية للصراع، وفي مقدمتها توسع الناتو شرقاً، والوضع الأمني في أوكرانيا، وطبيعة النظام السياسي والعسكري الذي تشكل هناك بعد عام 2014.

ومن هذه الزاوية، لا تبدو موسكو كطرف يشعر بأنه تحت ضغط يجبره على تقديم تنازلات جوهرية. بل على العكس، فالخطاب الروسي يوحي بأن القيادة الروسية تعتقد أن عامل الزمن يعمل لصالحها أكثر مما يعمل لصالح خصومها، ولذلك تستقبل روسيا الوفود والوسطاء، سواء من تركيا أو من بعض الدول الأوروبية، لكنها لا تبدي استعداداً للتراجع عن أهدافها الأساسية، أو القبول بتسويات مؤقتة لا تعالج جوهر الأزمة كما تراه موسكو.

تتصاعد حرب الاستنزاف بهجمات أوكرانية على العمق الروسي وخلافات أوروبية بينما تتمسك موسكو بأهدافها وسط مخاطر انزلاق أوسع

الجبهة الإيرانية تلقي بظلّها على أوكرانيا

من المهم أيضاً النظر إلى التطورات الأوكرانية ضمن السياق الدولي الأوسع. فالولايات المتحدة خرجت مؤخراً من المواجهة مع إيران بهزيمة كبرى. ولذلك تواجه واشنطن اليوم حاجة سياسية واستراتيجية لإظهار قدرتها على تحقيق إنجازات في ساحات أخرى، ومن هنا يمكن فهم جزء من الاندفاعة الغربية المتزايدة لدعم أوكرانيا عسكرياً وسياسياً، والضغط باتجاه تصعيد العمليات ضد روسيا، وتصاعد وتيرة الهجمات في العمق الروسي خلال الأسبوعين الأخيرين.

ذلك لا يعني بالضرورة وجود قرار أمريكي مباشر بالتصعيد مع موسكو، لكنه يعني على الأقل، أن المؤسسة الغربية والأمريكية خاصة، تحتاج إلى تسجيل اختراق، أو تقدم ما على الجبهة الأوكرانية، أو غيرها.. لتعويض التراجع المعنوي والسياسي الذي أصابها في ملفات أخرى. ولذا تبدو مؤشرات التصعيد الحالية جزءاً من محاولة أوسع لإعادة الإمساك بزمام المبادرة على المستوى الدولي.

بولندا و«النازية الجديدة» في أوكرانيا

من بين التطورات اللافتة أيضاً كانت الأزمة التي انفجرت بين أوكرانيا وبولندا بعد قرار الرئيس البولندي سحب أعلى وسام شرف من الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي على خلفية تسميته لإحدى الوحدات العسكرية الأوكرانية باسم «جيش التمرد الأوكراني»، وهو تنظيم قومي متطرف ارتبط تاريخياً بمجازر راح ضحيتها عشرات آلاف البولنديين خلال الحرب العالمية الثانية.

وبعيداً عن البعد التاريخي المباشر للخلاف، فإن القضية تكشف مشكلة أعمق تتعلق بطبيعة القوى السياسية والأيديولوجية التي برز نفوذها داخل أوكرانيا خلال السنوات الماضية، فالحضور القوي للتيارات القومية المتشددة لم يعد قضية تثير حساسية روسيا وحدها، بل بدأ يتسبب بإشكالات حتى مع بعض الحلفاء الأوروبيين أنفسهم. وما جرى مع بولندا يقدم مثالاً واضحاً على أن التناقضات التاريخية والتطرف القومي الحاضر داخل كييف والمعسكر الداعم لها بات مشكلة لجيرانها. وربما، لأسباب تاريخية معروفة مع ألمانيا النازية، فإن حساسية بولندا تجاه هكذا أمر تعد أعلى من غيرها.

حرب استنزاف مستمرة

في المحصلة، لا تزال الحرب الروسية الأوكرانية محكومة بمنطق الاستنزاف الطويل أكثر من أي شيء آخر. ففي حين يحاول الأوروبيون تسريع الأحداث، ويضغطون باتجاه مزيد من التصعيد والاستفزاز، ويبحثون عن وسائل لإجبار موسكو على التراجع، أو القبول بشروط تفاوضية جديدة، أو حتى دفعها للخيار النووي، تواصل روسيا نهجاً أكثر هدوءاً وبروداً، معتمدة على تقدم تدريجي، وعلى قناعة بأن ميزان القوى الاستراتيجي يتحرك لصالحها وإن ببطء، وبالمحصلة سيفرض تغييرات على الساحة الأوروبية.

لكن هذا الهدوء لا يعني غياب المخاطر، فكل ضربة جديدة في العمق الروسي، وكل خطوة تصعيدية جديدة من جانب أوروبا أو الناتو، تساهم في تراكم الغضب داخل الأوساط الروسية السياسية والعسكرية. وإذا استمرت القارة الأوروبية في دفع الأمور نحو حافة الهاوية، من دون ظهور قوى سياسية قادرة على كبح هذا المسار في الوقت المناسب، فإن خطر الانزلاق إلى مواجهة أوسع سيبقى قائماً، وعندها لن يعود الحديث مقتصراً على حرب أوكرانيا وحدها، بل على مستقبل الأمن الأوروبي بأكمله، وعلى احتمالات تصعيد قد تصل إلى مستويات لم يشهدها العالم منذ ذروة الحرب الباردة على الأقل.

ليبيا... هل تدفع مخاوف النخب القديمة نحو تسوية جديدة؟

منذ إسقاط نظام معمر القذافي عام 2011، تعاقبت المبادرات الدولية والحوارات السياسية في ليبيا، لكن الأزمة بقيت تدور في الحلقة نفسها، حيث تحولت المؤسسات الانتقالية إلى جزء من المشكلة بدلًا من أن تكون أداة للحل، وأصبحت الانقسامات السياسية والجهوية شبكة مصالح متشابكة حالت دون الوصول إلى تسوية دائمة.

■ معتز منصور

وفي الوقت الذي تحاول فيه الأمم المتحدة إعادة إحياء مسارها التقليدي، ظهرت مبادرة أمريكية جديدة، تقودها واشنطن، عبر مبعوثها إلى أفريقيا مسعد بولس، لتفتح الباب أمام مرحلة جديدة من التنافس على صياغة مستقبل السلطة في ليبيا، وهو ما دفع المؤسسات السياسية القائمة إلى التحرك سريعا لتقديم خريطة طريق مضادة، خشية أن تصبح هي نفسها ضحية التسوية المقبلة.

ورغم الضجيج الإعلامي الذي رافق الاجتماعات التي رعتها المبعوثة الأممية هانا تيتيه، بمشاركة ثلاثين شخصية ليبية، فإن الحوار المهيكل الذي تقوده الأمم المتحدة لا يبدو أنه يخرج عن المسار التقليدي الذي لازم الملف الليبي خلال السنوات الماضية. فالمقترحات التي خرج بها الاجتماع، سواء المتعلقة بتشكيل لجنة مشتركة لإعداد القاعدة الدستورية والقوانين الانتخابية، أو إطلاق حوار سياسي موسع، أو حتى اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي، تبقى في نهاية المطاف توصيات غير ملزمة، سرعان ما تصبح هي نفسها موضع خلاف بين المشاركين.

لكن التطور الأكثر أهمية، جاء عبر المبادرة التي كشف عنها المبعوث الأميركي ورجل الاعمال مسعد بولس، تتجه نحو شرعنة واقع النفوذ الحالي عبر صيغة لتقاسم السلطة بين العائلتين الأكثر حضورا في المشهد الليبي؛ عائلة حفتر في الشرق، وعائلة الدبيبة في الغرب.

ووفقا للتسريبات المتداولة، فإن الخطة الأمريكية تقوم على الإبقاء على عبد الحميد الدبيبة في رئاسة الحكومة، مقابل منح صدام حفتر دورا محوريا في قيادة مجلس تنفيذي رئاسي جديد، مع إسناد مواقع أمنية لشخصيات مقربة من الدبيبة، في صيغة تبدو أقرب إلى ترتيب عائلي لتقاسم النفوذ منها إلى مشروع لبناء مؤسسات دولة حديثة.

هل نحن أمام مبادرة سياسية أم أمام صفقة تجارية؟

الولايات المتحدة التي تتحدث عن توحيد المؤسسات الليبية، لا تخفي في الوقت نفسه اهتمامها المتزايد بقطاع الطاقة، إذ أعلن بولس صراحة أن واشنطن تشجع شركات النفط الأمريكية الكبرى على توسيع استثماراتها في ليبيا، مشيرا إلى دخول شركتي شيفرون وكونوكو فيليبس إلى السوق الليبية. وفي ظل الاضطرابات التي تشهدها أسواق الطاقة العالمية، والتوترات المرتبطة بمنطقة الخليج ومضيق هرمز، تكتسب الاحتياطات النفطية الليبية أهمية إضافية بالنسبة للولايات المتحدة، بما يجعل الاستقرار السياسي المطلوب استقرارا وظيفيا، يضمن تدفق النفط والاستثمارات أكثر مما يؤسس لدولة مستقرة وقادرة.

المبادرة يبدو أنها تلاقي قبولا لدى المشير خليفة حفتر، حيث اعتبرها «من نوع فريد ومتميز وتستند إلى الواقعية»، ومن المرجح أن تلاقي قبولا لدى الطرف المقابل، ليمثل كسرا للانقسام التقليدي بين شرق ليبيا وغربها، هذا التحول تحديدا هو ما أثار قلق المؤسسات السياسية القائمة. فالمبادرة الأمريكية لا تهدد فقط التوازنات القائمة، بل تهدد أيضا بإنهاء دور الأجسام السياسية التي ظلت طوال السنوات الماضية تحتكر العملية السياسية. ولذلك لم يكن مستغربا أن يشهد المشهد الليبي تقاربا سريعا بين رؤساء المجلس الرئاسي، ومجلس النواب، والمجلس الأعلى للدولة، الذين أعلنوا بصورة مفاجئة وثيقة مبادئ، وخريطة طريق جديدة لإنهاء المرحلة الانتقالية.

والمفارقة اللافتة، أن القوى نفسها التي عجزت عن التوصل إلى توافقات حقيقية طوال ثلاثة عشر عاما، وجدت نفسها قادرة على الاتفاق خلال ساعات قليلة، بمجرد شعورها بأن مبادرة خارجية قد تؤدي إلى تجاوزها وإخراجها من المعادلة.

ومع ذلك، فإن هذا الضغط الخارجي قد ينتج نتيجة لم تكن متوقعة، إذ قد تجد النخب السياسية الليبية نفسها مضطرة إلى تقديم تنازلات حقيقية لأول مرة، ويدفع لقيادة مرحلة انتقالية بأيدي الليبيين أنفسهم، وهو ما يفسر الترحيب الذي صدر عن جامعة الدول العربية بخريطة الطريق الجديدة، باعتبارها فرصة لإعادة بناء الزخم السياسي وتوحيد المؤسسات.

وفي المحصلة، تبدو ليبيا اليوم أمام لحظة مختلفة. فالمسار الدولي يواصل الدوران في دائرة مفرغة، بينما تحاول واشنطن فرض مقاربة أقرب إلى صفقة تجارية، تقوم على شرعنة موازين القوى القائمة، وضمان المصالح النفطية الأمريكية، في حين تسعى النخب السياسية التقليدية إلى الدفاع عن مواقعها، عبر إطلاق مسار ليبي داخلي. وبين هذه المسارات الثلاثة، قد تكون المفارقة الكبرى أن المبادرة الأمريكية، التي تهدف أساسا إلى إعادة توزيع السلطة بين القوى النافذة، قد تدفع الخصوم التقليديين، للمرة الأولى منذ سنوات، إلى تقديم التنازلات التي فشلوا في تقديمها طوال ثلاثة عشر عاما. لكن السؤال الذي سيبقى مفتوحا، هو ما إذا كانت هذه التنازلات ستقود إلى بناء دولة ليبية موحدة، أم أنها ستفضي فقط إلى إعادة إنتاج نظام جديد لتقاسم النفوذ تحت عناوين مختلفة.

الاستفزاز التايواني الجديد... تجنيد افتراضي عبر الإنترنت

فتحت تايبيه في خطوة تصعيدية تعكس عمق المأزق الذي تعيشه السلطات الانفصالية فيها جبهة مواجهة جديدة عبر المضيق، إذ أطلق مكتب الأمن القومي التايواني «NSB» في منتصف حزيران الجاري، موقعاً إلكترونياً، ومنصة رقمية مخصصة لجمع المعلومات الاستخباراتية، وتحريض المواطنين الصينيين على التجسس ضد بكين.

■ حلا الحايك

وبررت الوكالة التايوانية هذا الإجراء السافر بادعاءات واهية حول الأوضاع الداخلية في الصين، حيث جاء في بيانها الرسمي: أن المنصة تمثل قنوات آمنة لـ «العدد المتزايد من الأشخاص الذين سئموا نظام الصين ويريدون التغيير» داعية من «يشاركونها القيم الديموقراطية» إلى التعاون. كما أضافت تايوان صراحة، أنها تقتدي بالغرب في هذه الممارسات، مشيرة إلى أن «هذه الخطوة جاءت بالإشارة إلى الممارسات التي اعتمدتها وكالات الاستخبارات في الولايات المتحدة وبريطانيا و[إسرائيل]».

وتم الإعلان عن المنصة من خلال مقطع فيديو مُولّد بتقنية الذكاء الاصطناعي، مدته دقيقة، يظهر موظفاً حكومياً صينياً يشاهد إبعاد زملاء له، والتحقيق معهم «ما يعكس جواً من التوجس السائد في ظل النظام الشمولي الصيني»، وفقاً للبيان.

الرد الرسمي الصيني جاء سريعاً، إذ أدانت الحكومة الصينية بشدة هذه الخطوة التي تستهدف السيادة والأمن القومي الصينيين. وفي مؤتمر صحفي عقده المتحدث باسم مكتب شؤون تايوان في الصين، تشن بين هوا، أكد أن بكين لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه الانتهاكات، معلناً أن تايوان تمارس «سرقة معلومات استخباراتية، والتسلل، وأنشطة التخريب، مما يؤدي إلى تصعيد المواجهة عبر المضيق وتقويض العلاقات». وتابع المتحدث الصيني محذراً من التبعات القانونية والسياسية الصارمة لهذه التحركات الاستفزازية، قائلاً: «إن هذا يكشف تماماً موقفهم المؤيد لاستقلال تايوان، وعنادهم، وعقلية المواجهة، ورفضهم تغيير مسارهم... إننا ندين هذا بشدة وسنتخذ إجراءات مضادة حاسمة». كما شدد على ملاحقة المتورطين جنائياً بموجب قوانين حماية الأمن القومي.

لا يمكن فصل هذا الاستفزاز التايواني عن السياق الأوسع المرتبط بالإستراتيجية الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. إن الإعلان التايواني عن محاكاة الأساليب الأمريكية– مثل: مقاطع الفيديو التي نشرتها وكالة المخابرات المركزية «CIA» باللغة الماندارينية سابقاً لاستقطاب الجواسيس– يؤكد في الجوهر تبعية تايبيه المطلقة للإملاءات الأمريكية.

ولا تعبر هذه المنصة الاستخباراتية عن حاجة أمنية ذاتية لتايوان، بل هي حلقة جديدة من مسلسل إشعال التوترات المفتعلة على حدود الصين. إذ تسعى الولايات المتحدة، عبر استخدام تايوان كـ «وكيل» مطيع، إلى خلق بؤر استنزاف دائمة حول بكين، بهدف عرقلة صعودها الاقتصادي والتكنولوجي المستقل، واحتواء نفوذها المتنامي عالمياً.

وكذلك يثبت تحويل جزيرة تايوان إلى منصة عدوان رقمي واستخباراتي، أن النظام الانفصالي مستعد للتضحية بالاستقرار الإقليمي من أجل خدمة مصالح الإمبريالية الغربية، التي ترى في وحدة الأراضي الصينية تهديداً مباشراً لهيمنتها على العالم.

ما الذي يُبيّته الاتحاد الأوروبي

مع انعقاد قمة الاتحاد الأوروبي الصيفية، يجد الاتحاد نفسه في مرحلة تتشابك فيها التعديلات الداخلية مع الضغوط الخارجية.

■ يانغ تشي

من الداخل: تراجع أثر الصدمة التي ألحقها التضخم المرتفع باقتصاد الاتحاد الأوروبي، لكن مفاعيله لا تزال مستمرة، إذ تبقى تكاليف معيشة السكان مرتفعة، ويتباطأ تعافي الاستهلاك والاستثمار. كما أن التحول في مجال الطاقة يتواصل، لكنه يجلب معه ارتفاعا في التكاليف وإعادة تشكيل للبنية الصناعية. وتتباطأ وتيرة النمو في بعض الصناعات الأساسية، بينما تواجه المزايا التنافسية التقليدية تحديات جديدة.

من الخارج: يرزح الاتحاد الأوروبي كذلك تحت قدر كبير من عدم اليقين. فطول أمد الأزمة الأوكرانية يواصل الضغط على الاتحاد الأوروبي في المستويات الأمنية والمالية والسياسية، كما أن تجدد التوتر في الشرق الأوسط يزيد من اضطراب سوق الطاقة العالمية. أما ألمانيا، بوصفها قلب الاقتصاد الأوروبي، فقد خفّضت مؤخرا توقعاتها للنمو الاقتصادي مرة أخرى، وهذا يوضح من جانب آخر، أن قاعدة التعافي في الاتحاد الأوروبي لا تزال هشة.

أما السياسة الاقتصادية والتجارية تجاه الصين، فليست محور التركيز الوحيد، لكنها تبقى دائما نقطة أساسية يصعب تجاوزها. والسبب في ذلك، أن كثيرا من النقاشات الحالية في الاتحاد الأوروبي تعود في النهاية إلى سؤال واحد: في ظل التحولات السريعة في بنية الاقتصاد العالمي والنظام الصناعي، كيف يستطيع الاتحاد الأوروبي الحفاظ على قدرته التنافسية، وإعادة البحث عن توازن بين النمو والأمن؟

هناك مسار يقوم على دفع التحديث الصناعي عبر الإصلاح الداخلي، وتحسين بيئة الاستثمار، وخفض الكلفة المؤسسية، ورفع كفاءة الإنتاج. وهناك مسار آخر يميل أكثر إلى استخدام أدوات الدفاع التجاري وسياسات الحماية الصناعية، من أجل منح الصناعات المحلية وقتاً للتكيُّف وهامشا للمناورة.

تقف الصين في قلب هذا النقاش. لذلك، فإن احتمال ظهور احتكاكات تجارية أوضح بين الصين والاتحاد الأوروبي في المستقبل لم يعد مسألة اقتصادية وتجارية ثنائية فقط. فهو يعكس، في ظل الضغط الاقتصادي والانتقال الصناعي والقلق الجيو–أمني، سؤالا أعمق داخل الاتحاد الأوروبي: هل سيواصل التمسك بالانفتاح، أم سيعزز أدوات الدفاع أكثر؟

بحسب تقارير وسائل إعلام ألمانية، توصلت الأطراف في اليوم الأول من القمة إلى توافق على أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يعمّق الحوار مع بكين، وأن يستخدم أدواته السياسية على نحو أسرع في الوقت نفسه. وإلى جانب ذلك، يجب على المفوضية الأوروبية أن تضع إجراءات جديدة لمواجهة مشكلة «فائض القدرة الإنتاجية» في المجال الصناعي، ومن بين المقترحات المطروحة، فرض رسوم جمركية أوروبية على غرار النموذج الأمريكي. وهناك فكرة أخرى تطلب من الشركات الأوروبية أن تحقق تنويعا في مصادر الإمداد في المجالات الحيوية، مع التخطيط أيضا لإنشاء «مكافأة التنويع» «Bonus–Diversifizierungs» لتحفيز الشركات التي تفعل ذلك.

ولفهم سبب وصول سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الصين إلى ما هي عليه اليوم، يمكن تتبعها عبر عدة محطات رئيسية: طرح «التعريف الثلاثي» للصين في عام 2019، وصدور «تقرير التنافسية الأوروبية» الذي أعده دراغي في عام 2024، ثم الاجتماع التنسيقي المغلق الذي عُقد داخل الاتحاد الأوروبي في نهاية الشهر الماضي حول القضايا الاقتصادية والتجارية والأمن الصناعي المرتبطة بالصين.

ظهور «التعريف الثلاثي»

في آذار 2019، أصدرت المفوضية الأوروبية وثيقة «الرؤية الاستراتيجية الأوروبية الصينية». وقد عُدّت هذه الوثيقة لاحقاً، على نطاق واسع، نقطة تحول مهمة في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الصين. عرّفت الوثيقة الصين للمرة الأولى بطريقة معقدة إلى حد كبير: فهي في الوقت نفسه «شريك تعاون»، و«منافس اقتصادي»، و«خصم مؤسسي». وهذا هو ما صار يُعرف لاحقاً باسم «التعريف الثلاثي» للصين.

لا تكمن أهمية هذا التعريف في الألفاظ المستخدمة فقط، بل في أنه يعكس تغيرا في الإطار الإدراكي الأوروبي للصين. منذ ذلك الحين، لم يعد الاتحاد الأوروبي ينظر إلى الصين بوصفها طرفا مهما للتعاون فقط، بل بدأ يقر بأن الصين قد تشكل أيضا منافسا طويل الأمد للاتحاد الأوروبي في النظام الصناعي، والقواعد التقنية، وطريقة تشغيل المؤسسات.

لم يظهر هذا التغير فجأة، بل كان نتيجة تراكم عوامل متعددة خلال أكثر من عشرة أعوام سابقة. بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، تبنى الاتحاد الأوروبي طويلاً، توقعا يقوم على «دفع التغير عبر التجارة»، إذ اعتقد أن الصين ستقترب تدريجيا من نموذج الحوكمة الاقتصادية الغربي خلال اندماجها في السوق العالمية. لذلك، ظل مركز الثقل في علاقة الاتحاد الأوروبي بالصين لفترة طويلة قائما على التعاون الاقتصادي والتجاري والاندماج في الأسواق.

لكن في منتصف العقد الثاني من القرن 21 وما بعده، بدأ الغرب، في أوروبا وأمريكا، يدرك تدريجيا أن مسار التنمية الصيني لم يسر وفق التصورات التي افترضها مسبقا. فالصين لم تكتف بنسخ النمط الصناعي الغربي، بل شكلت، بدلاً من ذلك، نظاما تنمويا يؤكد التنسيق الصناعي، والاستقلال التقني، والتوجيه عبر سياسات صناعية طويلة الأمد. وبعد إطلاق خطة «صنع في الصين 2025» عام 2015 على وجه الخصوص، بدأ الغرب، في أوروبا وأمريكا، يعي بوضوح أن الصين لم تعد مجرد قاعدة إنتاج منخفضة التكلفة داخل سلسلة التصنيع العالمية، بل دخلت بصورة منهجية إلى التصنيع الراقي، والصناعات المتقدمة، ومعدات الاتصالات، والطاقة الجديدة، والتقنيات الرقمية، وغيرها من المجالات التي كانت من المزايا التقليدية للاتحاد الأوروبي.

بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، كان ذلك يعني أن المنافسة لم تعد مجرد مواجهة بين شركات، بل صارت تصادما بين قدرات أنظمة صناعية كاملة. فصناعة الآلات الألمانية، والطيران الفرنسية، وتقنيات الاتصالات في شمال أوروبا، وغيرها من نقاط القوة الأساسية في الاتحاد الأوروبي، بدأت جميعها تواجه ضغوطاً ناجمة عن الصعود السريع لقدرات الشركات الصينية.

والأهم من ذلك، أن سلسلة من الأحداث المحددة عززت أكثر هذا التحول في الإدراك. في عام 2016، استحوذت مجموعة «ميديا» الصينية على شركة الروبوتات الصناعية الألمانية «كوكا KUKA»، ما أثار نقاشا واسعا في الأوساط السياسية والصناعية الألمانية، ودفع الاتحاد الأوروبي إلى الاهتمام أكثر بقضايا التقنيات الحساسة، والأمن الصناعي. ثم جاءت الخلافات حول معدات الجيل الخامس من «هواوي»، فدفعت الاتحاد الأوروبي أكثر إلى إعادة النظر في شركات التكنولوجيا الصينية من زاوية «الأمن القومي» و«الاعتماد الاستراتيجي».

في الوقت نفسه، أجبر التوتر المستمر في العلاقات الصينية الأمريكية الاتحاد الأوروبي على إعادة تقييم موقعه. في عهد حكومة ترامب، عرّفت أمريكا الصين رسميا بوصفها «منافسا استراتيجيا»، واتخذت قيودا تجارية وتقنية ضد الصين. ورغم أن الاتحاد الأوروبي لم يتبنَّ تماما نموذج المواجهة الشاملة على الطريقة الأمريكية، فإن تصعيد المنافسة الصينية الأمريكية دفعه مع ذلك إلى إعادة النظر في دوره داخل سلاسل الصناعة العالمية والبنية السياسية الدولية.

إضافة إلى ذلك، كان هناك داخل الاتحاد الأوروبي– بعد أزمة عام 2008 المالية– قدر معين من «الإرهاق من العولمة». فقد أدت هجرة الصناعات إلى الخارج، وتراجع التصنيع، واتساع فجوة الثروة، إلى إعادة فتح النقاش في كثير من الدول الأوروبية حول توزيع مكاسب العولمة. وقد أدّى التوسع السريع للصناعة التحويلية الصينية إلى تضخيم هذا النقاش أكثر.

في الوقت نفسه، بدأ الاتحاد الأوروبي يدرك تدريجيا أن الصين لن تندمج ببساطة في النظام الغربي القائم، بل ستظل موجودة على المدى الطويل كدولة كبرى، تملك منطقها الصناعي الخاص، وبنيتها المؤسسية، وتأثيرها العالمي.

ما الذي يهتم به تقرير دراغي حقاً؟

إنّ قدرة هذا التوازن على الاستمرار طويلاً تتوقف في النهاية على شرط أكثر حساسية: هل لا يزال اقتصاد الاتحاد الأوروبي يمتلك قدرة تنافسية كافية؟

خلال الأعوام الماضية، تباطأ النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي على نحو مستمر، وبدأت تظهر تدريجيا مشكلات، مثل: ارتفاع تكاليف الطاقة، ونقص الاستثمار الصناعي،

توصيف الصين كشريك ومنافس وخصم مؤسسي منذ 2019 ثم تقرير دراغي كشف القلق الصناعي الأوروبي العميق

تجاه الصين حقاً؟

وتراجع قدرة الابتكار. وهذا ما دفع الاتحاد الأوروبي من الداخل إلى إعادة مناقشة موقعه في الاقتصاد العالمي. في هذه الخلفية تحديدا، دعت المفوضية الأوروبية الرئيس السابق للبنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي إلى قيادة إعداد تقرير منهجي حول مستقبل التنافسية الأوروبية.

في أيلول 2024، صدر «تقرير التنافسية الأوروبية» رسميا. حظي هذا التقرير باهتمام واسع، ليس فقط بسبب توصياته السياسية، بل لأنه قدَّم قراءة منهجية نسبيا للمشكلات البنيوية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي حاليا. أشار التقرير إلى أن بعض الشروط الخارجية التي دعمت النموذج الاقتصادي الأوروبي لفترة طويلة تتغير. فبعد الصراع الروسي الأوكراني، أدت تعديلات بنية الطاقة الأوروبية، وتقلب أسعار الطاقة، إلى زيادة واضحة في الضغط على قطاع التصنيع. وفي الوقت نفسه، يعاد تشكيل نمط المنافسة الصناعية العالمية.

يرى التقرير، أن الاتحاد الأوروبي يواجه حاليا ضغطين تنافسيين مختلفين في النوع، أحدهما: من أمريكا. والآخر من الصين.

يتركز الضغط القادم من أمريكا أساسا في مجالات التكنولوجيا الرقمية والابتكار عالي التقنية. أما الضغط القادم من الصين، فيظهر أكثر في مستوى التصنيع والنظام الصناعي.

لكن إحدى الأفكار المهمة في التقرير، هي أن التحديات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي حاليا لا يمكن إرجاعها ببساطة إلى المنافسة الخارجية. فقد وجَّه التقرير نقدا مباشرا إلى حد كبير للمشكلات البنيوية الداخلية في الاتحاد الأوروبي.

فعلى سبيل المثال: في مسار الدفع نحو التحول الأخضر، وضع الاتحاد الأوروبي أهدافا عالية في المناخ وحماية البيئة، لكنه كان بطيئا في التقدم على صعيد الدعم الصناعي المرافق، وتكاليف الطاقة، وتنسيق الاستثمار. وكانت النتيجة أن بعض الشركات الصناعية تحملت ضغطا كبيرا. وفي الوقت نفسه، لم يشكل الاتحاد الأوروبي بعد منظومة صناعية محلية قوية بما يكفي في الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي وغيرهما من المجالات، بينما استمر نظامه التنظيمي في التشدد، ما زاد موضوعيا كلفة الابتكار والتوسع على الشركات.

إضافة إلى ذلك، تعد تغيرات البنية السكانية تحديا مهما للتنافسية الأوروبية على المدى الطويل. يتوقع التقرير، أن يواصل عدد السكان في سن العمل داخل الاتحاد الأوروبي الانخفاض مستقبلا، في حين يعتمد نظام الرفاه القائم بدرجة عالية على النمو الاقتصادي وقاعدة ضريبية مستقرة. وإذا لم ترتفع الإنتاجية على نحو واضح، فسيواجه النموذج الاقتصادي الأوروبي ضغوطا مالية وصناعية متزايدة.

يشدد دراغي خصوصا على أن أكبر خطر يواجه الاتحاد الأوروبي حاليا ليس المنافسة الآتية من دولة واحدة، بل نقص الاستثمار طويل الأمد وتراجع قدرة الابتكار. وقد أشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يواجه، للحفاظ على تنافسيته طويلة الأمد، فجوة استثمارية تقارب 750 مليارا إلى 800 مليار يورو سنويا. بمعنى آخر، حتى لو تمكن الاتحاد الأوروبي، عبر الحمائية، من تخفيف بعض ضغوط المنافسة الخارجية مؤقتا، فإن مشكلاته البنيوية طويلة الأمد ستظل صعبة الحل، إذا لم يستطع بناء مزايا تنافسية جديدة في صناعات المستقبل، مثل: الذكاء الاصطناعي، والرقمنة، والتصنيع المتقدم، وتقنيات الطاقة.

وقد لاقت هذه الفكرة صدى لدى عدد من الاقتصاديين الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي. فقد أشار مدير معهد فيينا للأبحاث الاقتصادية: غابرييل فيلبيرماير، بوضوح إلى أن إرجاع ضغوط التصنيع في الاتحاد الأوروبي ببساطة إلى «فائض القدرة الإنتاجية» الصيني ليس دقيقا، وأن المزايا التنافسية للصين في مجالات، مثل: الطاقة الشمسية والبطاريات، ناتجة أكثر عن ضخامة حجم الإنتاج الصيني، واكتمال سلاسل الصناعة، واستمرار الاستثمار، وليست فقط نتيجة الدعم الحكومي.

أما مدير معهد كيل للاقتصاد العالمي: موريتس شولاريك، فيرى، أن الاتحاد الأوروبي استفاد طويلاً في الماضي من الطاقة الرخيصة، واستقرار أسواق التصدير، ومكاسب العولمة، لكن حين تغيرت الشروط الخارجية لم تواكب بنية الصناعة الأوروبية هذا التغير، وهذا أيضا سبب مهم من أسباب ضغط التنافسية الحالي.

اجتماع أيار 2026 أعلن العلاقات التجارية غير مستدامة أوروبا تتأرجح بين الحوار مع بكين وتعزيز أدواتها الدفاعية

كما طرحت فيرونيكا غريم، العضو في «مجلس الحكماء الاقتصاديين الخمسة» في ألمانيا، أن إحدى المشكلات المهمة التي يواجهها الاتحاد الأوروبي حاليا تتمثل في تعقيد إجراءات الموافقات الإدارية، وارتفاع تكاليف التنظيم، ونقص حيوية أسواق رأس المال. وهذا يدفع بعض الشركات المبتكرة ورؤوس الأموال إلى الانتقال تدريجيا إلى مناطق أكثر توحيدا ومرونة في التمويل، وخصوصا أمريكا.

بعد صدور تقرير دراغي، ظهرت داخل الاتحاد الأوروبي قراءتان مختلفتان.

الأولى: تشدد على استعادة التنافسية عبر سياسة صناعية أكثر نشاطا، واستثمارات مشتركة، وابتكار تقني.

الثانية: تشدد أكثر على «الأمن الاقتصادي»، و«الحماية الصناعية»، والقدرة الدفاعية في وجه المنافسة الخارجية. والتحولات الحالية في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الصين تجري إلى حد كبير ضمن تذبذب مستمر بين هذين المسارين.

التغييرات السريعة

في 29 أيار من هذا العام، عُقد في مقر المفوضية الأوروبية في بروكسل اجتماع مغلق حول القضايا الاقتصادية والتجارية المرتبطة بالصين، وقد وصفته بعض وسائل الإعلام الأوروبية بأنه «اجتماع خاص بالصين».

رغم أن هذا الاجتماع لم يصدر عنه بيان مشترك علني كما يحدث في قمم الاتحاد الأوروبي، ولم يطرح فورا عقوبات أو إجراءات تجارية جديدة، فإنه عُدّ من قبل كثير من المراقبين إشارة مهمة إلى تغير سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الصين. فبعد انتهاء الاجتماع، صرّح الجانب الأوروبي للمرة الأولى، وعلى مستوى مرتفع نسبيا، بأن العلاقات التجارية الحالية بين أوروبا والصين «غير قابلة للاستدامة».

هذه العبارة، رغم ضبطها، تحمل دلالات سياسية غير خفيفة. فهي تعني أن الصين، في نظر جزء من صناع القرار في الاتحاد الأوروبي، لم تعد فقط شريكا تجاريا مهما أو منافسا في السوق، بل أصبحت تُدرج أكثر فأكثر ضمن إطار النقاش حول «الأمن الاقتصادي» و«مرونة الصناعة». الخلافات بين الدول الأعضاء ظلت واضحة دائما: ألمانيا تشدد على التعاون الاقتصادي والتجاري، وفرنسا تشدد على «الاستقلال الاستراتيجي»، وبعض دول أوروبا الشرقية تهتم أكثر بالأمن والجغرافيا السياسية، بينما تركز بعض دول جنوب أوروبا بدرجة أكبر على فرص الاستثمار والتجارة مع الصين.

العامل الأساسي الذي يدفع هذا التغير ليس الأيديولوجيا أو الجغرافيا السياسية فقط، بل الأهم هو: القلق الصناعي المتصاعد داخل الاتحاد الأوروبي. مع تعديل بنية الاقتصاد الصيني، واشتداد المنافسة في السوق العالمية، وتباطؤ نمو الاتحاد الأوروبي نفسه، بدأ عدد متزايد من صناع السياسات يقلقون من أنه إذا لم يستطع الاتحاد الأوروبي الحفاظ على تنافسية الصناعات الحيوية، فقد تتعرض قاعدته الصناعية لضغط مستمر في المنافسة طويلة الأمد.

يتركز هذا القلق أساسا في مجالات السيارات الكهربائية، والبطاريات، والطاقة الشمسية، والصلب، والصناعات الكيميائية، ومعدات الطاقة النظيفة. في هذه الخلفية، بدأ مفهوم «الصدمة الصينية 2.0» يظهر بصورة متكررة داخل الاتحاد الأوروبي.

لم يناقش اجتماع 29 أيار مشكلة العجز التجاري فقط، بل تناول أيضا مسألة تنافسية النظام الصناعي الأوروبي في المستقبل. لهذا السبب تكتسب عبارة «غير قابلة للاستدامة» أهمية خاصة. فهي تعني، في نظر جزء من صناع القرار الأوروبيين، أن اختلال التوازن التجاري الحالي لم يعد يرى كتقلب قصير الأمد، بل كصفة بنيوية. بعبارة أخرى، بدأ الاتحاد الأوروبي يقلق من أن مواصلة النموذج القائم على «انفتاح عال وحماية ضعيفة» قد تؤدي إلى إضعاف بعض القدرات الصناعية أكثر.

رغم أن الاتحاد الأوروبي لا يدفع باتجاه «فك ارتباط» شامل، فإن ميله السياسي إلى «انفتاح محدود ودفاع معزز» أصبح أكثر وضوحا يوما بعد يوم. في الأعوام المقبلة، من المرجح بدرجة كبيرة أن تصبح الاحتكاكات التجارية بين الصين والاتحاد الأوروبي أكثر تكرارا. وقد يواصل الاتحاد الأوروبي توسيع نطاق تحقيقات مكافحة الدعم، ورفع عتبات الوصول إلى بعض الصناعات الحيوية، وتعزيز فحص الاستثمارات والتعاون التقني.

بيان من الإرادة الشعبية جرس إنذار:

حصاد القمح السوري في خطر!

استبشر السوريون بموسم خير يعوضون به خسائرهم المتراكمة، وخاصة في زراعة القمح الذي يعد عماداً أساسياً من أعمدة الأمن الوطني بكل أبعاده... لكن حسابات الحقل اختلفت عن حسابات البيدر كثيراً، ليس لأن الموسم لم يكن جيداً، بل لأن الكفاءة الحكومية في التعامل معه، هي في أحسن الأحوال كفاءة منخفضة جداً.

المخاطر والمشكلات

تعترض الفلاحين جملة من المخاطر والمشكلات التي ما تزال قائمة وتتفاقم، وعلى رأسها:

أولا: سعر طن القمح، حتى بعد زيادة 9000 ليرة سورية، ما يزال غير عادل بالنسبة للذين اعتمدوا على الري في زراعتهم. ومع ذلك، فإن هنالك ما هو أكثر إضراراً بالفلاح، ويتلخص في مسألتين: 1- التغير المستمر لسعر الصرف باتجاه انخفاض قيمة الليرة السورية، ما يعني أن سعر 55 ألف للطن كان يقابل 400 دولار عند وضعه، واليوم يقابل 387 دولاراً، ومن المرجح أن ينخفض أكثر حين استلام الفلاحين لمستحقاتهم. 2- الفلاح لا يستلم ثمن محصوله بشكل مباشر ولا بشكل كامل، بل هنالك تأخيرات وتقسيم للدفعات، ما يقلل من قدرة الفلاح على التخطيط لموسمه القادم من جهة، وعلى حل مشكلاته وديونه المتراكمة من جهة أخرى، وفوق ذلك يخفض أيضا من القيمة النهائية الفعلية لمستحقاته.

ثانيا: هنالك عدة صعوبات إدارية تواجه الفلاحين، بينها مسألة «شهادات المنشأ» التي تحدد الكمية العظمى من القمح التي يمكن للفلاح أن يبيعها للحكومة على أساس تقديرات سابقة لإنتاجية الحيازات الزراعية، وهي تقديرات لا تتناسب مع إنتاجية هذا الموسم من جهة، ولا تتوافق مع تغير الوقائع المستمر في الملكيات الزراعية. ما يعني دفع الفلاح بشكل إجباري لبيع ما يفيض عن شهادة المنشأ للتجار والوسطاء، وبأسعار أقل تصل إلى 250 دولارا للطن الواحد.

ثالثا: من الصعوبات التنظيمية والإدارية، مسألة المنصة الإلكترونية التي تحدد أوقات استلام الموسم من الفلاحين وفقا لمواعيد وحجز مسبق. وقد تم إعطاء فلاحين مواعيد تسليم متأخرة بعضها في شهر أيلول! وهذا التأخير في التسليم يعني مخاطر إضافية على المحصول من الحريق، ويعني تكاليف إضافية في التخزين والتحميل والتعبئة والنقل وسعر الأكياس، ناهيك عن مخاطر الأمراض التي يمكن أن تصيب المحصول إلى حين تسليمه.

رابعا: بالتوازي مع مشكلة المنصة، ظهرت مشكلة الحصادات، حيث بدا المشهد وكأن هنالك نقصا في الحصادات، ولكن الحقيقة هي النقص في التنظيم؛ فالحصادات تعمل عادة على رقعة واسعة من الأرض، وضمن حيازات فلاحية متجاورة. المواعيد العشوائية على المنصة، تعيق عمل الحصادات المتواصل والواسع، وتزيد من التكاليف على الفلاحين بشكل كبير.

خامسا: كل هذه الظروف مجتمعة، تدفع الفلاح لبيع محصوله بأسرع وقت ممكن ولأول مشتر، خوفا من الخسارة المؤكدة المترتبة علىً الانتظار والإجراءات المعقدة. وهو ما فتح المجال للتجار والسماسرة والوسطاء بالدخول على الخط وفرض شروطهم المجحفة على الفلاح الذي اضطر لبيع محصوله بأسعار متدنية، بحدود 250 دولارا للطن كما أسلفنا.

جرس إنذار

إننا في حزب الإرادة الشعبية، وإذ نعلن تضامننا مع الفلاحين السوريين على امتداد الأرض السورية، فإننا نؤكد على ضرورة التعامل مع حصاد القمح هذا العام بوصفه ملف أمن وطني من الدرجة الأولى، ما يتطلب تشكيلا فوريا لخلية طوارئ تتشكل من الحكومة وممثلين عن الفلاحين لمعالجة مختلف المشكلات التي يعاني منها الفلاحون في حصاد هذا العام، ولرفع الكفاءة والاستجابة الحكومية لما يمكن أن يتحول إلى كارثة حقيقية إن لم يتم التعامل معه بكل جدية وإخلاص، وعلى وجه السرعة...

■ دمشق
2026/6/21

البنك الدولي يعزز حضوره عبر بوابة «منظمة التمويل الدولية»

تتعامل السلطة مع أي إشارة إلى تدفق أموال واستثمارات وكأنها «منحة إلهية»، في الوقت الذي تآكلت فيه البنى التحتية بشكل غير مسبوق، ويقبع 95% من السوريين تحت خط الفقر.

■ سارة جمال

فقد كشف لقاء وزير المالية، محمد يسر برنية، في 2 حزيران، مع وفد من مؤسسة التمويل الدولية «IFC» – الذراع الخاص للبنك الدولي – عن مفاوضات جادة لتمويل مشاريع تشمل قطاعات حيوية واستراتيجية، كالطاقة والاتصالات والإسمنت والزراعة.

بين الحاجة والمخاطر

تقدم المؤسسة من الناحية النظرية، ما يشبه «العصا السحرية للحكومات المتعثرة»؛ فهي تعد بتعبئة رأس المال الخاص، وتقاسم مخاطر المشاريع الضخمة، وتقديم استشارات فنية لهيكلة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحسين مناخ الاستثمار.

إلا أن سجل مؤسسة التمويل هو نمط متكرر من الجرائم والكوارث الإنسانية الموثقة. ففي الهند، استثمرت المؤسسة منذ العام 2005، 120 مليون جنيه إسترليني في مستشفيات «أبولو» الخاصة بذريعة تقديم خدمات صحية لذوي الدخل المحدود.

إلا أن تحقيقا لصحيفة «التلغراف» في كانون الأول 2023، كشف تورطها في برامج دولية لتهريب الأعضاء البشرية، ورغم تأكيد متحدث باسم المؤسسة أنها لا تدعم مثل هذه الممارسات، إلا أنها لم ترد على دعوات إجراء تحقيق فوري ومستقل.

كما مولت المؤسسة في الفلبين، بناء 10 محطات كهرباء تعمل بالفحم، ما أدى إلى تلويث البيئة وتدمير حياة الصيادين والمزارعين، فيما رفضت المؤسسة الكشف عن تقارير تقييم الأضرار، وتركت المجتمعات تختنق.

وقد كشف تقرير «لأوكسفام» في حزيران 2023، عن تورط المؤسسة في تمويل مستشفيات خاصة ربحية ترفض علاج الفقراء، أو تحتجزهم. ما حول سلسلة طويلة من الفضائح إلى تساؤلات حول شرعية القطاع الخاص الذي تموله المؤسسة كجهة فاعلة في التنمية.

السيادة مقابل «رأس المال الخاص»

عندما تتحدث منظمات مثل صندوق النقد ومؤسسة التمويل الدولية عن «الإصلاح الاقتصادي»، و«تحسين بيئة الأعمال»، فإنها في الحقيقة تفتح الباب على مصراعيه لسياسات خصخصة متسارعة، وخفض الإنفاق، ورفع الدعم. ولا يزال السوريون يذكرون تجربة «اقتصاد السوق الاجتماعي»، في عام 2005، التي تكررها السلطة اليوم، وما حملته من وعود بالرخاء، انتهت بتعميق الفجوة الطبقية، وإغراق الأسواق بالمستوردات، وقتل الإنتاج المحلي، ومهدت الطريق لاندلاع الاحتجاجات لاحقا.

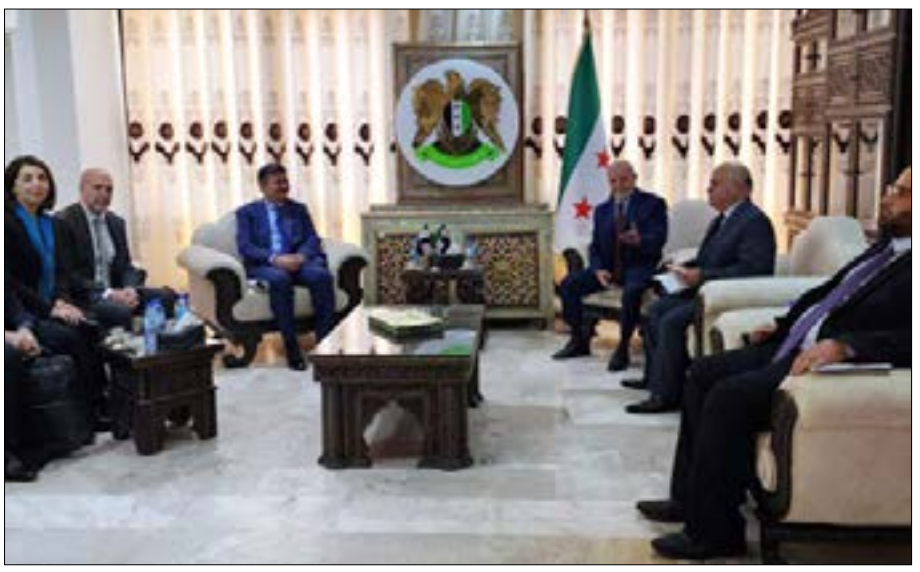

والعودة إلى النموذج نفسه، لكن هذه المرة تحت غطاء «إعادة الإعمار»، هو أشد خطرا.

العطش المالي لا يبرر الشرب من ماء مسمومة

على ضوء هذا السجل المشين، تصبح العلاقة مع مؤسسة التمويل الدولية مقامرة عالية المخاطر. فالفوائد النظرية «تمويل القطاع الخاص، وتقديم الخبرات» التي تلوح بها المؤسسة، ستتحول إلى عبء جديد يثقل كاهل شعب وبلد منهكين.

والمطلوب اليوم هو رسم سياسات جديدة تنحاز إلى 95% من السوريين المفقرين، عوضا عن تكرار سياسات الماضي من خلال الرهان على وصفات صندوق النقد الذي سيحول ما يروج له تحت عنوان «إعادة الإعمار» إلى كابوس جديد يضاف إلى معاناة السوريين.